



بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تقرير رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

شهد العام 2025 تركيزاً واضحاً على تنفيذ الاستراتيجية التي ينتهجها البنك، حيث واصل البنك ترجمة طموحاته إلى إنجازات ملموسة. وقد شكّلت تطلعاتنا خارج حدود السلطنة، بما في ذلك مقترح إنشاء مكتب تمثيلي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ("هونغ كونغ") في جمهورية الصين الشعبية، والاستحواذ المقترح على مجموعة «نيو» في المملكة العربية السعودية، محطات استراتيجية تهدف إلى تعزيز الترابط الدولي لبنك صحار الدولي ش.م.ع. ("البنك") والقيمة بعيدة المدى للمساهمين.

وفي الوقت ذاته، ظل البنك متماسكاً بالتزامه تجاه سلطنة عُمان، تجارياً ومجتمعياً على حد سواء. فقد واصلنا تنمية حصتنا السوقية محلياً في مجال الإقراض، مدعومين بقاعدة قوية من رأس المال والودائع، إلى جانب توسيع نطاق دعمنا للمبادرات الوطنية في مجالات الثقافة، والموسيقى، والرياضة، والسياحة، بما يعزز التنمية الاجتماعية ويسهم في تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي.

وقد حظي البنك خلال العام بعدد من الجوائز الإقليمية والدولية تقديراً لتميزه، وريادة الابتكار، والأداء المؤسسي. كما مثل التكريم الصادر عن البنك المركزي العُماني نظير التنفيذ الناجح لخدمة التفويض الإلكتروني (e-Mandate) وبطاقة الدفع الوطنية (مال) تأكيداً على دور البنك في تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية الوطنية.

وباعتباره ثاني أكبر بنك في السلطنة وأسرعها نمواً، يواصل صحار الدولي تركيزه على تحقيق عوائد مستدامة للمساهمين. وتستند استراتيجيتنا إلى الابتكار وبناء شراكات قائمة على نظام بيئي، بما يدعم النمو المستدام ويعزز متانة الاقتصاد، انسجاماً مع مستهدفات رؤية عُمان 2040.

الأداء المالي

ارتفع صافي ربح البنك خلال السنة بنسبة 0.3% ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 100.5 مليون ١٠٠٠، مع العلم أن العام الماضي تضمن ربحاً لمرة واحدة من عملية شراء بصفقة رابحة بقيمة 9.2 مليون ٩٢٠٠.

كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 3% ليلعب 252.5 مليون ٢٥٢٠٠، مع زيادة في الدخل التشغيلي الآخر والذي عوض الإنخفاض في صافي دخل الفوائد.

وسجلت المصروفات التشغيلية زيادة بنسبة 13% لتصل إلى 111.5 مليون ١١١٠٠، بما يعكس استمرار إستثمارات البنك في عملياته بالمملكة العربية السعودية، إلى جانب الإستثمار الإستراتيجي في الكفاءات العُمانية، والتقنية، وتوسيع التواجد خارج حدود السلطنة.

وقد انخفضت مخصصات إنخفاض قيمة القروض ومخاطر الائتمان الأخرى بنسبة 31% لتصل إلى 26.2 مليون ٢٦٢٠٠ مقارنة بـ 37.9 مليون ٣٧٩٠٠ من العام السابق.

وارتفع إجمالي الأصول بنسبة 24% ليلعب 9,129 مليون ٩١٢٩٠٠، منها صافي قروض وسلف وتمويلات إسلامية والتي نمت بنسبة 35% لتصل إلى 5,764 مليون ٥٧٦٤٠٠. كما زادت ودائع الزبائن بنسبة 18% لتبلغ 6,827 مليون ٦٨٢٧٠٠، فيما بلغت نسبة صافي القروض إلى ودائع الزبائن 84%، بما يعكس متانة السيولة وقوة مصادر التمويل.



ارتفع إجمالي حقوق الملكية بنسبة 29% ليصل إلى 1,154 مليون ر.س. والذي يشمل إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى بقيمة 200 مليون ر.س. في سبتمبر 2025 م ، مما عزز جاهزية البنك للنمو المستقبلي، ورفع نسبة كفاية رأس المال إلى 17.6% بنهاية العام.

النمو والتوسع في الأسواق

وفي السياق المحلي، عززنا توسعنا الجغرافي والخدمي من خلال افتتاح فرع بدية، ومركز خدمات صحار الإسلامي، وفرع بوشر. وظل التمكين القائم على القطاعات محوراً رئيسياً لأجندة النمو، عبر التركيز على قطاعات الإسكان، والأمن الغذائي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال، وقطاع التجزئة، مدعوماً بالمشاركة الفاعلة في منصات الاستثمار الوطنية والدولية. ومن أبرز محطات العام تصنيف البنك من قبل البنك المركزي العُماني كبنك محلي ذي أهمية نظامية محلية، بما يعكس دوره المحوري في المنظومة المالية الوطنية.

أما عن السياق الإقليمي، فقد تسارعت وتيرة التوسع مع الافتتاح الرسمي لفرع الرياض، في خطوة استراتيجية لتعزيز تواجد البنك في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يُشكّل الاستحواذ المقترح على مجموعة نيو في المملكة العربية السعودية منصة داعمة للتوسع الإقليمي والتكامل مع منظومة التكنولوجيا المالية.

وعلى المستوى الدولي، أُرست مذكرة التفاهم الموقعة مع غرفة تجارة وصناعة شرق أفريقيا إطاراً مؤسسياً منظماً لتعميق التعاون الاقتصادي مع أسواق شرق أفريقيا، بما يفتح آفاقاً جديدة للتجارة والاستثمار خارج السلطنة. ويأتي مقترح إنشاء مكتب تمثيلي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ("هونغ كونغ") في جمهورية الصين الشعبية لتعزيز الترابط الدولي للبنك، ويوسّع نطاق حضوره العالمي، ويفتح فرصاً استراتيجية جديدة لعملائنا ولبنك، بما يدعم مسار النمو المستدام ويعزز القيمة بعيدة المدى.

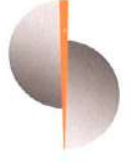
الشراكات الاستراتيجية

يمثل الانسجام مع أولويات التنمية الوطنية ركيزةً أساسية في استراتيجية الشراكات والتفاعل لدى البنك. فمن خلال شراكتنا مع "وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040"، قدّمنا نهجاً منسقاً للتكامل عبر القطاعات ذات الأولوية، مدعوماً بتعاون وثيق مع الجهات الوطنية والمؤسسات الحكومية لتمكين البنية الأساسية الرقمية والمالية الحيوية.

وقد تُرجمت هذه الشراكات إلى مخرجات ملموسة على مستوى القطاع العام، من أبرزها التعاون مع وزارة المالية لدعم تنفيذ حساب الخزينة الموحد، بما يعزز الكفاءة المالية ويرسخ مبادئ الشفافية، إلى جانب التكامل مع وزارة الإسكان عبر منصة "عقاري" لتسهيل وتسريع الوصول إلى الخدمات المالية المرتبطة بالقطاع العقاري.

واصل البنك توسيع منظومته في مجال التقنيات المالية من خلال شراكات نوعية ومستهدفة شملت مجالات التأمين الصحي، والخدمات المنزلية، وتمويل الأفراد، والتمويل الجماعي، والتأمين، والعقار، والخدمات اللوجستية. كما أسهمت هذه الشراكات في توسيع دور البنك إلى ما يتجاوز النطاق المصرفي التقليدي، من خلال دمج الخدمات المالية ضمن منظومات تجارية أشمل.

كما حافظ البنك على حضور فاعل ومؤثر عبر المنصات المؤسسية والقطاعية التي تُعنى بتبادل المعرفة، والترويج للاستثمار، وتعزيز التعاون القطاعي. وأسهمت المشاركة في أبرز المنتديات والمعارض المتخصصة في تعزيز جسور التواصل بين صُنّاع القرار والقطاع الخاص وقطاع الاستثمار، بما يدعم بيئة أعمال أكثر تكاملاً واستدامة.



التحول الرقمي – استراتيجية "الرقمنة أولاً"

لقد تركز التطور الرقمي خلال العام على تعزيز كفاءة عمليات البنك، وتوسيع نطاق تباطئه، ورفع قدرته على التوسع المستدام. ويتوجيه من استراتيجية منضبطة قائمة على مبدأ "الرقمنة أولاً"، أطلق البنك أكثر من 55 ابتكاراً رقمياً وتقنياً أسهمت في توفير علامة فارقة في القطاع المصرفي، من بينها 12 ابتكاراً يُعد كلا منها الأول من نوعه في سلطنة عُمان وقد أسهمت هذه الابتكارات في إعادة صياغة مفهوم الصيرفة عبر قطاعات الأفراد، والشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الحكومي. وشملت أبرز المحطات إطلاق خدمة إصدار بطاقة الخصم المباشر الرقمية، وبطاقة الخصم بالعملات الأجنبية، إلى جانب بطاقة الدفع الوطنية "مال" دعماً للأولويات الوطنية في منظومة المدفوعات.

كما تكاملت هذه الإنجازات مع تدشين منصبات رائدة، من بينها تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات، ومنصة صغار الدولي للخدمات المصرفية المفتوحة، وحساب الخزينة الموحد، إلى جانب تطوير تطبيق الشركات ليصبح مركزاً مالياً متكاملاً لإدارة العمليات واتخاذ القرارات. كما أسهم اعتماد هوية رقمية موحدة على مستوى البنك في الارتقاء بتجربة الزبائن وتعزيز استمرارية الخدمات عبر القنوات المختلفة.

وعلى المستوى المؤسسي، أنجز البنك تحولاً نوعياً عبر الانتقال إلى بنية الحوسبة السحابية والخدمات المصغرة، إلى جانب نشر منصة مؤسسية للذكاء الاصطناعي، بما أرسى الأتمتة والتحليلات المتقدمة واتخاذ القرار القائم على البيانات على نطاق واسع. وقد تُرجمت هذه الجهود إلى نتائج استثنائية، حيث تمت معالجة 99% من معاملات البنك عبر القنوات الرقمية، وارتفع معدل التبني الرقمي لدى الشركات بنسبة 179%، ولدى الأفراد بنسبة 41%، فيما سجلت المدفوعات عبر الهاتف النقال نمواً بنسبة 163%.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

جسدت الرعاية الحصرية التي قدّمها البنك لكل من قمة الهيدروجين الأخضر عُمان 2025 وملتقى القيادات التنفيذية للطاقة التزامه بدعم الحوار المتخصص حول التحول في قطاع الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية والإقليمية المتنامية، ويعزز مواءمة الرؤى المالية مع مسارات الاستدامة المستقبلية.

وظل الأثر الاجتماعي للبنك مرتكزاً على مبادئ الشمولية والمرونة والمشاركة الاقتصادية، حيث بادر، من خلال مؤسسة «أثر»، بتمويل سيارة إسعاف لصالح جمعية الإحسان الخيرية، وتقديم أجهزة تقنية لجمعية الأطفال ذوي الإعاقة، إلى جانب دعم تنظيم أنشطة الباعة المتجولين بما يتيح فرص دخل لرواد الأعمال ويعزز مشاركة المؤسسات الصغيرة في النشاط الاقتصادي. وتكاملت هذه الجهود مع مبادرات مبتكرة، من بينها مبادرة «ذا ماركت»، التي تسهم في تعزيز شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم استدامة أعمالها.

وترتكز منظومة الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى البنك على أسس راسخة من الحوكمة الرشيدة والمواءمة مع التوجهات الوطنية، حيث حافظ البنك خلال العام على أعلى معايير الامتثال التنظيمي والحوكمة المؤسسية، مع الاستمرار في التفاعل مع المنصات الوطنية الداعمة للشفافية والمرونة والاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل.

خدمة الزبائن

انطلقت جهود استقطاب الزبائن وتعزيز التفاعل معهم عبر ابتكار منتجات نوعية ومتميزة، إلى جانب التطوير المستمر لعروضنا الموجهة لزبائن الأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية المؤسسية، مع تركيز واضح على الملاءمة، والشمولية، والتمكين الرقمي. وخلال العام، وسّع البنك باقة منتجاته وخدماته لمختلف شرائح الزبائن، بما في ذلك تدشين حلول مصرفية مخصصة للمرأة، وإطلاق منتج الحسالة الإلكترونية



الهادف إلى دعم التخطيط المالي المنضبط وبناء عادات ادخارية مستدامة، وذلك ضمن عروض مختارة وحملات تسويقية مدروسة أسهمت في تعميق التفاعل مع الشرائح ذات الأولوية.

يظل الابتكار في مجال البطاقات وأنظمة المدفوعات الرقمية كمحركاً رئيسياً للنمو، وقد اتضح ذلك من خلال إطلاق أول بطاقة ائتمانية في سلطنة عُمان باسترداد نقدي بنسبة 3%، وتوسيع منظومة بطاقة الدفع الوطنية «مال»، إلى جانب إطلاق خدمة (Click to Pay)، بما يعزز أمن المعاملات وثقة الزبائن. وتجاوز البنك نطاق الخدمات المصرفية التقليدية عبر توسيع قيمته المقترحة لتشمل مزايا سفر متميزة، من بينها إنهاء إجراءات السفر من المنزل وخدمات المرور السريع في المطارات، في إطار التحول التدريجي نحو نموذج الخدمات المصرفية المرتكزة على أنماط الحياة.

وفي تأكيد لدوره في تطوير أسواق رأس المال العُمانية وتقديم حلول مبتكرة، تم تعيين البنك مديراً حصرياً لإصدار طرح عام أولي كبير، نجح من خلاله في جمع 128 مليون ر.ع. ضمن اكتتاب شهد إقبالاً فاق حجم الطرح.

خدمة المجتمع

من خلال رعايات استراتيجية وشراكات بعيدة المدى، دعم البنك مبادرات تُسهم في تعزيز أنماط الحياة الصحية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتمكين الشباب، وترسيخ التماسك الاجتماعي، مع الحفاظ على حضور فاعل ومؤثر عبر مختلف محافظات السلطنة والشرائح السكانية. وقد شكّلت الفعاليات الرئيسية، مثل ماراثون مسقط، وكأس العالم للسنوكر – عُمان، وبطولة فيت بوكس، وفعاليات شتاء مسندم، منصات محورية لتعزيز الوعي بالصحة العامة، وتشجيع المشاركة الرياضية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة.

ويُعد تمكين المواهب الوطنية أحد الركائز الأساسية لتمكين الأثر الاجتماعي لدى البنك. وخلال العام، شملت الرعايات عددًا من الرياضيين العُمانيين البارزين، من بينهم أحمد الحارثي، وحمد الحارثي، وعمر الغيلاني. كما امتد الدعم ليشمل المواهب الصاعدة، وفي مقدمتهم أحمد السالمي، لاعب كرة القدم العُماني البالغ من العمر عشر سنوات، حيث قام البنك برعايته للمشاركة في برنامج تطوير نخبة لمدة شهر واحد في أكاديمية الشباب لنادي أتلتيكو مدريد في إسبانيا.

كما أسهمت رعاية الفعاليات الوطنية والمجتمعية الكبرى، بما في ذلك ليالي مسقط، ومعرض كومكس، واحتفالات الليالي العُمانية، إلى جانب العروض الفنية الكبرى في دعم الاقتصاد الإبداعي، وإتاحة الفرص للأعمال المحلية للاستفادة من هذه الفعاليات. كذلك عززت المشاركة في مبادرات موسم خريف ظفار والمهرجانات الإقليمية الأخرى التزام البنك بتوسيع نطاق الشمول الإقليمي، وتعميق الأثر التنموي، وتعزيز الارتباط المجتمعي عبر مختلف محافظات سلطنة عُمان.

خدمة الموظفين

واصلنا الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتنمية القدرات وبناء القيادات وتعزيز استدامة القوى العاملة، بما يدعم استدامة الأداء المؤسسي. ومن خلال برنامج «طموحي» وبرنامج التدريب الأخرى، وسّع البنك قاعدة الكفاءات الوطنية عبر استقطاب الخريجين والمتدربين، إلى جانب إطلاق برنامج منظم لتطوير القيادات المستقبلية وفق أفضل الممارسات المصرفية العالمية، ومدعوم بنهج استراتيجي للتخطيط الوظيفي. ويُعد التعاون مع المؤسسات التعليمية الوطنية، وفي مقدمتها كلية الدراسات المصرفية والمالية، عنصراً محورياً في دعم التوظيف الوطني.

وخلال العام، قدّم البنك أكثر من 25,000 ساعة تدريبية استفاد منها نحو 2,000 موظف. وأسهمت مبادرات «ازدهار» والمنصات التي يقودها الموظفون في تعزيز جاهزية القيادات، ورفع مستويات التفاعل وبناء القدرات المؤسسية. كما شهد التمكين الرقمي تقدماً ملموساً عبر حلول مدعومة



بالذكاء الاصطناعي، والأتمتة الانتقائية للعمليات، وتعزيز تحليلات الموارد البشرية، بما يدعم اتخاذ القرار القائم على البيانات ويعزز المرونة التشغيلية.

شكر وتقدير

يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة المساهمين وزبائننا الكرام نظير ثقتهم ودعمهم المستمر لصحار الدولي في مسيرته المثمرة، كما أتقدم بالشكر إلى موظفي البنك الذين أبدوا التزامهم في العمل وامثالهم بقيم البنك الأساسية.

ولا يفوتني أن أشيد وأثمن دعم وتوجيهات البنك المركزي العُماني وهيئة الخدمات المالية وهو ما كان له الأثر في الارتقاء بأدائه وتمكينه خلال الفترة الماضية.

وأخيراً يشرفني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وموظفينا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - على رؤيته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي عززت القطاع المصرفي ومكنته من تحقيق إنجازات جديدة، وعملت على دفع التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وأرست مساراً واضحاً للازدهار والنمو في السلطنة.

سعيد بن محمد العوفي

رئيس مجلس الإدارة

بيان المركز المالي الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	دولار أمريكي بالآلاف	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دولار أمريكي بالآلاف
٢٠٢,٩٥٣	٣٢٣,٤٠٠	٦	الأصول	٨٤٠,٠٠٠	٥٢٧,١٥١	-	-
٥٦١,٧٣٠	٦٥٠,٩٤١	٧	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	١,٦٩٠,٧٥٦	١,٤٥٩,٠٣٣	-	-
٢,١١٩,٠٢٩	٢,١٥٣,٥٣٨	٨	مستحق من بنوك	٥,٥٩٣,٦٠٥	٥,٥٠٣,٩٧١	-	-
٤,٢٦٩,٨٠٨	٥,٧٦٣,٩٠٤	٩	استثمارات الأوراق المالية	١٤,٩٧١,١٧٩	١١,٠٩٠,٤١٠	-	-
٥٨,٠٣٨	٩١,٨٦٢	١٠	قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	٢٣٨,٦٠٣	١٥٠,٧٤٨	-	-
٢,٩٠٠	٢,٩٠٠	١١	أصول أخرى	٧,٥٣٢	٧,٥٣٢	-	-
٧٤,٣٦٤	٧٥,٦٩٥	١٢	عقارات استثمارية	١٩٦,٦١٠	١٩٣,١٥٣	-	-
٧١,٩٢٩	٦٦,٥٥٦	١٣	ممتلكات ومعدات	١٧٢,٨٧٣	١٨٦,٨٢٩	-	-
٧,٣٦٠,٧٥١	٩,١٢٨,٧٩٦		أصول غير ملموسة	٢٣,٧١١,١٥٨	١٩,١١٨,٨٣٣	-	-
			إجمالي الأصول				
			الالتزامات				
٥٧٠,٣١٣	٩٧٧,٤٧٨	١٤	مستحقات لبنوك	٢,٥٣٨,٩٠٤	١,٤٨١,٣٣٢	-	-
٥,٧٧٧,٠٤٠	٦,٨٢٦,٧٩٩	١٥	ودائع العملاء	١٧,٧٣١,٩٤٥	١٥,٠٠٥,٢٩٩	-	-
١١٥,٠٩٢	١٧٠,٩٣٣	١٦	التزامات أخرى	٤٤٣,٩٨٢	٣٩٨,٩٤٠	-	-
٦,٤٦٢,٤٤٥	٧,٩٧٥,٢١٠		إجمالي الالتزامات	٢٠,٧١٤,٨٣١	١٦,٧٨٥,٥٧١	-	-
			حقوق المساهمين				
٧٠٢,٥٠٨	٧٠٢,٥٠٨	١٧	رأس المال	١,٨٢٤,٦٩٦	١,٨٢٤,٦٩٦	-	-
١٨,٠٣٨	١٨,٠٣٨	١٧	علاوة إصدار	٤٦,٨٥٢	٤٦,٨٥٢	-	-
٥٥,٩٠٠	٦٥,٩٤٧	١٨	احتياطي قانوني	١٧١,٢٩١	١٤٥,١٩٥	-	-
(٦,٦٣٥)	١,٥٧١	١٩	احتياطيات أخرى	٤,٠٨١	(١٧,٢٣٤)	-	-
١٢٨,٤٩٥	١٢٥,٥٢٢		أرباح محتجزة	٤٢٩,٩٢٧	٣٣٣,٧٥٣	-	-
٨٩٨,٣٠٦	٩٥٣,٥٨٦		إجمالي حقوق المساهمين	٢,٤٧٦,٨٤٧	٢,٣٣٢,٢٦٢	-	-
-	٢٠٠,٠٠٠	٢٠	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	٥١٩,٤٨١	-	-	-
٨٩٨,٣٠٦	١,١٥٣,٥٨٦		إجمالي حقوق المساهمين	٢,٩٩٦,٣٢٧	٢,٣٣٢,٢٦٢	-	-
٧,٣٦٠,٧٥١	٩,١٢٨,٧٩٦		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	٢٣,٧١١,١٥٨	١٩,١١٨,٨٣٣	-	-
٥٦٧,٤٣٨	٦٩٠,٩٢٧	٢١ أ.	الالتزامات العرضية	١,٧٩٤,٦١٦	١,٤٧٣,٨٦٥	-	-
٨٧٧,٢١٤	١,٤٦٩,٤١٩	٢١ ب.	الارتباطات	٣,٨١٦,٦٧٣	٢,٢٧٨,٤٧٨	-	-
بيسة	بيسة		صافي الأصول للسهم الواحد	سنت	سنت	-	-
١٣٥,٨	١٤٤,١	٢٢		٣٧,٤	٣٥,٣	-	-

اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية وصرح بإصدارها بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٦ ووقعها بالنيابة عنه كل من:



عضو مجلس الإدارة

[Signature]

رئيس مجلس الإدارة

تكون الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان الدخل الموحد
كما في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024 عم. بالآلاف	31 ديسمبر 2025 عم. بالآلاف	إيضاح	31 ديسمبر 2025 دولار أمريكي بالآلاف	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي بالآلاف
314,458 (144,418)	319,237 (166,395)	24 25	إيرادات الفوائد مصرفات الفوائد 829,187 (432,195)	816,774 (375,112)
170,040	152,842		صافي إيرادات الفوائد 396,992	441,662
36,802 (25,849)	43,070 (28,497)	26 26	إيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار توزيعات على المودعين 111,870 (74,018)	95,590 (67,140)
10,953	14,573		صافي إيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات 37,852	28,449
180,993	167,415		صافي إيرادات الفائدة و صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات 434,844	470,112
63,953	85,062	27	إيرادات تشغيل أخرى 220,940	166,112
244,946	252,477		إجمالي إيرادات التشغيل 655,784	636,223
(58,527) (34,958) (4,924)	(61,714) (44,753) (5,065)	28 12	تكاليف الموظفين المصرفات التشغيلية الأخرى الاستهلاك (160,296) (116,242) (13,156)	(152,018) (90,800) (12,790)
(98,409)	(111,532)		إجمالي مصرفات التشغيل (289,694)	(255,608)
146,537	140,945		صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة 366,091	380,615
9,234	-	40	الربح من صفقة الشراء مصرفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر أخرى (بالصافي) -	23,984 (98,338)
(37,860)	(26,232)	29	الربح قبل الضريبة مصرف ضريبة الدخل 297,956 (37,003)	306,261 (46,052)
117,911 (17,730)	114,713 (14,246)	30	ربح السنة 260,953	260,209
100,181	100,467			
(1,108)	7,964		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر أرباح/ (خسائر) إعادة تقييم أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى 20,686	(2,878)
(1,108)	7,964		الإيرادات/ (الخسائر) الشاملة الأخرى للسنة 20,686	(2,878)
99,073	108,431		إجمالي الدخل الشامل للسنة صافي من ضريبة الدخل 281,639	257,331
99,073	108,431		الدخل الشامل الآخر المنسوب إلى حاملي أسهم الشركة الأم 281,639	257,331
100,181	100,467		الربح المنسوب إلى حاملي أسهم الشركة الأم 260,953	260,209
بيسة 17.02	بيسة 15.15	31	سنت 3.94	سنت 4.42
			العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد للسنة	

تكون الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(عمد بالآلاف)	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق المساهمين	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين	
الرصيد كما في 1 يناير 2025	إيضاح	702,508	18,038	55,900	(6,635)	128,495	898,306	-	898,306
ربح السنة	-	-	-	-	-	100,467	100,467	-	100,467
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	7,964	-	7,964	-	7,964
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي من ضريبة الدخل	-	-	-	-	7,964	100,467	108,431	-	108,431
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	18	-	-	10,047	-	(10,047)	-	-	-
معاملات مع مساهمي البنك:									
إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	17	-	-	-	-	-	200,000	-	200,000
مصروفات الإصدار - رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	-	-	-	-	-	(213)	(213)	-	(213)
إعادة تصنيف صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند إيقاف الاعتراف	-	-	-	-	242	(242)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة 2024	-	-	-	-	-	(52,938)	(52,938)	-	(52,938)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025		702,508	18,038	65,947	1,571	165,522	200,000	953,586	1,153,586
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025 (دولار أمريكي بالآلاف)		1,824,696	46,852	171,291	4,081	429,927	519,481	2,476,847	2,996,327

تكون الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

**بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025**

(عمد بالآلاف)	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطيات أخرى	الأرباح المحتجزة	إجمالي حقوق المساهمين	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين
الرصيد كما في 1 يناير 2024	561,572	18,038	44,910	(5,527)	83,081	702,074	100,000	802,074
ربح السنة	-	-	-	-	100,181	100,181	-	100,181
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(1,108)	-	(1,108)	-	(1,108)
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافي من ضريبة الدخل	-	-	-	(1,108)	100,181	99,073	-	99,073
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	18	-	10,018	-	(10,018)	-	-	-
معاملات مع مساهمي البنك:								
إصدار أسهم عادية	17	-	-	-	-	130,000	-	130,000
إصدار أسهم علاوة	19	-	-	-	(10,936)	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة لسنة 2023	-	-	-	-	(30,073)	(30,073)	-	(30,073)
الفائدة المدفوعة على رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	-	-	-	-	(3,740)	(3,740)	-	(3,740)
فائض مصروفات حقوق إصدار الأسهم	-	-	972	-	-	972	-	972
سداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	-	-	-	-	-	-	(100,000)	(100,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	702,508	18,038	55,900	(6,635)	128,495	898,306	-	898,306
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي بالآلاف)	1,824,696	46,852	145,195	(17,234)	333,753	2,333,262	-	2,333,262

تكون الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيضاح	31 ديسمبر 2025 دولار أمريكي بالآلاف	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي بالآلاف
			أنشطة التشغيل	
117,911	114,713		الربح قبل الضريبة	306,261
			تسويات لـ:	
7,560	8,128	12	الاستهلاك وإطفاء أصول حق الاستخدام	19,636
5,548	5,373	13	إطفاء أصول غير ملموسة	14,410
37,860	26,232	29	مصروفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات خسائر الائتمان الأخرى (بالصافي)	98,338
(653)	(5,857)	27	(الأرباح)/ الخسائر من الأوراق المالية الاستثمارية	(1,696)
(9,234)	-	40	الربح من شراء بسعر منخفض	(23,984)
158,992	148,589		نقدية من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في أصول والتزامات التشغيل	412,966
38,654	(222,801)		مستحق من بنوك	100,400
(385,516)	(1,519,049)		القروض والسلف والتمويل (بالصافي)	(1,001,340)
(3,570)	(28,153)		أصول أخرى	(9,273)
(105,807)	251,840		مستحقات لبنوك	(274,823)
673,995	1,049,759		ودائع العملاء	1,750,636
(13,213)	43,353		التزامات أخرى	(34,319)
363,535	(276,462)		النقد من أنشطة التشغيل	944,247
(298)	(15,952)		ضريبة دخل مدفوعة	(774)
363,237	(292,414)		صافي النقد من أنشطة التشغيل	943,473
			أنشطة الاستثمار	
(76,465)	(324,785)		شراء استثمارات في الأوراق المالية	(198,608)
115,758	117,876		العائدات من بيع/استحقاق الاستثمار في الأوراق المالية	300,670
(6,353)	(9,479)	12	شراء ممتلكات ومعدات	(16,504)
32,940	(216,388)		صافي النقد من أنشطة الاستثمار	85,558
			أنشطة التمويل	
(30,073)	(52,938)		توزيعات أرباح مدفوعة	(78,112)
130,000	-		حقوق إصدار أسهم عادية	337,662
972	-		فائض مصروفات حقوق إصدار الأسهم	2,525
(100,000)	-		استرداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	(259,740)
-	200,000		إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	-
-	(213)		مصروفات إصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	-
(3,740)	-		فوائد مدفوعة على رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى	(9,714)
(2,841)	146,849		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(7,379)
393,336	(361,953)		صافي التغير في النقد والنقد المعادل	1,021,652
1,941,135	2,334,471		النقد والنقد المعادل في بداية السنة	5,041,909
2,334,471	1,972,518		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	6,063,561
			ممثلاً بـ:	
202,446	322,893	6	نقد وأرصدة متاحة لدى البنك المركزي	525,834
462,890	329,052		مستحق من بنوك مستحقة في غضون 90 يوماً أو أقل	1,202,311
-	(155,418)		مستحق إلى بنوك مستحقة في غضون 90 يوماً أو أقل	-
1,669,135	1,475,991	8.2	استثمارات أوراق مالية مستحقة في غضون 90 يوماً أو أقل	4,335,416
2,334,471	1,972,518		5,123,425	6,063,561

بلغت الفوائد المستلمة 262.77 مليون (2024: 237.04 مليون) وبلغت الفوائد المدفوعة 153.53 مليون (2024: 193.99 مليون). تشكل هذه الفوائد جزءاً من التدفقات النقدية التشغيلية للبنك.

تكون الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 41 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

1. الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

1.1 بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

تأسس بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع ("البنك أو "الشركة الأم")، وشركاته التابعة ("المجموعة") بنك صحار ش.م.ع.ع سابقاً، في سلطنة عمان في 4 مارس 2007 كشركة مساهمة عامة ويعمل بشكل رئيسي في مجال الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية والإسلامية من خلال شبكة مكونة من 55 فرع للصيرفة التجارية و20 فرع للصيرفة الإسلامية داخل سلطنة عمان. يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي تجاري واستثماري وإسلامي صادر عن البنك المركزي العماني وهو مشمول بنظام التأمين على الودائع. بدأ البنك عملياته التجارية اعتباراً من 9 أبريل 2007. العنوان المسجل للبنك هو ص.ب 44، حي الميناء، الرمز البريدي 114، مسقط، سلطنة عمان. تم إدراج البنك بشكل أساسي في بورصة مسقط.

اعتباراً من 30 إبريل 2013، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة الصيرفة الإسلامية ("صحار الإسلامي"). يقدم صحار الإسلامي مجموعة متكاملة من خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. تتضمن الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية بناءً على المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلم والقيام بأنشطة الاستثمار وتقديم خدمات مصرفية تجارية وأنشطة الاستثمار الأخرى التي يسمح بها الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية.

أنشأ البنك فرعاً في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ("فرع السعودية") في نوفمبر 2022، سجل تجاري رقم 1010839168 بتاريخ 2022/11/7. في أكتوبر 2023، وافق البنك المركزي السعودي على بدء عمليات فرع المملكة العربية السعودية والذي يقدم حالياً الخدمات المصرفية التجارية والإسلامية.

تم الانتهاء من عملية الاندماج عن طريق التأسيس مع بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع. اعتباراً من 17 أغسطس 2023 (تاريخ الاندماج). أدى الاندماج إلى تحويل جميع حقوق والتزامات وأصول بنك إتش إس بي سي عمان ش.م.ع.ع. (بما في ذلك العقود والموظفين) والالتزامات إلى البنك بموجب القانون.

قامت الشركة الأم بإنشاء شركة ذات غرض خاص مسجلة في جزر كايمان باسم Sohar International Netting SPV Limited، وذلك لغرض وحيد يتمثل في تسهيل ترتيبات المقاصة والتمويل المرتبطة بمعاملات تمويل محددة. تخضع الشركة ذات الغرض الخاص لسيطرة كاملة من قبل البنك ولا تمارس أي أنشطة تشغيلية. ولا يُقصد بها تحقيق أرباح، كما يُتوقع أن تكون أي إيرادات أو مصروفات غير جوهريّة. ولا تحتفظ الشركة ذات الغرض الخاص بأي أصول أو التزامات جوهريّة، كما أن مركزها المالي ونتائج أعمالها غير جوهريّة بالنسبة للبيانات المالية للبنك أو للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

كما في 31 ديسمبر 2025، يمارس البنك أعماله في دولتين (31 ديسمبر 2024: دولتين) ويعمل به 1,715 موظفاً (31 ديسمبر 2024: 1,548 موظفاً).

2. أساس الإعداد

1.2 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان لسنة 2019، ومتطلبات الإفصاح من هيئة الخدمات المالية بسلطنة عمان واللوائح المعمول بها في البنك المركزي العماني.

وفقاً للمرسوم السلطاني رقم 2012/69 المتعلق بتعديل القانون المصرفي رقم 2000، أصدر البنك المركزي العماني تعميم رقم ط-ب-1 والذي صدر وفقاً لإطار تنظيمي ورقابي كامل للصيرفة الإسلامية. يحدد الإطار وسائل تمويل مسموح بها متعلقة بالتجارة تتضمن شراء بضائع من قبل البنوك من عملائها وبيعها مباشرة لهم بربح مناسب في السعر على أساس الدفع الآجل. لم يتم عكس هذه المشتريات والمبيعات الناشئة من هذه الترتيبات في هذه البيانات المالية بهذه الطريقة، ولكنها مقيدة لمبلغ التسهيلات المستخدمة فعلياً والنسبة الملائمة للربح عليها.

يقوم البنك أيضاً بإعداد البيانات المالية لصحار الإسلامي وفقاً لمتطلبات القسم 1.2 من الباب 3 من الإطار التنظيمي والرقابي للصيرفة الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني. تم إعداد المجموعة المنفصلة من البيانات المالية لصحار الإسلامي وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي تحدده هيئة الرقابة الشرعية لصحار الإسلامي وغيرها من المتطلبات المعمول بها من قبل البنك المركزي العماني. يتم بعد ذلك تحويل البيانات المالية لصحار الإسلامي إلى بيانات مالية متوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ويتم توحيدها في هذه البيانات المالية.

تم استبعاد أرصدة ومعاملات صحار الإسلامي عند التوحيد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

2. أساس الإعداد (تابع)

2.2 أساس القياس

أُعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء التالي:

- يتم قياس الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة.
- الأدوات المالية المصنفة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض بيان المركز المالي بالترتيب التنازلي للسيولة.

2.3 العملة التنفيذية وعملة العرض

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير IFRS وتم عرضها بالريال العماني (ر.ع.).

لراحة المستخدمين، يتم تقديم معلومات إضافية على شكل عرض للأرقام المالية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى البيانات المالية الأساسية المعروضة بالعملة المحلية. هذه المعلومات الإضافية هي لأغراض المعلومات فقط ولا تشكل جزءاً من البيانات المالية المدققة.

تم اشتقاق الأرقام المحولة إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف 1 دولار أمريكي = 0.385 ر.ع. للقوائم المالية، والتي تشمل قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024.

2.4 استخدام التقديرات والاجتهادات

عند إعداد البيانات المالية للبنك، تطلب الإدارة وضع بعض التقديرات والافتراضات التي تؤثر على المبلغ الذي تم الإفصاح عنه للأصول والالتزامات المالية والمخصصات الناتجة عن انخفاض القيمة والقيم العادلة. على وجه الخصوص، هناك حاجة إلى حكم كبير من قبل الإدارة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات اللازمة للقروض والذمم المدينة منخفضة القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر وتستند إلى الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يُعتقد أنها معقولة تحت الظروف. يجوز أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إدراج تعديلات التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل مؤثراً على تلك الفترة فقط أو في فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية. يتم مناقشة التقديرات التي يعتبر البنك أن لها مخاطر جوهرية لتعديلات هامة في الفترات اللاحقة في الإيضاح 5.

2.5 مبدأ الاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية. لدى البنك الموارد اللازمة لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. عند إجراء هذا التقييم، وضع البنك في الاعتبار مجموعة من المعلومات المتعلقة بالظروف الحالية والمستقبلية، بما في ذلك التوقعات المستقبلية الخاصة بالربحية والتدفقات النقدية ومتطلبات رأس المال والموارد الرأسمالية.

2.6 اندماج الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ كما في تاريخ الاندماج، أي التاريخ الذي تحويل فيه السيطرة إلى البنك. بموجب هذه الطريقة، يتم قياس الأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها من الكيان المندمج بالقيمة العادلة في تاريخ الاندماج باستثناء الأصول غير المتداولة المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع والتي يتم المحاسبة عنها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة للكيان المندمج في الميزانية العمومية الموحدة إلا إذا كانت تمثل التزاماً حالياً في تاريخ الاستحواذ ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق.

تتضمن المعلومات المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أرباح من الشراء بسعر منخفض، وذلك نتيجة الانتهاء من تحديد القيم العادلة المتعلقة بعملية اندماج أعمال تمت في عام 2023 مع HBON. ولم تحدث أي عمليات اندماج أعمال خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

2. أساس الإعداد (تابع)

2.6 اندماج الأعمال (تابع)

قرر مجلس إدارة البنك ("المجلس")، في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 أبريل 2025، إرسال خطاب نوايا إلى مجلس إدارة البنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك الأهلي") لبحث إمكانية الاندماج بين البنكين. يقترح خطاب النوايا إجراء عملية الدمج عن طريق التأسيس، والتي سيتم بموجبها نقل جميع أصول والتزامات البنك الأهلي، عند إتمام الصفقة، إلى البنك. سيحصل مساهمو البنك الأهلي على مقابل حصة في البنك، مع نسبة مقايضة أسهم مقترحة بناءً على القيمة الدفترية لكل من البنك الأهلي والبنك كما تم الإفصاح عنه في البيانات المالية المدققة لكلا البنكين في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. في 10 أبريل 2025، استلم مجلس إدارة بنك صحار الدولي إخطارًا بالقبول من مجلس إدارة البنك الأهلي لمقترح الدمج المنصوص عليه في خطاب النوايا. سيخضع استكمال عملية الدمج المقترحة إلى إتمام مرض من جانب كلا البنكين لإجراء العناية الواجبة، والتفاوض وتنفيذ اتفاقية دمج رسمية وملزمة، والموافقات التنظيمية، وموافقات مجلس الإدارة، وموافقات المساهمين.

بما أن كلا البنكين لم يحصلوا بعد على الموافقات التنظيمية اللازمة للمضي قدماً في الاندماج الآن، فقد قرر مجلس إدارة بنك صحار الدولي في 22 يونيو 2025 تأجيل مناقشة الاندماج المقترح مع مجلس إدارة البنك الأهلي في الوقت الحالي.

في أغسطس 2025، أعلن البنك عن نيته، رهنًا بموافقة البنك المركزي العماني، إبرام مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة نيو جروب المحدودة، الإمارات العربية المتحدة ("البائع") التي تمتلك 80% من أسهم شركة نيو جروب المحدودة السعودية ("الشركة المستهدفة"). بموجب هذه المذكرة، سيدرس البنك إمكانية الاستحواذ على حصة أغلبية تصل إلى 55% في الشركة المستهدفة من البائع ("الاستحواذ المزمع"). إن الشركة المستهدفة مؤسسة مالية مسجلة في المملكة العربية السعودية، وحاصلة على تراخيص تنظيمية من هيئة السوق المالية السعودية لمزاولة إدارة الأصول والخدمات الاستشارية المالية. يشكل هذا الاستحواذ المزمع جزءاً من استراتيجية البنك لتعزيز حضور سلطنة عُمان في الأسواق المالية الإقليمية. يخضع الاستحواذ المزمع إلى استكمال إجراءات العناية الواجبة بطريقة مرضية للبنك، والتفاوض وتنفيذ الاتفاقيات النهائية، والحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية وغيرها من الموافقات الإلزامية المطلوبة في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

في أغسطس 2025، أعلن البنك عن نيته، خاضعاً لموافقة البنك المركزي العماني، تقديم عرض غير ملزم لما يصل إلى 100% من أسهم شركة دار التأمين ش.م.م ("بيما") ("الصفقة المقترحة"). إن بيما هي أول بوابة تأمين رقمية بالكامل في سلطنة عمان مرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية، مما يتيح للعملاء مقارنة وشراء مجموعة من منتجات التأمين؛ (بما في ذلك تأمين السيارات والسفر والتأمين المحلي والطبي والتأمين على الحياة) من شركات تأمين متعددة من خلال منصة إلكترونية سهلة الاستخدام. تشكل هذه الصفقة المقترحة جزءاً من رؤية البنك في أن يصبح شركة خدمات عالمية المستوى تساعد العملاء والمجتمع والأفراد على الازدهار والنمو. ستخضع الصفقة المقترحة لاستكمال إجراءات العناية الواجبة بطريقة مرضية للبنك، والتفاوض وتنفيذ الاتفاقيات النهائية، والحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية وغيرها من الموافقات الإلزامية المطلوبة.

في ديسمبر 2025، حصل البنك على الموافقة المبدئية من مصرف عُمان المركزي لفتح مكتب تمثيلي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية. وتخضع هذه الموافقة المبدئية للحصول على جميع الموافقات والترخيص والتصاريح اللازمة من الجهات المختصة في هونغ كونغ، والامتثال للقوانين في كل من سلطنة عُمان وهونغ كونغ.

3. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

1-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة. ولم يترتب على تطبيق هذه المعايير المعدلة أي أثر جوهري على المبالغ المعلنة للفترة الحالية أو الفترات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على المعالجة المحاسبية للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بعدم إمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية.

2-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكن لم يتم تفعيلها بعد

لم يتم البنك بالتبني المبكر للمعايير الجديدة أو التعديلات التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تسر بعد. وتقوم الإدارة حالياً بتقييم تأثير المتطلبات الجديدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

3. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

2-3 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكن لم يتم تفعيلها بعد (تابع)

- تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار رقم 7 والمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)

في مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية، والتي شملت تعديلات على المعيار رقم 9 والمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تسري هذه التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. وتتعلق التعديلات بما يلي:

- (أ) الاعتراف وإلغاء الاعتراف، بما في ذلك المحاسبة عن تسوية الالتزامات المالية باستخدام أنظمة الدفع الإلكتروني؛ و
- (ب) تقييم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، بما في ذلك الأصول التي تتضمن خصائص مرتبطة بالاستدامة.

- المعيار رقم 18 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – العرض والإفصاح في البيانات المالية

سوف يحل المعيار رقم 18 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 – 'عرض البيانات المالية' وينطبق على فترات إعداد التقارير السنوية اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2027. يقدم المعيار الجديد المتطلبات الرئيسية الجديدة التالية:

- (أ) يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في خمس فئات في بيان الأرباح أو الخسائر وهي فئات التشغيل والاستثمار والتمويل والعمليات المتوقعة وضريبة الدخل. كما يتعين على المنشآت أيضاً عرض إجمالي فرعي للأرباح التشغيلي المحدد مؤخراً. لن يتغير صافي أرباح المنشآت.
- (ب) يتم الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في إيضاح واحد في البيانات المالية.
- (ت) يتم تقديم المزيد من الإرشادات حول كيفية تجميع المعلومات في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، يتعين على جميع المنشآت استخدام الإجمالي الفرعي للأرباح التشغيلية كنقطة بداية لبيان التدفقات النقدية عند عرض التدفقات النقدية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة.

- معايير محاسبية أخرى

- (أ) العقود التي تشير إلى كهرباء تعتمد على العوامل الطبيعية (المعيار رقم 9 والمعيار رقم 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)؛ و
- (ب) التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية – المجلد 11.

من غير المتوقع أن يكون لإمكانية صرف إحدى العملات الأجنبية (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 21) تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

3.3 مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتراكبات الإدارة

يوصل البنك تقييم المقترضين بحثاً عن مؤشرات أخرى على التخلف عن السداد، مع الأخذ في الاعتبار السبب الكامن وراء أي صعوبات مالية وما إذا كان من المحتمل أن تكون مؤقتة أو ذات طبيعة طويلة الأجل. يواصل البنك تقييم تعرضات الشركات الكبيرة المتأثرة بأحداث الاقتصاد الكلي والعوامل الجيوسياسية بالإضافة إلى تلك الشركات التي تعاني من ضغوط مالية خاصة بالصناعة. وبالمثل بالنسبة لتعرضات الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار التأثير الضغوط المالية على الموظفين العاملين في قطاعات الصناعة.

يُعد تقييم الظروف الاقتصادية المستقبلية والتأثير السلبي المحتمل على العملاء بمثابة أمر تقديري للغاية. يواصل البنك إجراء تقييم منتظم لمدى كفاية مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتراكبات الإدارة، مسترشداً بالبنك المركزي العماني بالإضافة إلى المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

قام البنك بإدراج ضمن رسوم انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (بالصافي) عنصراً هاماً لتراكبات الإدارة من خلال تبني الحيلة والحذر والاستباقية في النظر في التأثيرات المحتملة للظروف مثل التأثير المتأخر للزيادات السابقة في أسعار الفائدة على المقترضين، وزيادة الأحداث الجيوسياسية العالمية والإقليمية، وتطبيق حكم الخبراء الائتماني فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة الأخرى التي لا تنعكس في نماذج الائتمان القياسية الخاصة به.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

3. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

3.3 مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وتراكبات الإدارة (تابع)

احتساب خسارة التعديل:

بالنسبة للعملاء من الشركات والأفراد على حد سواء، أضاف البنك الفائدة البسيطة المستحقة خلال فترة التأجيل إلى المبلغ الأساسي المستحق وإما تمديد فترة الاستحقاق الأصلية للقرض أو زيادة الأقساط في نهاية فترة التأجيل. قرر البنك أن التعديلات الناتجة عن تأجيل الأقساط والتنازل عن الربح المسموح به بما يتماشى مع إجراءات التخفيف للبنك المركزي العماني لا يؤدي إلى إيقاف إدراج الأصول المالية. علاوة على ذلك، لم يتم اعتبار تأثير خسارة التعديل في اليوم الأول جوهرية للفترة.

4. السياسات المحاسبية المادية

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل متوافق من قبل البنك لكافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية.

1.4 المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى عملة التشغيل بأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الأصول والالتزامات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية بتاريخ التقرير إلى عملة التشغيل للشركة وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في ذلك التاريخ. أرباح أو خسائر العملات الأجنبية في البنود المالية هي الفرق بين التكاليف المطفأة بعملة التشغيل في بداية الفترة والتي تتم تسويتها بمعدل الفائدة بمعدل الفائدة الفعلي والمدفوعات خلال الفترة والتكاليف المطفأة بالعملات الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة. الأصول والالتزامات غير المالية بالعملة الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة يتم تحويلها إلى عملة التشغيل بسعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة.

فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل يتم إدراجها في بيان الدخل الشامل باستثناء الأصول المالية غير النقدية مثل الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، والتي تدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم تحويل الأصول والالتزامات غير النقدية التي يتم قياسها بتكلفتها التاريخية بالعملة الأجنبية، باستخدام معدل الصرف السائد بتاريخ المعاملة.

2.4 إدراج الإيرادات والمصروفات

2.4.1 إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم تسجيل إيرادات ومصروفات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل دخل الفوائد على الأصول المالية التي تحمل فائدة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يأخذ الاحتساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية يمكن أن تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المستقبلية.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل) من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يعترف البنك بإيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، فإنه يعترف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها في مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة المنتج (بما في ذلك المدفوعات المسبقة وفوائد الغرامات والرسوم).

تدرج إيرادات الفوائد المشكوك في تحصيلها ضمن مخصص انخفاض القيمة وتستبعد من الدخل حتى يتم استلامها نقداً.

2.4.2 أرباح وخسائر القيمة العادلة

يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر والقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم عرض صافي الدخل من الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك جميع التغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة والفوائد وتوزيعات الأرباح وفروق صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل للسنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

2.4 إدراج الإيرادات والمصروفات (تابع)

2.4 ج إيرادات توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح عند نشوء الحق في استلام توزيعات الأرباح.

2.4 د الرسوم والعمولات

يجني البنك إيرادات رسوم وعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها لعملائه. الإيرادات من الرسوم، والتي لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية، يتم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من الخدمات التي يقدمها البنك إلى عملائه، ويتم احتسابها وفقاً للمعيار رقم 15 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "الإيرادات من العقود مع العملاء". يتم قياس إيرادات الرسوم من قبل البنك بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل ويستثنى المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف أخرى. يدرج البنك الإيرادات عندما يحول السيطرة على منتج أو خدمة إلى عميل.

يتم إدراج إيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي في قياس معدل الفائدة الفعلي.

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى بما في ذلك رسوم الحساب أو خدمة القروض ورسوم الاستشارات ورسوم إدارة الاستثمار وعمولات المبيعات عند تنفيذ الخدمات ذات الصلة. يتم إدراج رسوم القروض المشتركة كإيرادات عند اكتمال المشاركة وعندما لا يحتفظ البنك بأي جزء من حزمة القرض لنفسه أو يحتفظ بجزء من نفس سعر الفائدة الفعلي كما هو الحال بالنسبة للمشاركين الآخرين. يتم تأجيل رسوم التزام القرض للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها والرسوم الأخرى المتعلقة بالانتماء (جنباً إلى جنب مع أي تكاليف إضافية) ويتم إدراجها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على القرض. عندما يكون من غير المرجح أن القرض سيتم سحبه، يتم إدراج رسوم التزام القرض على مدى فترة الالتزام على أساس القسط الثابت.

2.4 هـ المخصصات

يتم إدراج المخصص إذا كان لدى البنك التزام قانوني أو استدلالي حالي، نتيجة لحدث ماضٍ، يمكن تقديره بشكل يعتمد عليه ومن المحتمل أن يتطلب تدفقاً خارجاً للمنافع الاقتصادية لسداد الالتزامات. المخصصات تعادل التكلفة المطفأة للالتزامات المستقبلية التي يتم تحديدها بخسم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالالتزام.

2.4 و مقاصة الإيرادات والمصاريف

يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي فقط عندما تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر التي تنشأ من مجموعة معاملات مماثلة للأنشطة التجارية للبنك.

3.4 الأدوات المالية

3.4 أ تاريخ الإدراج والقياس المبني

يُدرج البنك مبدئياً القروض والسلف والودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم إدراج جميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الأصول المالية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى اكتسابها أو إصدارها. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عند الإثبات المبدئي عن سعر المعاملة، يقوم البنك باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح فيما يلي.

3.4 ب ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند الإنشاء والقيمة العادلة بناءً على أسلوب التقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يدرج البنك الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في صافي دخل المتاجرة. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم إدراجها فقط في الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات قابلة للملاحظة أو عندما يتم استبعاد الأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4 ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية

يصنف البنك جميع أصوله المالية وفقاً لنموذج الأعمال لإدارة الأصول والشروط التعاقدية للأصل، والتي تم قياسها إما:

- بالتكلفة المطفأة كما تم شرحه في الإيضاح 3.4 ج (1)؛
- بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما تم شرحه في الإيضاحين 3.4 ج (4) و 3.4 ج (5)؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر كما تم شرحه في الإيضاح 3.4 ج (7).

يتم قياس الالتزامات المالية، بخلاف التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاحتفاظ بها للمتاجرة والأدوات المالية المشتقة عند تحديد القيمة العادلة.

يقوم البنك بتصنيف وقياس مشتقاته ومحفظة المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يجوز للبنك تصنيف أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يؤدي إلى حذف أو التقليل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإدراج.

(1) مستحق من بنوك والقروض والسلف والتمويلات والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم البنك فقط بقياس المستحق من البنوك والقروض والسلف والتمويلات والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للأصول المالية تنشأ في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي غير المدفوع.

تفاصيل هذه الشروط مبينة فيما يلي.

عند الإدراج المبدئي لاستثمار في أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة، قد يختار البنك بشكل غير قابل للنقض عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم إجراء هذا الخيار على أساس استثمار باستثمار. يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى بأنه قد تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإدراج المبدئي، قد يقوم البنك بتصنيف أصل مالي بشكل غير قابل للنقض يحقق متطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو الحال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يحذف أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

• تقييم نموذج الأعمال

يقوم البنك بتقييم هدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصول على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار تشمل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات. وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، أو الاحتفاظ بمظهر خاص بسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة البنك بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في ذلك نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض مستنداً إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة مشددة" بعين الاعتبار. إذا تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الإدراج الأولي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لا يغير البنك تصنيف الأصول المالية المتبقية المحتفظ بها في ذلك نموذج الأعمال، ولكنه يتضمن هذه المعلومات عند تقييم الأصول المالية حديثة الإنشاء أو المشتراة حديثاً للمضي قدماً.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4 ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإدراج المبدئي. يتم تعريف "الفوائد" على أنها المقابل للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي غير المدفوع خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد، يأخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقييم، يأخذ البنك في الاعتبار:

- أحداث احتمالية طارئة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الاقتراض.
- شروط الدفع المسبق والتمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال ترتيبات أصول غير محصلة)؛ والميزات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - على سبيل المثال، إعادة تعيين دورية لأسعار الفائدة.

يمتلك البنك محفظة قروض طويلة الأجل بفائدة ثابتة يكون للبنك فيها خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة التعيين الدورية. تقتصر حقوق إعادة التعيين هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار إما قبول السعر المعدل أو استرداد القرض على قدم المساواة دون جزاء. لقد قرر البنك أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض هي فقط مدفوعات أصل وفائدة لأن الخيار يختلف من سعر الفائدة بطريقة نظراً للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأساسي غير المدفوع.

إن الشروط التعاقدية التي تفرض أكثر من مجرد الحد الأدنى من المخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ غير المسدد. في مثل هذه الحالات، يتعين قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(2) المشتقات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

المشتق هو أداة مالية أو عقد آخر مع الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة للتغير في سعر الفائدة المحدد، وسعر الأداة المالية، وسعر السلعة، وسعر الصرف الأجنبي، ومؤشر الأسعار أو الأسعار، والتصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان، أو متغير آخر، شريطة أن يكون ذلك، في حالة متغير غير مالي، فهو غير محدد لطرف في العقد (أي "الضمني").
- لا يتطلب أي صافي استثمار أو صافي استثمار أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود المتوقعة أن تكون لها ردا مماثلاً للتغيرات في عوامل السوق.
- يتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

يبرم البنك معاملات مشتقة مع أطراف مقابلة مختلفة. تشمل هذه مقايضات أسعار الفائدة والعقود الآجلة وعقود مقايضة العملات وعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وخيارات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة كأصول عندما تكون قيمتها العادلة موجبة والتزامات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية والقيمة العادلة لهذه المشتقات بشكل منفصل في الإيضاح 36. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات في صافي دخل المتاجرة ما لم يتم تطبيق محاسبة التحوط. تم تقديم وثائق التحوط وتقييم الفعالية والإفصاحات المحاسبية لعدم الاستمرارية في الإيضاح 3.4 ن.

المشتقات المتضمنة:

يمكن تضمين المشتقات في ترتيب تعاقدية آخر (عقد مضيف). يقوم البنك بمحاسبة المشتقات المتضمنة بشكل منفصل عن العقد المضيف في الحالات التالية:

- لا يعتبر العقد المضيف أصلاً في نطاق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- لا يدرج العقد المضيف ذاته بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تستوفي شروط المشتقات المتضمنة تعريف المشتق إذا كانت متضمنة في عقد منفصل.
- لا ترتبط الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المتضمنة ارتباطاً وثيقاً بالخصائص والمخاطر الاقتصادية للعقد المضيف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4 ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

يتم قياس المشتقات المتضمنة المنفصلة بالقيمة العادلة، مع إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر ما لم تشكل جزءاً من التدفقات النقدية المؤهلة أو صافي علاقة التحوط الاستثمارية. يتم عرض المشتقات المتضمنة المنفصلة في بيان المركز المالي مع العقد المضيف.

(3) أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يصنف البنك أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالأدوات ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية؛
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تفي باختبار مدفوعات أصل وفائدة المبلغ الأصلي.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إدراج الأرباح والخسائر في الإيرادات الشاملة الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر بذات الطريقة كما في الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية؛ و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إيقاف إدراج أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترتبة المدرجة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

(4) أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الإدراج المبدئي، يختار البنك أحياناً بطريقة غير قابلة للنقض تصنيف بعض استثماراته في الأسهم كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تفي بتعريف حقوق الملكية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض وليس محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه لا يتم إعادة تدويرها أبداً إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، إلا عندما يستفيد البنك من هذه المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل هذه الأرباح في الإيرادات الشاملة الأخرى. أدوات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

(5) الديون الصادرة والأموال المقترضة الأخرى

بعد القياس المبدئي، يتم بعد ذلك قياس الديون الصادرة والأموال المقترضة الأخرى بالتكلفة المطفأة. يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الأموال الصادرة والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم فصل الأداة المالية المركبة التي تحتوي على عنصر الالتزام وحقوق الملكية في تاريخ الإصدار.

(6) الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الأصول والالتزامات المالية في هذه الفئة هي الأصول غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الإدراج المبدئي أو ينبغي قياسها بصفة إلزامية وفقاً للقيمة العادلة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تقوم الإدارة فقط بتصنيف أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإدراج الأولي عندما يتم استيفاء أحد المعايير التالية. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يزيل التصنيف، أو يقلل بشكل كبير، المعاملة غير المتسقة التي قد تنشأ من قياس الأصول، أو الالتزامات، أو إدراج الأرباح أو الخسائر عليها على أساس مختلف؛ أو
- تمثل الالتزامات جزءاً من مجموعة من الالتزامات المالية أو الأصول المالية، أو كلاهما والتي تتم إدارتها ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- الالتزامات التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات المتضمنة، ما لم يتم جوهرياً بتعديل التدفقات النقدية التي كان من الممكن أن يتطلبها العقد، أو كان واضحاً مع القليل من التحليل أو لا، يعتبر أداة مشابهة لأول مرة أن فصل المشتق المضمن محظور.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4 ج فئات قياس الأصول والالتزامات المالية (تابع)

(7) الضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة

يصدر البنك ضمانات مالية وخطابات ائتمانية والتزامات القروض.

يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة، كونها العلاوة المستلمة. لاحقاً للإدراج المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل ضمان بالقيمة الأعلى للمبلغ المدرج مبدئياً، ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل الشامل ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مبين في الإيضاح 3.4. و.

يتم إدراج العلاوة المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض غير المسحوبة وخطابات الاعتماد هي التزامات يلتزم بموجبها البنك، خلال مدة الائتزام، بتقديم قرض بشروط محددة سلفاً للعميل.

(8) الائتزامات المالية

يتم قياس الائتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار بالنسبة للبنود غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة بشكل عام على النحو التالي:

- مبلغ التغير في القيمة العادلة المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان المتعلقة بالائتزامات يتم عرضه في الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- يتم عرض القيمة المتبقية من التغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

إن المبلغ المعروض بشكل منفصل في الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلق بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالائتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لا يتم إعادة تدويره إلى الأرباح أو الخسائر، حتى لو تم إيقاف إدراج الائتزامات وتم دفع المبالغ. بدلاً من ذلك، ينبغي إعادة تصنيف الأرباح والخسائر الائتمانية إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عند عدم إدراج الائتزام ذو الصلة.

3.4 د إيقاف الإدراج

(1) إيقاف إدراج الأصول المالية

يتم إيقاف إدراج الأصل المالي (أو حيث يكون منطبق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) عندما:

- ينتهي الحق من استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمّل التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهري إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "تمرير من خلال"؛ وإما:
- قيام البنك بتحويل جوهري لكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل؛ أو
- عدم قيام البنك بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل ولكن قام بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه لاستلام التدفقات النقدية من الأصل أو قد أبرم ترتيبات تمرير من خلال، ولم يتم بتحويل كما لم يحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل كما لم يتم بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل، فإن أصل جديد يتم إدراجه إلى حد مشاركة البنك المستمرة في الأصل. في هذه الحالة، فإن البنك يدرج أيضاً الائتزام المرتبط. يتم قياس الأصول المنقولة والائتزام ذو الصلة، على أساس أن يعكس الحقوق والالتزامات التي كان البنك قد احتفظ. عندما تتخذ المشاركة المستمرة للبنك شكل ضمان للأصل المحول، يتم قياس المشاركة بالمبلغ الأقل بين القيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأعلى لقيمة المقابل الذي قد يطلب من البنك تسديده.

بالنسبة لإيقاف الإدراج نتيجة لتعديلات جوهريّة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3.4.س.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. د إيقاف الإدراج (تابع)

(2) إيقاف إدراج الالتزام المالي

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدى أو إلغاؤه أو تنتهي مدته. عندما يتم استبدال التزام مالي بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو بشروط الالتزام الحالي ويتم تعديله جوهرياً، إن ذلك الاستبدال أو التعديل يتم معاملته كإلغاء للالتزام الأصلي وإدراج الالتزام الجديد، الفرق بين القيم الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمقابل المدفوع يتم إدراجه في الأرباح أو الخسائر.

3.4. ه مقاصة الأصول والالتزامات المالية

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية فقط ويتم إدراج صافي القيمة بقائمة المركز المالي عندما يكون هناك حق نافذ بالقانون لإجراء المقاصة بين المبالغ المدرجة وينوي البنك إما التسديد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وسداد الالتزام في نفس الوقت. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس صافي القيمة فقط عندما تسمح بذلك المعايير المحاسبية أو عندما تنشأ الإيرادات والمصروفات عن مجموعة معاملات متماثلة.

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية

يقوم البنك بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الأصول المالية التي هي أدوات الدين؛
- عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إدراج خسارة انخفاض القيمة على استثمارات الأسهم. يقيس البنك مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي خسارة الائتمان المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، باستثناء الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الإدراج المبدئي الذي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث تعثر سداد أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

(1) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح محتمل لخسائر الائتمان. تقاس على النحو التالي:

- الأصول المالية التي لا تنخفض فيها قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: كالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها)؛
- الأصول المالية التي انخفضت قيمة الائتمان في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- التزامات القروض غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن المبالغ التي يتوقع البنك استردادها.

(2) نظرة عامة على مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتسجيل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة مخاطر التعرضات المالية والأصول المالية للديون الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى جانب التزامات التمويل وعقود الضمان المالي، ويشار إليها جميعاً في هذا القسم بـ "أدوات مالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لانخفاض القيمة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة)، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(2) نظرة عامة على مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا جزءًا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث تعثر سداد أداة مالية ممكنة خلال 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير.

يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا إما على أساس فردي أو على أساس جماعي، اعتمادًا على طبيعة المحفظة المتضمنة للأدوات المالية.

وضع البنك سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، حول ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج المبدئي، وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر التعثر الذي يحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتجميع قروضه في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة والأصول المالية المشتراة أو الناشئة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، كما هو موضح فيما يلي:

المرحلة الأولى

عندما يتم إدراج التمويل لأول مرة، يقوم البنك بإدراج مخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا. يشمل التعرض لمخاطر تمويل المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض لمخاطر التمويل من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية

عندما يظهر التعرض لمخاطر التمويل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، يقوم البنك بتسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة، يشمل التعرض لمخاطر تمويل المرحلة الثانية أيضاً التسهيلات التي تحسنت فيها مخاطر الائتمان وتم إعادة تصنيف التعرض لمخاطر التمويل من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة

تعتبر التعرض لمخاطر التمويل بمثابة انخفاض لقيمة الائتمان. يقوم البنك بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة.

الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة: الأصول المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة هي أصول منخفضة القيمة ائتمانيًا عند الاعتراف الأولي. بالنسبة للأصول المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاعتراف الأولي. وبالتالي، فإن الأصول المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة لا تحمل مخصص انخفاض القيمة عند الاعتراف الأولي. المبلغ المعترف به كمخصص خسارة بعد الاعتراف الأولي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف الأولي للأصل.

الحركة بين المراحل

(3) احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحتسب البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادًا إلى سيناريوهات مرجحة محتملة ثلاثة لقياس النقص النقدي المتوقع، مخصصًا بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي. النقص النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة لمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

يتم توضيح آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يلي والعناصر الرئيسية، على النحو التالي:

- احتمال التعثر هو تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. قد يحدث التخلف عن السداد فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، إذا لم يتم استبعاد التسهيل مسبقاً ولا يزال في المحفظة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

الحركة بين المراحل (تابع)

(3) احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

• التعرض للمخاطر عند التعثر هو تقدير التعرض للمخاطر في تاريخ تقصير مستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار التغييرات المتوقعة في التعرض للمخاطر بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك تسديد الأصل والربح، سواء كان مقررًا بالعقد أو غير ذلك، والسحوبات المتوقعة على التسهيلات الملزم بها، والأرباح المستحقة من المدفوعات غير المسددة.

• الخسارة الناشئة من التعثر هي تقدير الخسارة الناتجة في الحالة التي يحدث فيها تخلف عن السداد في وقت معين. ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع البنك استلامها، بما في ذلك من تحقيق أية ضمانات، إن وجدت. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض للمخاطر عند التعثر.

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والأصول المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة. يكون الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني في القيمة"، عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

يشتمل الدليل على الانخفاض الائتماني في قيمة أصل مالي على ما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- مخالفة العقد مثل التعثر في السداد أو حالة تأخر في السداد؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من البنك بشروط لم يكن البنك ليضعها في الاعتبار في ظروف أخرى؛
- أن يصبح من المرجح أن المقترض سيظهر إفلاسه أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- عدم وجود سوق نشط لسند ما بسبب أزمات مالية.

(4) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي كما يلي:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: بصفة عامة، كمخصص؛
- حيث تشتمل الأداة المالية على عنصر مسحوب وغير مسحوب، ولا يستطيع البنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الائتمان منفصل عن المكون الخاص بالمكون المسحوب: يقدم البنك مخصص خسارة مجمعة لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص؛ و

(5) أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم خصم بدل الخسارة من القيمة العادلة لأدوات الدين وتسجيله في حساب الأرباح أو الخسائر.

(6) الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات قيمة ائتمانية منخفضة

بالنسبة للأصول المالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة المشتراة أو الناشئة، يدرج البنك فقط التغييرات المتراكمة في أعمار الخسائر الائتمانية المتوقعة منذ الإدراج المبدئي في مخصص الخسارة.

(7) بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى

يتضمن عرض منتجات البنك مجموعة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للشركات وتجارة التجزئة وبطاقات الائتمان، والتي يحق للبنك فيها إلغاء و / أو تقليل التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد البنك من تعرضه لمخاطر خسائر الائتمان لفترة الإشعار التعاقدية، ولكنه يقوم بدلاً من ذلك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بشأن سلوك العميل، واحتمال حدوث التخلف عن السداد، وإجراءات البنك المستقبلية للتخفيف من المخاطر، التي يمكن أن تتضمن خفضاً أو إلغاء التسهيلات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. و انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

(7) بطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة الأخرى (تابع)

إن التقييم المستمر حول ما إذا كانت الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت للتسهيلات المتجددة تشبه منتجات الإقراض الأخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل، ولكن يتم أيضاً التركيز بشكل أكبر على العوامل النوعية مثل التغييرات في الاستخدام.

يستند سعر الفائدة المستخدم في خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان على متوسط سعر الفائدة الفعلي المتوقع تحميله على مدى فترة التعرض المتوقعة للتسهيلات. يأخذ هذا التقدير في الحسبان أن العديد من التسهيلات يتم سدادها بالكامل كل شهر، وبالتالي لا يتم تحميل أي فوائد عليها.

(8) المعلومات المستقبلية

يعتمد البنك في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية كمدخلات اقتصادية، مثل:

- إجمالي الناتج المحلي
- الادخار والاستثمار
- التضخم
- إحصاءات التجارة
- التركيبة السكانية
- الإيرادات والمصروفات
- الدين العام
- العقارات
- المؤشرات المركبة
- أسعار النفط والإنتاج

قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة دائماً بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. ولعكس ذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية على الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما ترى الإدارة أن هذه الاختلافات تعتبر جوهرية.

(9) تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطر الائتمان على الأصول المالية، يسعى البنك إلى استخدام ضمانات، حيثما أمكن. تأتي الضمانات بأشكال مختلفة، مثل النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد / الضمانات والعقارات والذمم المدينة والمخزونات وغيرها من الأصول غير المالية والتحسينات الائتمانية مثل اتفاقات المقاصة. لا يتم إدراج الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للبنك. ومع ذلك، فإن القيمة العادلة للضمانات تؤثر على حساب خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند البدء ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري بناءً على نوع الأصل، على سبيل المثال، النقد أو الأوراق المالية المتعلقة بمتطلبات هامش الربح، يتم تقييمها يومياً.

يستخدم البنك قدر الإمكان بيانات السوق النشطة لتقييم الأصول المالية المحتفظ بها كضمانات. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل العقارات، من قبل مقيمون معتمدون من طرف ثالث.

(10) الشطب

يتم شطب القروض وأوراق الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاستردادها. وهذا هو الحال عموماً عندما يقرر البنك أن المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، قد تظل الأصول المالية المشطوبة خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة.

3.4. ز الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل مالي جديد بسبب الصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، يتم إجراء تقييم حول ما إذا كان ينبغي إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4 ز الأصول المالية المعاد هيكلتها (تابع)

- إذا لم تؤدي إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فسيتم التعامل مع القيمة العادلة المطفأة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم تضمين هذا المبلغ عند حساب العجز النقدي من الأصول المالية الحالية والتي يتم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.
- عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض القيمة ائتمانيا ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير.

3.4 ح قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الإدراج المبدئي ناقصاً المدفوعات الرئيسية ومضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المدرج والمبلغ المستحق ناقصاً أية خصومات للانخفاض في القيمة.

3.4 ط قياس القيمة العادلة

يتطلب عدد من السياسات المحاسبية وإفصاحات البنك تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وغير المالية. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح استناداً إلى عدد من السياسات والأساليب المحاسبية. وحيثما ينطبق، تم الإفصاح عن معلومات حول افتراضات أجريت عند تحديد القيم العادلة ضمن الإفصاحات المعنية بذلك الأصل أو الالتزام تحديداً. إن القيمة العادلة هو السعر الذي سوف يستلم لبيع أحد الأصول أو المدفوعة لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن المعاملة لبيع الأصل أو تحويل الالتزام يقام بما:

- في السوق الرئيسي لأصل أو التزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسية، في السوق الأكثر فائدة للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون السوق الرئيسية أو السوق الأكثر فائدة في متناول البنك. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بناءً على أفضل مصلحة اقتصادية.

إن قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية تأخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد منافع اقتصادية باستخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها أو عن طريق بيعها إلى المشاركين الآخرين في السوق، من شأنه استخدام الأصول في أعلى وأفضل استخدام لها.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف حيث تتوفر بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، واستخدام المدخلات ذات الصلة القابلة للملاحظة إلى أقصى حد والتقليل من استخدام المدخلات غير قابلة للملاحظة إلى أدنى حد.

يتم تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو يتم الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، يتم وصفها على النحو التالي، بناءً على مدخلات أقل مستوى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - مدرجة (غير معدلة) في أسعار السوق في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة.
- المستوى 2 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - تقنيات التقييم حيث مدخلات أدنى مستوى هام لقياس القيمة العادلة لا يمكن ملاحظتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4. ط قياس القيمة العادلة (تابع)

بالنسبة للأصول والالتزامات التي يتم إدراجها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد البنك سواء التحويلات قد وقعت بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات أقل مستوى هام لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مشمولة بالتقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم البنك بتحليل الحركات في قيم الأصول والالتزامات التي يتعين إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للبنك. لهذا التحليل، يقوم البنك بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم بموافقة المعلومات في حساب التقييم مع العقود والوثائق ذات الصلة الأخرى.

يقوم البنك أيضاً، بمقارنة كل التغيرات في القيمة العادلة لكل الأصول والالتزامات مع مصادر خارجية ذات الصلة لتحديد ما إذا كان التغيير هو معقول.

لغرض الإفصاحات عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الأصول والالتزامات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصول أو الالتزامات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

3.4. ي النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من نقد بالصندوق وأرصدة غير مقيدة يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية وأصول مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق تصل لثلاثة أشهر والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية فيما يتعلق بالتغيرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب البنك في إدارة ارتباطاته قصيرة الأجل. يتم إدراج النقد والنقد المعادل بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

تدرج الأوراق المالية المباعة مع الالتزام بإعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد في بيان المركز المالي، وتقاس وفقاً للسياسات المحاسبية لتداول الأوراق المالية أو الأوراق المالية الاستثمارية. تم إدراج التزام الطرف المقابل للمبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "المستحق إلى البنوك". يتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى مدة اتفاقية الالتزام بإعادة الشراء.

لا تُدرج الأوراق المالية المشتراة مع التزام مماثل بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (الالتزام بإعادة الشراء العكسي) في بيان المركز المالي ويتم إدراج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن "المستحق من البنوك". يتم التعامل مع الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كإيرادات فوائد وتستحق على مدى عمر اتفاقية التزام إعادة الشراء العكسي.

3.4. ك أوراق القبول

يتم الإفصاح عن أوراق القبول في بيان المركز المالي تحت الأصول الأخرى مع الإفصاح عن الالتزام المقابل لها في الالتزامات الأخرى. لذا لا توجد هناك ارتباطات خارج الميزانية العمومية بالنسبة لأوراق القبول.

3.4. ل الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر

تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الأصول والالتزامات المشتقة التي لا تصنف على أنها أصول والتزامات للمتاجرة. يتم قياس الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في تاريخ بيان المركز المالي. تعتمد معالجة التغيرات في القيمة العادلة على تصنيف الفئات التالية:

(1) تحوط القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة كتحوط للتغير في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي مدرج أو مؤكد يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة مباشرة في بيان الدخل الشامل معاً مع التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى المنسوبة إلى المخاطر المغطاة.

في حالة انتهاء مدة الأداة المالية المشتقة، أو بيعها، أو إنهاؤها، أو استخدامها، أو في حالة عدم وفائها بمعايير المحاسبة لتحوط القيمة العادلة، أو في حالة إلغاء التخصيص، يتم التوقف عن استخدام محاسبة التحوط. يتم إطفاء أي تعديل حتى تلك النقطة يتم إجراؤه على البند المتحوط الذي يستخدم لأجله معدل الفائدة الفعلي في الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الفائدة الفعلي المعد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

3.4 الأدوات المالية (تابع)

3.4.1 الأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر (تابع)

(2) تحوط التدفق النقدي

عندما يتم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط لتغيرات التدفق النقدي الناتجة عن المخاطر المصاحبة لأصل أو التزام مدرج أو معاملة توقع شديدة الاحتمال التي قد تؤثر على الأرباح أو الخسائر فإن الجزء الساري من التغير في القيمة العادلة للأداة المشتقة يتم إدراجه ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي التحوط. المبلغ المدرج ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى يتم إعادة تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل في التصنيف في نفس الفترة حيث يؤثر التدفق النقدي للتحوط على الأرباح أو الخسائر وبنفس البنود في بيان الدخل الشامل. وأي جزء غير فعال من التغير بالقيمة العادلة للأداة المشتقة يتم إدراجه فوراً في الأرباح أو الخسائر.

إذا تم بيع أداة التحوط المشتقة أو انتهت مدتها أو تم إلغاؤها أو تمت ممارستها لم يعد يفي بمعايير محاسبة تحوط التدفق النقدي أو تم رفض تصنيف التحوط، عندئذ يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلياً. وفي حالة إيقاف تحوط معاملة متوقعة، فإن المبلغ المتراكم المدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى من الفترة التي يصبح فيها التحوط ساري المفعول، يتم إعادة تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الشامل كتعديل للتصنيف عند حدوث معاملة التوقع وتأثر الأرباح أو الخسائر. وإذا لم يكن من المتوقع حدوث معاملة متوقعة مرة أخرى، يتم إعادة تصنيف الرصيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى بشكل فوري إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل لإعادة تصنيف.

(3) المشتقات الأخرى لغير المتاجرة

عندما لا يتم الاحتفاظ بالأداة المشتقة لأغراض المتاجرة، وأنها لم تصنف بعلاقة تحوط مؤهلة، فإن كل التغيرات بقيمتها العادلة يتم إدراجها فوراً في بيان الدخل الشامل.

3.4.2 إعادة التصنيف

لا يعيد البنك تصنيف أصوله المالية بعد إدراجها المبدئي، باستثناء الفترة التي تلي تغيير البنك لنموذج أعماله لإدارة الأصول المالية. لا يتم إعادة تصنيف الالتزامات المالية أبداً. لم يقم البنك بإعادة تصنيف أي من أصوله أو التزاماته المالية في سنة 2025 (2024: لا شيء).

الأصول المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل كبير، يتم إيقاف إدراج الأصل المالي الأصلي ويتم إدراج الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة. إذا لم تكن التدفقات النقدية مختلفة بشكل كبير، فإن التعديل لا يؤدي إلى إيقاف إدراج الأصل المالي. في هذه الحالة، فإن البنك يقوم بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية ويُدْرَج القيمة الناجمة عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالي باعتبارها أرباحاً أو خسائر تعديل في بيان الدخل. إذا تم إجراء مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الأرباح أو الخسائر مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى، يتم إدراجها كإيرادات فوائد.

إذا تم تعديل شروط الأصول المالية بسبب الصعوبات المالية للمقترض ولم يتم إيقاف إدراج الأصول، فيتم قياس انخفاض قيمة الأصول باستخدام معدل الفائدة قبل التعديل.

الالتزامات المالية

يُدْرَج البنك الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بشكل كبير. في هذه الحالة، يتم إدراج الالتزام المالي الجديد وفقاً للشروط المعدلة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. يتم إلغاء الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي، ويتم إدراج الالتزام المالي الجديد وفقاً للشروط المعدلة في بيان الدخل الشامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

4.4 الممتلكات والمعدات

تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى حيازة الأصل وإعداده لاستخدامه المقصود. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات باستثناء الأرض بالملكية الحرة. الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية على النحو التالي:

الأصول	عدد السنوات
المركبات	5
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	7-6
برمجيات الإنتاج	10
المباني	25

لا يتم استهلاك الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ، ولكن يتم اختبارها لانخفاض القيمة. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأصول وتعديل، متى ما كان ذلك ملائماً، في كل تاريخ تقرير.

تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى قيمته القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدرة.

تحدد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية والمدرجة كـ "إيرادات تشغيل أخرى" في بيان الدخل الشامل.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، كما هو مناسب، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للبند إلى البنك ويمكن تقدير تكلفة البند بشكل يعتمد عليه. تستبعد القيمة الدفترية للقطعة المستبدلة. وتم تحميل كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى على الأرباح أو الخسائر خلال الفترة المالية التي تتكبد فيها.

5.4 العقارات الاستثمارية

تدرج العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الانخفاض المتراكم في القيمة، إن وجد.

6.4 الشهرة والأصول غير الملموسة

تمثل الشهرة المكتسبة من دمج الأعمال الزيادة في تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة، بما في ذلك الأصول غير الملموسة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها. عندما تكون الزيادة سلبية (شراء بسعر مخفض)، يتم إثباتها مباشرة في قائمة الدخل.

يتم إظهار الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفصل عند اندماج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف المبدئي، يتم تخفيض الأصول غير الملموسة بشكل إضافي من خلال أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم تقييم الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة على أنها إما محدودة أو غير محددة. يتم إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر على أن الأصول غير الملموسة قد تنخفض قيمتها. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل سنة مالية. تتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسب الاقتضاء، ومعاملتها كتغيرات في التقدير المحاسبي. يتم إثبات مصروف إطفاء الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الدخل الشامل ضمن فئة المصروفات المتوافقة مع وظيفة الأصول غير الملموسة.

العمر الإنتاجي المقدر للأصول غير الملموسة هو 15 سنة.

7.4 الودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية

يتم إدراج كافة ودائع سوق النقد والعلاء بشكل مبدئي بالقيمة العادلة وتدرج لاحقاً بالتكلفة المطفأة. تُقاس الودائع وأوراق الدين المصدرة والالتزامات الثانوية بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية الرأسمالية كالترامات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لموضوع البنود التعاقدية للأداة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

8.4 الضريبة

يتم تكوين مخصص للضريبة وفقاً للقوانين الضريبية المعمول بها في سلطنة عمان. تتكون ضريبة الدخل من ضريبة جارية وضريبة مؤجلة. يتم إدراج مصروف ضريبة الدخل في بيان الدخل الشامل فيما عدا القدر الذي يتعلق ببند مدرجة بصفة مباشرة في حقوق المساهمين أو الإيرادات الشاملة الأخرى.

الضريبة الجارية هي الضريبة المستحقة الدفع محسوبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وأية تعديلات على الضريبة المستحقة عن سنوات سابقة.

تحتسب أصول/التزامات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يتم احتساب مبلغ الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عندما تعكس بناءً على القوانين المطبقة أو التي سيتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

يتم إدراج أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر ربح ضريبي مستقبلي كافٍ يمكن في مقابلته استخدام الأصل. تتم مراجعة أصول الضريبة المؤجلة في تاريخ كل تقرير وتخفيضها بالقدر الذي يكون من غير الممكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة من دمج الأعمال على صافي الأصول والالتزامات المكتسبة على أنها فروق بين الأساس المحاسبي والضريبي لأي دخل معفي من الضريبة.

9.4 عقود الإيجار

يتم إدراج مدفوعات عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. نتج عن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 احتساب معظم عقود الإيجار بواسطة المستأجر ضمن نطاق المعيار بطريقة مماثلة لتلك التي كان يتم بها احتساب عقود الإيجار التمويلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 "عقود الإيجار". يدرج المستأجرون "الحق في استخدام" الأصل والالتزام المالي المقابل. يتم إطفاء الحق في استخدام الأصل على مدى فترة الإيجار، ويتم قياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. لم تتغير محاسبة المؤجر بشكل كبير عما هو عليه الحال بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. لقد طبق البنك معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 باستخدام طريقة الأثر الرجعي المعدلة، وبالتالي لم يتم إعادة بيان أرقام المقارنة.

يقيس البنك مبدئياً الحق في استخدام الأصل والتزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية. يتم خصم المبلغ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان بالإمكان تحديده، وإلا يتم استخدام معدل الاقتراض المتزايد. تاريخ البدء هو التاريخ الذي يتيح فيه المؤجر الأصل الأساسي للاستخدام. بعد الإدراج المبدئي، يقيس البنك الحق في استخدام الأصل بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

بعد الإدراج المبدئي، يقيس البنك التزامات الإيجار بواسطة (أ) زيادة القيمة الدفترية لكي تعكس الفوائد على التزامات الإيجار؛ (ب) تخفيض القيمة الدفترية لكي تعكس مدفوعات الإيجار التي تمت؛ و(ج) إعادة قياس القيمة الدفترية لكي تعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات على الإيجار أو لكي تعكس مدفوعات الإيجار الموضوعية الثابتة. الفوائد على التزامات الإيجار هي المبلغ الذي ينتج معدل فائدة دوري منتظم على الرصيد المتبقي لالتزامات الإيجار. معدل الفائدة الدوري هو المعدل المستخدم لخصم مدفوعات الإيجار من أجل احتساب التزامات الإيجار.

10.4 منافع الموظفين

10.4 أ. منافع نهاية الخدمة

تستحق مكافآت نهاية الخدمة وفقاً لشروط تعاقد الموظفين بالبنك في تاريخ التقرير مع مراعاة متطلبات قانون العمل العماني لعام 2003 وتعديلاته. تدرج المساهمات في خطة تقاعد ذات مساهمات محددة والتأمين ضد إصابات العمل للموظفين العمانيين وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية بسلطنة عُمان لعام 1991 ويتم إدراجها كمصروف في بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

10.4 ب. المنافع قصيرة الأجل

يتم قياس الالتزامات عن المنافع قصيرة الأجل في الأساس بدون خصم ويتم تحميلها على المصروف عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم إدراج مخصص للمبلغ المتوقع دفعه في الحالة التي يوجد فيها على البنك التزام حالي أو استدلائي لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمات سابقة مقدمة من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

4. السياسات المحاسبية المادية (تابع)

10.4 منافع الموظفين (تابع)

10.4 ج سياسة تأجيل التعويض

وفقاً لقواعد التأجيل الصادرة عن البنك المركزي العماني، يتم تأجيل 45٪ من مكافآت الأجور المتغيرة التي تزيد أو تساوي 35,000 ع وتُدفع على أقساط متساوية مدى السنوات الثلاث التالية. تتوافق هذه المدفوعات أيضاً مع سياسة الموارد البشرية للبنك فيما يتعلق بالأهلية.

11.4 عائد السهم الواحد

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والعائد المعدل لأسهمه العادية. يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

12.4 توزيعات أرباح على أسهم عادية

توزيعات أرباح على أسهم عادية يتم إدراجها كالتزام وتخصم من حقوق المساهمين حينما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. يتم خصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق المساهمين عندما يتم دفعها.

توزيعات الأرباح للسنة التي يتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي يتم معاملتها كحدث بعد تاريخ بيان المركز المالي.

13.4 التقرير عن قطاعات التشغيل

قطاع التشغيل هو مكون من البنك يمارس أنشطة الأعمال التي يحقق من خلالها إيرادات ويتكبد مصروفات، متضمنة الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بمعاملات مع أي من مكونات البنك الأخرى ويتم فحص نتائج أنشطتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للبنك (وهو متخذ القرار الرئيسي بالبنك) لاتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد لكل قطاع وقياس أدائه الذي تتوفر عنه المعلومات المالية المنفصلة.

14.4 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ضمن الحدود التي تحددها هيئة الخدمات المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية في سلطنة عمان. يتم توزيع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من صافي الأرباح بعد خصم الضرائب والاحتياطات القانونية والاختيارية والأموال المخصصة من الأرباح للرسملة وتوزيعات الأرباح. يتم دفع رسوم حضور جلسات مجلس الإدارة ويتم احتسابها كمصروفات في الشهر الذي يتم خلاله تقديم الخدمة. يتم استحقاق المكافآت شهرياً بما يتماشى مع الميزانية السنوية ويتم دفعها عقب اعتمادها من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية.

تحدد الجمعية العمومية السنوية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

(أ) لا يتجاوز إجماليها 300,000 ع إذا كان صافي الأرباح المحققة يساوي أو يتجاوز الأرباح المحققة في السنة المالية السابقة ولا توجد خسائر أو خسائر متراكمة في رأس المال.

(ب) ألا يتجاوز إجمالي المبلغ 150,000 ع حيث يكون صافي الأرباح المحققة أقل من الأرباح المحققة في السنة المالية السابقة ولا توجد خسائر في رأس المال.

يجب ألا تتجاوز أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة، التي اعتمدتها الجمعية العمومية السنوية 10,000 ع لكل عضو مجلس إدارة سنوياً.

15.4 اسداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى

يقوم البنك بتصنيف رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية لرأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى. لا يمكن استرداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى من قبل حامليها، ويكون لهم الحق في التوزيع غير التراكمي وفقاً لتقدير مجلس الإدارة. وبناءً عليه، يتم عرضها كمكون ضمن إجمالي حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وترتكز التقديرات والافتراضات ذات الصلة على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والتي تشكل نتائجها أساس لإجراء أحكام حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون واضحة من مصادر أخرى. ويندر أن تكون التقديرات المحاسبية الناتجة مساوية للنتائج الفعلية ذات العلاقة.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التي تستند عليها على أساس مستمر. وتدرج التعديلات على التقديرات المحاسبية بالفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات إذا كانت التعديلات تؤثر فقط على الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية. التقديرات المحاسبية الجوهرية للبنك هي:

1.5 المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وفق منهجية المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة في كل من المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جميع فئات الموجودات المالية، إصدار أحكام، على وجه الخصوص، حول تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات تقودها بعدد من العوامل، حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات. حسابات خسائر الائتمان المتوقعة للبنك هي نواتج من النماذج المعقدة مع عدد من الافتراضات الضمنية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة واعتمادها المتبادل. تتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر الأحكام والتقديرات المحاسبية ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، الذي يصنف احتمالية التعثر للدرجات الفردية؛
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، ومن ثم ينبغي قياس المخصصات المتعلقة بالأصول المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمارها المحتملة والتقييم النوعي؛
- تقسيم الأصول المالية عندما يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي؛
- وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الصبغ المختلفة واختيار المدخلات؛
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات، والتأثير على احتمالية التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناشئة من التعثر؛ و
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي التطلعية وأوزانها الاحتمالية، لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.5 القيمة العادلة للأدوات المشتقة وغيرها من الأدوات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تتم المتاجرة بها في سوق نشطة (مثل الأدوات المشتقة غير المتداولة) باستخدام تقنيات التقييم. يستخدم البنك تقديراته لاختيار مجموعة طرق متنوعة والقيام بافتراضات تعتمد بشكل رئيسي على ظروف السوق القائمة في نهاية كل فترة تقرير. يستخدم البنك تحليل التدفقات النقدية المتوقعة لتحليل بعض القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي لم يتاجر بها في سوق نشطة.

3.5 تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية غير المدرجة

في حالة قياس الأصول الأساسية بالقيمة العادلة مثل صناديق الأسهم الخاصة، تستخدم الإدارة صافي قيمة الأصول. وترى الإدارة أن صافي قيمة الأصول لهذه الاستثمارات تمثل قيمها العادلة حيث تقاس غالبية الأصول المضمنة بقيمة بالقيمة العادلة ويأخذ صافي الأصول المبلغ عنه لهذه الكيانات تغيرات القيم العادلة المحدثة في الاعتبار.

4.5 الضرائب

توجد أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تغييرات في المستقبل لمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. يقوم البنك بتكوين مخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، عن العواقب المحتملة لوضع اللامسات النهائية للتقييمات الضريبية للبنك. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة لتقييمات ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ومسؤولية جهاز الضرائب.

تُدرج الأصول الضريبية المؤجلة عن جميع الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى حد أنه من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة سيكون متوفر مقابل الخسائر التي يمكن الاستفادة منها. يتطلب من الإدارة اتخاذ قرار هام لتحديد مقدار الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن إثباتها، بناءً على التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التخطيط الضريبي في المستقبل.



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

5. التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية

5.5 تحديد فترة عقد الإيجار

عند تحديد مدة الإيجار، فإن البنك ينظر في كافة الوقائع والظروف. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات بعد خيارات الإنهاء) في مدة الإيجار فقط إذا كان الإيجار مضموناً إلى حد معقول (أو لم يتم إنهاؤه). وينظر البنك في طبيعة وقابلية تنفيذ شرط التمديد في اتفاقية الإيجار وقيمة التحسينات على عقار مستأجر والغرامات عند الإنهاء والتكاليف وتعطيل الأعمال المطلوبة لاستبدال المباني المستأجرة كعوامل لتحديد مدة الإيجار. قد تحتوي اتفاقيات إيجار المباني التي يشغلها البنك على خيار التمديد، حيث لا يضع البنك في الاعتبار خيارات التمديد بعد تحليل العوامل المذكورة أعلاه.

تتم إعادة تقييم مدة الإيجار في حالة ممارسة خيار ما (أو عدم ممارسته) بالفعل أو يصبح البنك ملزماً بممارسته (أو عدم ممارسته). لا يتم مراجعة التقييم إلا في حال وقوع حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع في إطار سيطرة البنك. خلال السنة المالية، لم يقم البنك بمراجعة تقييمه لمدة الإيجار لعدم وقوع أي أحداث أو تغييرات مهمة.

6. النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
47,537	47,215
154,909	275,678
202,446	322,893
507	507
202,953	323,400

النقدية

الرصيد المتوفر لدى البنك المركزي العماني

وديعة رأس المال لدى البنك المركزي العماني

(1) لا يمكن سحب وديعة رأس المال لدى البنك المركزي العماني بدون موافقة البنك المركزي العماني.

(2) خلال السنة، بلغ متوسط الحد الأدنى للرصيد الذي ينبغي الاحتفاظ به لدى البنك المركزي العماني كاحتياطي قانوني 200.4 مليون ع. (2024: 194.6 مليون ع.).

7. مستحقات من بنوك

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
121,160	74,346
395,188	517,144
45,873	59,600
562,221	651,090
(491)	(149)
561,730	650,941

بالعملة المحلية:

إيداعات بسوق النقد

بالعملة الأجنبية:

إيداعات بسوق النقد

أرصدة عند الطلب

إجمالي القيمة الدفترية

ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

7. مستحقات من بنوك (تابع)

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على المستحق من البنوك هو كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
المجموع					
652,500	562,221	-	-	-	562,221
-	-	-	-	-	-
(90,279)	88,869	-	-	-	88,869
562,221	651,090	-	-	-	651,090

في 1 يناير
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها
أصول ملغاة أو تم سدادها
إجمالي القيمة الدفترية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
المجموع					
496	491	-	-	-	491
(5)	(342)	-	-	-	(342)
491	149	-	-	-	149

في 1 يناير
صافي انخفاض القيمة المحمل / (المحرر) (إيضاح 29)
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

8. أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	استثمارات أسهم:
21,276	58,537	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
599	515	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
21,875	59,052	إجمالي استثمارات الأسهم
		استثمارات الديون:
37,682	37,657	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,689,123	1,519,141	محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
370,537	538,399	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
(188)	(711)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
370,349	537,688	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة (بالصافي)
2,097,154	2,094,486	إجمالي استثمارات الديون
2,119,029	2,153,538	إجمالي أوراق مالية استثمارية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

8. أوراق مالية استثمارية (تابع)

1.8 محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
500	515	استثمارات أسهم غير مدرجة - عُمان قطاع الخدمات
99	-	استثمارات مدينة مدرجة - أجنبية قطاع الخدمات
37,682	37,657	استثمارات مدينة مدرجة - عُمان سندات تنمية حكومية
38,281	38,172	

2.8 محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

القيمة الدفترية/ القيمة العادلة	القيمة الدفترية/ القيمة العادلة	التكلفة	القيمة الدفترية/ القيمة العادلة
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2025
9,726	8,224	38,777	45,485
			استثمارات أسهم مدرجة – عُمان قطاع الخدمات
13,229	13,052	13,229	13,052
22,955	21,276	52,006	58,537
			استثمارات أسهم غير مدرجة – عُمان قطاع الخدمات إجمالي استثمارات الأسهم
			استثمارات ديون غير مدرجة (أجل الاستحقاق الأصلي 90 يوماً أو أقل)
161,910	159,849	231,200	228,730
1,514,405	1,509,286	1,250,789	1,247,261
1,676,315	1,669,135	1,481,989	1,475,991
19,988	19,988	43,031	43,150
1,696,303	1,689,123	1,525,020	1,519,141
1,719,258	1,710,399	1,577,026	1,577,678
			أذونات خزانة – عُمان أذونات خزانة – أجنبية صكوك سيادية (مدرجة) - عُمان إجمالي استثمارات الديون

تم تخصيص أذونات خزانة بالدولار الأمريكي بقيمة 383.7 مليون ع (31 ديسمبر 2024: 354.2 مليون ع) كضمان مقابل قروض بالدولار الأمريكي بقيمة 354.2 مليون ع (31 ديسمبر 2024: 354.2 مليون ع).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

8. أوراق مالية استثمارية (تابع)

3.8 محتفظ بها بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
313,992	365,174	استثمارات ديون مدرجة – عُمان
14,814	15,451	سندات تنمية حكومية
22,023	18,024	صكوك شركات – عُمان
5,736	10,215	سندات شركات – أجنبية
13,972	45,013	أذونات خزائن – أجنبية
-	84,522	صكوك سيادية – عُمان
		صكوك سيادية – أجنبية
370,537	538,399	
(188)	(711)	
370,349	537,688	

ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لاستثمارات ديون مصنفة بالتكلفة المطفأة:

المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
362,314	8,223	-	370,537	في 1 يناير 2025
279,468	-	-	279,468	أصول مشتراة
(60,357)	-	-	(60,357)	أصول حان أجل استحقاقها
(48,512)	(2,737)	-	(51,249)	أصول مبيعة
(9,923)	9,923	-	-	تحويلات إلى المرحلة 2
522,990	15,409	-	538,399	إجمالي القيمة الدفترية

المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
97	91	-	188	في 1 يناير 2025
(50)	573	-	523	صافي تكاليف انخفاض القيمة (إيضاح: 29)
47	664	-	711	الخسائر الائتمانية المتوقعة

المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
387,810	8,223	-	396,033	في 1 يناير 2024
47,089	-	-	47,089	أصول مشتراة
(11,117)	-	-	(11,117)	أصول حان أجل استحقاقها
(61,468)	-	-	(61,468)	أصول مبيعة
362,314	8,223	-	370,537	إجمالي القيمة الدفترية

المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي	
22	86	-	108	في 1 يناير 2024
75	5	-	80	صافي انخفاض القيمة المحرر (إيضاح: 29)
97	91	-	188	الخسائر الائتمانية المتوقعة



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي - بالصافي

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
3,224,445	4,542,638	الشركات
1,392,215	1,598,752	التجزئة
4,616,660	6,141,390	إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي
(274,961)	(299,147)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(71,891)	(78,339)	ناقصاً: الفوائد/الأرباح التعاقدية غير المدرجة
(346,852)	(377,486)	
4,269,808	5,763,904	

يتضمن إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي مبلغ 784.03 مليون (31 ديسمبر 2024: 687.93 مليون ع) من خلال أنشطة التمويل الإسلامي.

يتكون صافي القروض والسلف والتمويل الإسلامي مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
4,004,756	5,523,068	قروض
367,661	404,420	سحوبات على المكشوف
228,293	189,606	قروض مقابل إيصالات أمانة
15,950	24,296	كمبيالات مخصومة
4,616,660	6,141,390	إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي – بالصافي (تابع)

فيما يلي تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
4,616,660	219,054	676,211	3,721,395	في 1 يناير 2025
2,118,947	95,381	163,435	1,860,131	أصول جديدة نشأت أو تم إضافتها
(593,478)	(39,875)	(174,228)	(379,375)	أصول تم إلغاء الاعتراف بها أو تم سدادها
(739)	(739)	-	-	قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)
-	(7,606)	(14,744)	22,350	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(871)	261,180	(260,309)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	17,232	(8,791)	(8,441)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>6,141,390</u>	<u>282,576</u>	<u>903,063</u>	<u>4,955,751</u>	إجمالي القيمة الدفترية

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
274,961	94,727	161,739	18,495	في 1 يناير 2025
64,764	37,681	15,443	11,640	مخصص انخفاض القيمة (إيضاح: 29)
(39,838)	(7,434)	(29,014)	(3,390)	انخفاض القيمة المحرر
24,926	30,247	(13,571)	8,250	صافي انخفاض القيمة المحمل/المحرر (إيضاح: 29)
(739)	(739)	-	-	قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)
-	(2,970)	(302)	3,272	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(334)	2,792	(2,458)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	585	(402)	(183)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>299,147</u>	<u>121,516</u>	<u>150,256</u>	<u>27,376</u>	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
4,208,381	200,601	578,852	3,428,928	في 1 يناير 2024
733,937	13,743	33,255	686,939	أصول جديدة نشأت أو تم إضافتها
(325,992)	(14,657)	(26,950)	(284,385)	أصول تم إلغاء الاعتراف بها أو تم سدادها
334	334	-	-	قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)
-	(2,666)	(39,387)	42,053	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(928)	136,454	(135,526)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	22,627	(6,013)	(16,614)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>4,616,660</u>	<u>219,054</u>	<u>676,211</u>	<u>3,721,395</u>	إجمالي القيمة الدفترية

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
237,030	87,497	131,317	18,216	في 1 يناير 2024
52,299	16,460	33,605	2,234	مخصص انخفاض القيمة (إيضاح: 29)
(15,401)	(10,447)	(1,506)	(3,448)	انخفاض القيمة المحرر
36,898	6,013	32,099	(1,214)	صافي انخفاض القيمة المحمل/المحرر (إيضاح: 29)
1,033	1,033	-	-	قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)
-	(1,071)	(1,361)	2,432	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(132)	309	(177)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	1,387	(625)	(762)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>274,961</u>	<u>94,727</u>	<u>161,739</u>	<u>18,495</u>	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

9. القروض والسلف والتمويل الإسلامي - بالصافي (تابع)

تحليل التغيرات في الفائدة التعاقدية التي لم يتم إدراجها هو كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
50,159	71,891	الرصيد في بداية السنة
22,696	26,388	غير مدرجة خلال السنة
(964)	(19,940)	مستردة نتيجة للاسترداد/الشطب
<u>71,891</u>	<u>78,339</u>	الرصيد في نهاية السنة

تتطلب جميع القروض والسلف والتمويل الإسلامي سداد فوائد، بعضها بسعر ثابت والبعض الآخر بأسعار يعاد تعديلها قبل الاستحقاق. يتم تجنب الفائدة بغرض الالتزام بالقواعد واللوائح الإرشادية التي أصدرها البنك المركزي العُماني مقابل القروض والسلف والتمويل التي تتخضع قيمتها. كما في 31 ديسمبر 2025، القروض والسلف والتمويل الإسلامي التي لم يتم إدراج استحقاق عن فوائدها أو التي تم تجنب فوائدها بلغت قيمتها 283 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: 219 مليون ع.).

يحلل الجدول أدناه تركيز إجمالي القروض والسلف حسب القطاعات الاقتصادية:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,392,215	1,598,752	الأفراد
657,831	856,062	خدمات
493,205	525,839	الإنشاءات
470,246	708,154	الصناعة
441,565	450,004	مبيعات تجارية بالجملة أو التجزئة
271,113	453,774	التعدين والمحاجر
245,755	489,805	كهرباء وغاز ومياه
219,428	276,397	الحكومة
176,125	134,189	التجارة الدولية
103,643	383,688	المؤسسات المالية
102,832	194,493	نقل واتصالات
23,160	34,314	الزراعة والأنشطة المرتبطة بها
11,580	357	غير المقيمين
7,962	35,562	أخرى
<u>4,616,660</u>	<u>6,141,390</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

10. أصول أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
21,200	34,083	أوراق قبول
2,128	6,272	مدفوعات مقدّما
10,279	15,896	ذمم مدينة
11,086	1,199	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 2-36)
13,345	34,412	أخرى
58,038	91,862	

11. عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية قطعتي أرض استلمهما البنك كمنحة من حكومة سلطنة عُمان خلال عام 2008. القيمة العادلة المقدرة كما في 31 ديسمبر 2025 تتماشى مع القيمة الدفترية.

12. ممتلكات ومعدات

أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	أصول حق الاستخدام	مركبات	الأثاث والتركيبات ومعدات المكتب	برمجيات حاسب آلي	أرض بالملكية الحرّة ومباني	التكلفة:
المجموع						
158,935	8,175	23,779	1,178	39,825	34,713	51,265
9,479	450	4,367	56	1,571	3,033	-
(2,135)	-	(42)	(52)	(702)	-	(1,339)
166,277	8,625	28,104	1,182	40,694	37,746	49,926
84,571	-	16,364	1,104	33,209	19,369	14,525
5,065	-	-	38	2,335	2,595	97
3,063	-	3,063	-	-	-	-
(2,117)	-	(42)	(52)	(691)	-	(1,332)
90,582	-	19,385	1,090	34,853	21,964	13,290
75,695	8,625	8,719	92	5,840	15,783	36,636

كما في 31 ديسمبر
2025

صافي القيمة الدفترية
كما في

31 ديسمبر 2025

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

12. ممتلكات ومعدات (تابع)

التكلفة:	أرض بالملكية الحرة ومباني	برمجيات حاسب آلي	الأثاث والتراكيبات ومعدات المكتب	مركبات	أصول حق الاستخدام	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
1 يناير 2024	51,265	29,481	39,163	1,178	20,968	10,526	152,581
إضافات/(إستبعادات) تحويلات	-	2,881	662	-	2,811	-	6,354
	-	2,351	-	-	-	(2,351)	-
كما في 31 ديسمبر 2024	51,265	34,713	39,825	1,178	23,779	8,175	158,935
الاستهلاك المتراكم:							
1 يناير 2024	14,427	16,911	30,873	1,072	13,728	-	77,011
استهلاك	98	2,458	2,336	32	-	-	4,924
إطفاء	-	-	-	-	2,636	-	2,636
كما في 31 ديسمبر 2024	14,525	19,369	33,209	1,104	16,364	-	84,571
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2024	36,740	15,344	6,615	74	7,415	8,175	74,364

13. أصول غير ملموسة

أدى تمرين تقييم الأصول غير الملموسة الذي تم إجراؤه خلال فترة القياس بعد الاندماج مع بنك أتش اس بي سي الى تحديد الأصول غير الملموسة للودائع الأساسية والعلاقات غير الملموسة للعملاء. تعتبر الودائع الأساسية غير الملموسة ودائع غير ملموسة فريدة من نوعها للقطاع المصرفي وتهدف إلى الاستفادة من إمكانية الوصول إلى مصدر تمويل رخيص حيث توجد عادة قيمة متأصلة في بعض منتجات الودائع وقطاعات العملاء ذات الهيكل المنخفض التكلفة نسبياً والولاء العالي للعملاء. يتم اشتقاق قيمة الودائع الأساسية غير الملموسة من الفرق بين تكلفة الوديعة الأساسية مقارنة ببديل السوق الأكثر ملاءمة والذي يمثل التكلفة الحدية للأموال التي يمكن للبنك الوصول إليها. نهج الدخل - تم استخدام طريقة مصدر الأموال المواتية للوصول إلى قيمة الودائع الأساسية غير الملموسة. تم حساب ذلك على أساس القيمة الحالية للفرق بين تكلفة الودائع الأساسية الحالية وتكلفة الحصول على أموال بديلة، على مدى العمر الإنتاجي المحدد لقاعدة الودائع الأساسية.

التكلفة:	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
1 يناير 2025	79,174	68,311
أصول مستحوذ عليها عند اندماج الأعمال (إيضاح: 40)	-	10,863
كما في 31 ديسمبر 2025	79,174	79,174
الإطفاء:		
1 يناير 2025	7,245	1,697
الإطفاء للسنة (إيضاح: 28)	5,373	5,548
	12,618	7,245
صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025	66,556	71,929

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

14. مستحق لبنوك

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
-	27,117	بالعملة المحلية:
31,723	39,715	إقتراضات من سوق المال
31,723	66,832	أرصدة عند الطلب
500,905	683,278	بالعملة الأجنبية:
37,685	227,368	إقتراضات من سوق المال
538,590	910,646	أرصدة عند الطلب
570,313	977,478	

تتضمن الإقتراضات بالعملة الأجنبية، إقتراضات بنكية بمبلغ 354,2 مليون ع (ديسمبر 2024: 354.2 مليون ع) مع ضمانات ضمنية في شكل أدونات خزانة الدولار الأمريكي بمبلغ 387,2 مليون ع (ديسمبر 2024: 354.2 مليون ع).

15. ودائع العملاء

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
الصيرفة التقليدية	الصيرفة الإسلامية	المجموع
2,857,086	174,128	2,682,958
1,832,564	310,412	1,522,152
1,073,847	210,794	863,053
13,543	2,127	11,416
5,777,040	697,461	5,079,579
3,206,277	309,923	2,896,354
2,386,837	302,879	2,083,958
1,200,079	249,149	950,930
33,606	5,129	28,477
6,826,799	867,080	5,959,719

ودائع تحت الطلب
ودائع لأجل
ودائع توفير
ودائع هامش
المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

16. التزامات أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيضاح	
45,049	86,224		مستحقات أخرى ومخصصات
24,515	23,490	30.ب	مخصص ضريبة الدخل
21,200	34,083		أوراق قبول
11,608	10,927	30.ج	التزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)
3,312	2,520		مستحقات الموظفين
7,013	10,548		التزامات الإيجار على أصول حق الاستخدام
1,754	2,889	21	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على
641	252	2-36	التزامات القروض والضمانات المالية وأوراق قبول
115,092	170,933		القيمة العادلة السالبة للمستحقات
			مستحقات الموظفين:
1,515	1,410		مكافآت نهاية الخدمة
1,797	1,110		التزامات أخرى
3,312	2,520		
			الحركة في التزام منافع نهاية الخدمة:
1,429	1,515		في 1 يناير
368	640		المصروفات المدرجة في الأرباح أو الخسائر
(282)	(745)		مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة
1,515	1,410		

17. رأس المال وعلاوة الإصدار

يبلغ رأسمال البنك المرخص به 1 مليار ع. (31 ديسمبر 2024: 1 مليار ع.). الأسهم المصدرة للبنك هي 6,617,246,270 سهم (31 ديسمبر 2024: 6,617,246,270 سهم). يبلغ رأسمال البنك المدفوع 702.508 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: 702.508 مليون ع.).

فيما يلي هيكل مساهمة البنك كما في 31 ديسمبر 2025:

2024 (%)	2025 (%)	
19.4	19.4	شؤون البلاط السلطاني
13.1	13.1	شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار ش.م.ع.ع.
6.4	6.4	القمر السابع للاستثمار المحدودة
5.5	5.5	نيبتون الوطنية للاستثمار المحدودة
5.4	5.4	البحر الغربي للاستثمار المحدودة
50.2	50.2	آخريين (منتشرين بشكل واسع)
100	100	الإجمالي

تمثل علاوة إصدار الأسهم البالغة 18,038 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: 18,038 مليون ع.) علاوة محصلة عن إصدار أسهم مجانية صدرت قبل عام 2019.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

17. رأس المال وعلاوة الإصدار (تابع)

17أ. توزيعات أرباح مقترحة

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، اقترح مجلس الإدارة عائدًا إجماليًا للمساهمين يتألف من توزيعات الأرباح النقدية والسندات القابلة للتحويل الإلزامي ("MCBs")، رهناً بموافقة المساهمين والجهات التنظيمية.

كما اقترح المجلس توزيع أرباح نقدية بواقع 4 بيسة للسهم بقيمة 26.469 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: توزيع أرباح نقدية بواقع 8 بيسة للسهم بقيمة 52,94 مليون ع.). علاوة على ذلك، اقترح مجلس الإدارة إصدار أسهم إصدار سندات قابلة للتحويل إلزامياً بقيمة 4 بيسات للسهم الواحد بقيمة 26.469 مليون ع. تعتبر توزيعات الأرباح النقدية المقترحة خصم من رأس المال الشريحة 1 لغرض احتساب نسب كفاية رأسمال البنك (إيضاح 38). كما تمثل السندات القابلة للتحويل إلزامياً الصادرة للمساهمين تخصيص من الأرباح المحتجزة أو الأخرى الملكية حقوق احتياطيات كما وافق عليها البنك المركزي العماني. سيؤدي إصدار السندات القابلة للتحويل الإلزامي إلى إعادة تصنيفها ضمن حقوق الملكية إلى رأس المال من الشريحة الأولى حتى يتم تحويلها إلى أسهم عادية للبنك، رأس مال CET1، وفقاً للشروط والأحكام المعمدة.

18. الاحتياطي القانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية العُماني، يجب على البنك تحويل 10% من ربح العام إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الرصيد المتراكم للاحتياطي القانوني ثلث رأسمال البنك المصدر على الأقل.

19. احتياطات أخرى

احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ الإجمالي
988	(1,676)	5,464	(11,411)
-	7,964	-	7,964
-	242	-	242
988	6,530	5,464	(11,411)
1,571			

الرصيد كما في 1 يناير 2025
إعادة تصنيف صافي التغيرات في القيمة العاملة لأدوات حقوق الملكية عند إيقاف الاعتراف صافي التغيرات في القيمة العادلة لحقوق الملكية وأدوات الدين بالقيمة العاملة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025

احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ الإجمالي
988	(568)	5,464	(11,411)
-	(1,108)	-	(1,108)
988	(1,676)	5,464	(11,411)
(6,635)			

الرصيد كما في 1 يناير 2024
صافي التغيرات في القيمة العادلة لحقوق الملكية والأدوات المدبنة بالقيمة العاملة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

19. احتياطات أخرى (تابع)

19.أ احتياطي عام

تم تكوين الاحتياطي العام من أجل تغطية الخسائر المتكبدة من قبل نافذة صحار الإسلامي لعامي 2013 و 2014. بدأت بعدها نافذة صحار الإسلامي تحقق أرباحاً صافية، ولم يتم بالتالي إجراء أي تحويل إضافي.

19.ب احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير التراكمي للقيمة العادلة لاستثمارات الأوراق المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بالصافي من ضريبة الدخل التي تنطبق إلى حين استبعاد أو بيع الاستثمار أو تخفيض قيمته.

19.ج احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً لتعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149، في سنة التطبيق، إذا كان مخصص انخفاض القيمة المستند إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 أقل من مخصص انخفاض القيمة وفقاً للإرشادات التنظيمية، يتم تحويل الفائض كتخصيص من ربح السنة إلى الاحتياطي التنظيمي "احتياطي انخفاض القيمة" بموجب حقوق المساهمين. في السنوات اللاحقة، إذا كان مخصص انخفاض القيمة المستند إلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أقل من مخصص الانخفاض في القيمة وفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية، يتم تحويل الفائض كتخصيص من ربح السنة إلى احتياطي انخفاض القيمة.

لا يمكن للبنك استخدام احتياطي انخفاض القيمة التنظيمي لحساب كفاية رأس المال أو للإعلان عن أي توزيعات أرباح. يتطلب استخدام احتياطي انخفاض القيمة الذي تم إنشاؤه أعلاه موافقة مسبقة من البنك المركزي العماني.

19.د احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ

يمثل احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ الفرق بين القيمة العادلة وقيمة الإصدار للسهم العادي الصادر لمساهمي بنك HSBC في تاريخ الاندماج. بلغ سعر السوق المعروف في تاريخ الاندماج 108 بيسة للسهم الواحد مقارنة بسعر الإصدار البالغ 121 بيسة للسهم الواحد.

20. سداد رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى

في 24 سبتمبر 2025، قام البنك بإصدار رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى بمبلغ 200 مليون عـ. تحمل رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى فائدة على قيمتها الاسمية من تاريخ الإصدار إلى تاريخ الاستدعاء الأول بسعر فائدة سنوي ثابت قدره 6.75%. وبعد ذلك سيتم إعادة تحديد سعر الفائدة على فترات خمس سنوات. يتم دفع الفائدة على أساس نصف سنوي على أساس متأخرات وتعامل كخصم من حقوق الملكية. لم يتم دفع أي فوائد عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

في 28 فبراير 2024، قام البنك، وفقاً لتقديره وبعد الحصول على موافقة مسبقة من السلطة الرقابية المعنية، خياره في استرداد الأوراق المالية بالكامل في تاريخ الطلب الأول، أي الذكرى السنوية الخامسة لتاريخ الإصدار وهو 14 مارس 2024 بقيمة 100 مليون عـ والتي صدرت في الأصل بتاريخ 14 مارس 2019. وتم احتساب الفوائد على القيمة الاسمية لهذه السندات من تاريخ الإصدار وحتى تاريخ الاستدعاء الأول، بمعدل سنوي ثابت قدره 7.50%، مع إعادة ضبط معدل الفائدة كل خمس سنوات. تم دفع الفوائد نصف سنوياً في نهاية كل فترة وخصمت من حقوق الملكية. لم تُدفع أي فوائد عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 3.740 مليون عـ)، وقد تم إدراجها في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

21. الالتزامات العرضية والارتباطات

21.أ. الالتزامات العرضية

تؤدي خطابات الاعتماد المستندي والضمانات القائمة إلى ارتباط البنك بالدفع بالنيابة عن عملاء في حالة عجز العميل عن الأداء بموجب بنود العقد.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
503,920	621,534	ضمانات
63,518	69,393	اعتمادات مستندية
567,438	690,927	

21.ب. الارتباطات

تتضمن الارتباطات المتعلقة بالانتماء الارتباطات بزيادة ائتمان واعتمادات مستندية ضمانات مساندة تم تصميمها لمقابلة متطلبات عملاء البنك. الارتباطات لزيادة ائتمان تمثل الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وائتمان متجدد. في العادة تكون للارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة أو شروط إنهاء أخرى وهي تتطلب دفع رسوم عنها. حيث أن تلك الارتباطات قد تنتهي بدون السحب منها لذا ليس بالضرورة أن يمثل إجمالي مبالغ العقد التزامات التدفق النقدي المستقبلية.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
2,597	4,030	ارتباطات رأسمالية
874,617	1,465,389	ارتباطات متعلقة بالانتماء
877,214	1,469,419	

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل على ارتباطات متعلقة بالانتماء والتزامات محتملة وأوراق قبول هو على النحو التالي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
567,438	690,927	التزامات محتملة
874,617	1,465,389	ارتباطات متعلقة بالانتماء
21,200	34,083	أوراق قبول
1,463,255	2,190,399	إجمالي القيمة الدفترية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

21. الالتزامات العرضية والارتباطات (تابع)

تحليل التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابل على ارتباطات القروض والضمانات المالية وأوراق قبول هو على النحو التالي:

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,463,255	1,622	34,641	1,426,992	في 1 يناير 2025
864,510	714	7,143	856,653	الإضافات خلال العام
(137,375)	(1,275)	(33,943)	(102,157)	أصول تم إيقاف الاعتراف بها أو تم سدادها
-	(393)	(3,057)	3,450	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(4)	23,310	(23,306)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	494	(78)	(416)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>2,190,400</u>	<u>1,168</u>	<u>28,016</u>	<u>2,161,216</u>	كما في 31 ديسمبر 2025

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,754	729	215	810	في 1 يناير 2025
1,553	76	170	1,307	الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة
(428)	(47)	(170)	(211)	استردادات من الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,125	29	-	1,096	صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)
10	10	-	-	مشطوبة
-	(8)	(6)	14	تحويلات إلى المرحلة 1
-	-	13	(13)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	15	(11)	(4)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>2,889</u>	<u>775</u>	<u>211</u>	<u>1,903</u>	كما في 31 ديسمبر 2025

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,678,187	2,777	56,515	1,618,895	في 1 يناير 2024
573,875	-	-	573,875	الإضافات خلال العام
(788,807)	(1,414)	(34,595)	(752,798)	أصول تم إيقاف الاعتراف بها أو تم سدادها
-	(205)	(12,795)	13,000	تحويلات إلى المرحلة 1
-	(1)	25,516	(25,515)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	465	-	(465)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>1,463,255</u>	<u>1,622</u>	<u>34,641</u>	<u>1,426,992</u>	كما في 31 ديسمبر 2024

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
1,572	354	477	741	في 1 يناير 2024
1,207	476	131	600	الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة
(320)	(8)	(114)	(198)	استردادات من الخسائر الائتمانية المتوقعة
887	468	17	402	صافي انخفاض القيمة المحمل/(المحرر) (إيضاح: 29)
(705)	(705)	-	-	الشطب
-	(99)	(50)	149	تحويلات إلى المرحلة 1
-	-	1	(1)	تحويلات إلى المرحلة 2
-	711	(230)	(481)	تحويلات إلى المرحلة 3
<u>1,754</u>	<u>729</u>	<u>215</u>	<u>810</u>	كما في 31 ديسمبر 2024

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

22. التقاضي

التقاضي أمر شائع في القطاع المصرفي نظراً لطبيعة الأعمال المضلع بها. يوجد لدى البنك ضوابط وسياسات رسمية لإدارة المطالبات القانونية. عند الحصول على المشورة المهنية ويتم تقدير مبلغ الخسارة على نحو معقول، يقوم البنك بتوفير تقديمات لأية آثار سلبية التي قد تكون من المطالبات على مركزه المالي. لم يتم رصد أي مخصص كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: لم يتم رصد أي مخصص)، حيث تشير المشورة المهنية أنه من غير المحتمل أن تنشأ أية خسائر جوهرية.

23. صافي الأصول للسهم الواحد

يستند احتساب صافي الأصول للسهم الواحد على صافي الأصول البالغة 953.585 مليون ع كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 898.306 مليون ع) المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية على عدد 6.617.246.270 سهم عادي (31 ديسمبر 2024: 6.617.246.270 سهم عادي)، كونها عدد الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2025.

24. إيرادات الفوائد

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
196,529	227,157	قروض وسلف
92,682	66,050	استثمارات أوراق مالية
25,247	26,030	مستحق من بنوك
<u>314,458</u>	<u>319,237</u>	

25. مصروفات الفوائد

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
112,382	139,322	ودائع العملاء
32,036	27,073	مستحق لبنوك
<u>144,418</u>	<u>166,395</u>	

26. صافي الإيرادات المحققة من التمويل الإسلامي والاستثمارات

إجمالي الإيرادات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
31,484	36,712	تمويلات
3,788	2,347	مستحق من بنوك
1,530	4,011	استثمارات أوراق مالية
<u>36,802</u>	<u>43,070</u>	

أرباح مدفوعة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
24,921	28,048	ودائع العملاء
928	449	مستحق إلى بنوك
<u>25,849</u>	<u>28,497</u>	
<u>10,953</u>	<u>14,573</u>	

صافي الإيرادات المحققة من التمويل الإسلامي والاستثمارات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

27. إيرادات التشغيل الأخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
43,223	57,355	إيرادات الرسوم والعمولات
(4,561)	(5,470)	مصروفات الرسوم والعمولات
24,380	25,073	صافي أرباح من التعاملات بعملات أجنبية
-	(20)	أصول ثابتة مشطوبة
253	2,262	إيرادات توزيعات أرباح
5	4	استرداد ديون معدومة
129	5,881	أرباح محققة من استثمارات
524	(24)	أرباح / (خسائر) غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
-	1	أرباح / (خسائر) محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
63,953	85,062	

28. مصروفات التشغيل الأخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
24,338	33,634	تكاليف تشغيل وإدارة
5,548	5,373	إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح: 13)
2,636	3,063	إطفاء أصول حق الاستخدام (إيضاح: 12)
2,020	2,237	تكاليف التشغيل
300	300	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
65	72	أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة
51	74	مكافآت وأتعاب حضور جلسات لأعضاء مجلس الرقابة الشرعية
34,958	44,753	

29. صافي مصروفات انخفاض قيمة القروض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيضاح	
36,898	24,926	9	صافي انخفاض القيمة المدرج / (المحذر)
887	1,125	21	قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)
(5)	(342)	7	التزامات قروض و ضمانات مالية
80	523	3-8	مستحق من بنوك
37,860	26,232		سندات الدين بالتكلفة المطفأة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

30. ضريبة الدخل

30أ. مصروف ضريبة الدخل

يخضع البنك لضريبة الدخل للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل في سلطنة عُمان بمعدل 15% على الأرباح الخاضعة للضريبة.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
117,911	114,713	الربح قبل الضريبة للسنة
17,687	17,207	ضريبة الدخل بمعدل 15%
		أثر ضريبة لـ:
141	792	- مصروفات/ خسائر غير قابلة للخصم
(98)	(3,753)	- الدخل المعفى من الضريبة
17,730	14,246	

الحركة في مصروف ضريبة الدخل:

18,635	14,927	متعلق بالسنة الحالية
(905)	(681)	الضريبة المؤجلة
17,730	14,246	مصروفات ضريبة الدخل

30ب. مخصص ضريبة الدخل

تم إنجاز الربوط الضريبية للبنك حتى 2022. يرى البنك أن أية ضرائب إضافية، إن وجدت، والمتعلقة بالسنوات الضريبية المفتوحة 2023 و2024 لن تكون جوهرية بالنسبة للمركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2025.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
6,178	24,515	الرصيد في بداية السنة
18,635	14,927	المحمل خلال السنة
(298)	(15,952)	المدفوع خلال السنة
24,515	23,490	الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

30. ضريبة الدخل (التابع)

30.ج التزام الضريبة مؤجلة (الصافي)

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
10,893	11,608	الرصيد في بداية السنة
(905)	(681)	السنة الحالية
1,620	-	ناشئة من ربح عند شراء بسعر منخفض
11,608	10,927	الرصيد في نهاية السنة
(864)	(2,401)	أصل ضريبي مؤجل
12,472	13,328	التزام ضريبي مؤجل
11,608	10,927	الرصيد في نهاية السنة

31. العائد الأساسي والمخفض للسهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة صافي الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. العائد المخفض للسهم الواحد معادل للعائد الأساسي للسهم الواحد.

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
100,181	100,467	ربح السنة
(3,740)	-	ناقص: فائدة مدفوعة عن رأس المال من الشريحة الأولى
-	(213)	مصروفات إصدار رأس المال من الشريحة الأولى 1
96,441	100,254	أرباح السنة المنسوبة إلى حاملي أسهم حقوق الملكية
5,665,929	6,617,246	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالألف)
17.02	15.15	العائد الأساسي للسهم الواحد للسنة (بيسة)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية

يقدم الجدول أدناه مقارنة بين المخصص المحتفظ به وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمخصص بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم 977.BM.

31 ديسمبر 2025

التصنيف:

احتياطي الفائدة وفق البنك المركزي العماني (3)	صافي القيمة الدفترية (5) = (1) - (3)	الفرق (4) = (2) - (3)	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (3)	مخصص البنك المركزي العماني (2)	إجمالي القيمة الدفترية (1)	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	البنك المركزي العماني
-	4,927,409	23,952	27,342	51,294	4,954,751	المرحلة 1	معياري
-	3,313	(97,893)	98,968	1,075	102,281	المرحلة 2	
-	-	-	-	-	-	المرحلة 3	
-	4,930,722	(73,941)	126,310	52,369	5,057,032		مجموع فرعي
-	966	(16)	34	18	1,000	المرحلة 1	إشارة خاصة
15,556	733,938	(59,351)	66,844	7,493	800,782	المرحلة 2	
-	17	(14)	15	1	32	المرحلة 3	
15,556	734,921	(59,381)	66,893	7,512	801,814		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	دون المعيار
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
3,136	41,199	(33,791)	36,546	2,755	77,745	المرحلة 3	
3,136	41,199	(33,791)	36,546	2,755	77,745		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	مشكوك في تحصيله
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
282	5,650	384	2,989	3,373	8,639	المرحلة 3	
282	5,650	384	2,989	3,373	8,639		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	خسارة
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
59,364	51,412	48,609	144,748	193,357	196,160	المرحلة 3	
59,364	51,412	48,609	144,748	193,357	196,160		مجموع فرعي
إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي							
-	4,928,375	23,936	27,376	51,312	4,955,751	المرحلة 1	المستحق من البنوك واستثمار الأوراق المالية والتزامات القروض والضمانات المالية (1)
15,556	737,251	(157,244)	165,812	8,568	903,063	المرحلة 2	
62,782	98,278	15,188	184,298	199,486	282,576	المرحلة 3	
78,338	5,763,904	(118,120)	377,486	259,366	6,141,390		مجموع فرعي
-	4,948,209	(2,078)	2,099	-	4,950,436	المرحلة 1	المستحق من البنوك واستثمار الأوراق المالية والتزامات القروض والضمانات المالية (1)
-	42,529	(896)	875	-	43,425	المرحلة 2	
-	393	(775)	775	-	1,168	المرحلة 3	
-	4,991,131	(3,749)	3,749	-	4,995,029		مجموع فرعي
-	9,876,584	21,858	29,475	51,312	9,906,187	المرحلة 1	
15,556	779,780	(158,140)	166,687	8,568	946,488	المرحلة 2	
62,782	98,671	14,413	185,073	199,486	283,744	المرحلة 3	
78,338	10,755,035	(121,869)	381,235	259,366	11,136,419	إجمالي	

- (1) البنود الأخرى التي لم تتم تغطيتها بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم 977.BM والتوجيهات ذات الصلة.
- (2) الفائدة الاحتياطية للبنك المركزي العماني تساوي الفائدة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الفوائد المعلقة/التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.
- (3) تستثني مخصصات البنك المركزي العماني الفائدة الاحتياطية/الفائدة التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2024

التصنيف:

احتياطي الفائدة وفق البنك المركزي العماني (3)	صافي القيمة الدفترية	الفرق	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	مخصص البنك المركزي العماني (2)	إجمالي القيمة الدفترية	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	البنك المركزي العماني
(1) = (5) - (3)	(2) = (4) - (3)	(3)	(2)	(1)			
-	3,618,453	33,179	15,964	49,143	3,634,417	المرحلة 1	معيار
-	15,974	(89,041)	90,180	1,139	106,154	المرحلة 2	
-	-	-	-	-	-	المرحلة 3	
-	3,634,427	(55,862)	106,144	50,282	3,740,571		مجموع فرعي
-	84,447	(1,787)	2,531	744	86,978	المرحلة 1	إشارة خاصة
19,760	478,738	(81,015)	91,319	10,304	570,057	المرحلة 2	
-	-	(1)	1	-	1	المرحلة 3	
19,760	563,185	(82,803)	93,851	11,048	657,036		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	دون المعيار
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
169	12,241	(1,926)	5,669	3,743	17,910	المرحلة 3	
169	12,241	(1,926)	5,669	3,743	17,910		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	مشكوك في تحصيله
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
449	8,526	385	3,302	3,687	11,828	المرحلة 3	
449	8,526	385	3,302	3,687	11,828		مجموع فرعي
-	-	-	-	-	-	المرحلة 1	خسارة
-	-	-	-	-	-	المرحلة 2	
51,512	51,429	8,903	137,886	146,789	189,315	المرحلة 3	
51,512	51,429	8,903	137,886	146,789	189,315		مجموع فرعي
-	3,702,900	31,392	18,495	49,887	3,721,395	المرحلة 1	إجمالي
19,760	494,712	(170,056)	181,499	11,443	676,211	المرحلة 2	القروض
52,131	72,196	7,361	146,858	154,219	219,054	المرحلة 3	والسلف والتمويل الإسلامي
71,891	4,269,808	(131,303)	346,852	215,549	4,616,660		مجموع فرعي
-	4,098,621	(1,399)	1,399	-	4,100,020	المرحلة 1	المستحق من البنوك
-	42,559	(305)	305	-	42,864	المرحلة 2	واستثمار الأوراق المالية
-	893	(729)	729	-	1,622	المرحلة 3	والتزامات القروض والضمانات المالية (1)
-	4,142,073	(2,433)	2,433	-	4,144,506		مجموع فرعي
-	7,801,521	29,993	19,894	49,887	7,821,415	المرحلة 1	
19,760	537,271	(170,361)	181,804	11,443	719,075	المرحلة 2	
52,131	73,089	6,632	147,587	154,219	220,676	المرحلة 3	
71,891	8,411,881	(133,736)	349,285	215,549	8,761,166	إجمالي	

- (1) البنود الأخرى التي لم تتم تغطيتها بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم 977 BM والتوجيهات ذات الصلة.
- (2) الفائدة الاحتياطية للبنك المركزي العماني تساوي الفائدة في المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الفوائد المعلقة/ التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.
- (3) تستثنى مخصصات البنك المركزي العماني الفائدة الاحتياطية/ الفائدة التعاقدية ومعدل الربح غير المدرج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني، عندما يكون إجمالي مخصص المحفظة والأسس المحددة محتسبة وفقاً لقواعد البنك المركزي العماني أكبر من مخصص انخفاض القيمة المحتسب بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإن الفرق، بالصافي من تأثير الضريبة، سيتم تحويله إلى احتياطي انخفاض قيمة بالتخصيص من الأرباح المحتجزة. يقوم البنك بشكل عام بتحويل هذا المبلغ بشكل سنوي في نهاية السنة، حيثما يكون مناسباً.

ينص تعميم البنك المركزي العماني رقم BSD/CB & FLC/2022/001، على إعفاء مؤقت من متطلبات السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	البنك المركزي العماني	الفرق
31 ديسمبر 2025		
-	26,232	26,232
43,531	381,235	337,704
خسارة انخفاض القيمة المحملة ومخصصات مخاطر الائتمان (بالصافي)		
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد التعاقدية/ الأرباح غير المدرجة		
-	4.60	4.60
1.36	1.71	0.35
إجمالي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)		
صافي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)		
31 ديسمبر 2024		
-	37,860	37,860
61,845	349,285	287,440
خسارة انخفاض القيمة المحملة ومخصصات مخاطر الائتمان (بالصافي)		
إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد التعاقدية/ الأرباح غير المدرجة		
-	4.74	4.74
1.12	1.69	0.57
إجمالي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)		
صافي نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)		

(يتم احتساب نسبة القروض المتعثرة على أساس تمويل القروض والسلف والتمويل الإسلامي المتعثرة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

مقارنة بين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير البنك المركزي العماني القائمة:

31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2025		
المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	البنك المركزي العماني	المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	البنك المركزي العماني	
274,961	203,357	299,148	259,366	إجمالي قروض وسلف وتمويل إسلامي
491	-	149	-	مستحقات من بنوك
188	-	711	-	أوراق مالية استثمارية (بالتكلفة المطفأة)
1,756	-	2,889	-	التزامات قرض وضمانات مالية
277,394	203,357	302,897	259,366	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
71,890	71,890	78,338	78,338	
349,285	275,247	381,235	337,704	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد/الأرباح التعاقدية غير المدرجة

تحليل التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلف والتمويل الإسلامي (بالصافي) (باستثناء الفوائد/الأرباح التعاقدية غير المدرجة) والأوراق المالية الاستثمارية والتزامات القروض والضمانات المالية

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
277,394	95,456	162,045	19,893	في 1 يناير 2025
66,906	37,734	16,204	12,968	انخفاض القيمة المدرج
(40,674)	(7,481)	(29,184)	(4,009)	انخفاض القيمة المحرر
(729)	(729)	-	-	قروض (مشطوبة) / مستردة (صافي)
-	(2,955)	(313)	3,268	نحويلات إلى المرحلة 1
-	(334)	2,792	(2,458)	نحويلات إلى المرحلة 2
-	600	(413)	(187)	نحويلات إلى المرحلة 3
302,897	122,291	151,131	29,475	إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

القروض المعاد هيكلتها:

يتم تعريف القروض المعاد هيكلتها على أنها قروض وسلف وتمويل إسلامي تم تغيير شروطها الأصلية بسبب الصعوبات المالية للمقترض. قد تتضمن التعديلات أسعار فائدة مخفضة، تمديد تواريخ استحقاق، الإعفاء من أصل الدين أو تخفيضه، رسملة الفائدة وتأجيل الدفع. يستمر عرض القرض على أنه معاد هيكلته حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد المبكر أو الشطب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

32. انخفاض قيمة الأدوات المالية (تابع)

31 ديسمبر 2025

التصنيف: البنك المركزي العماني	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص البنك المركزي العماني	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الفرق	صافي القيمة الدفترية
مصنف غير متعثر	المرحلة 1	58,411	1,024	58	966	58,353
	المرحلة 2	336,167	3,088	21,562	(18,474)	314,605
	المرحلة 3	780	566	68	498	712
مجموع فرعي		395,358	4,678	21,688	(17,010)	373,670
مصنف متعثر	المرحلة 1	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	54,980	28,390	18,864	9,526	36,116
مجموع فرعي		54,980	28,390	18,864	9,526	36,116
المجموع	المرحلة 1	58,411	1,024	58	966	58,353
	المرحلة 2	336,167	3,088	21,562	(18,474)	314,605
	المرحلة 3	55,760	28,956	18,932	10,024	36,828
إجمالي		450,338	33,068	40,552	(7,484)	409,786

التصنيف: البنك المركزي العماني 31 ديسمبر 2024	تصنيف المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص البنك المركزي العماني	مخصص المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	الفرق	صافي القيمة الدفترية
مصنف غير متعثر	المرحلة 1	142,746	1,859	2,593	(734)	140,154
	المرحلة 2	236,900	6,708	22,241	(15,533)	214,659
	المرحلة 3	-	-	-	-	-
مجموع فرعي		379,646	8,567	24,834	(16,267)	354,813
مصنف متعثر	المرحلة 1	-	-	-	-	-
	المرحلة 2	-	-	-	-	-
	المرحلة 3	58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
مجموع فرعي		58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
المجموع	المرحلة 1	142,746	1,859	2,593	(734)	140,154
	المرحلة 2	236,900	6,708	22,241	(15,533)	214,659
	المرحلة 3	58,627	21,548	33,215	(11,667)	25,412
إجمالي		438,273	30,115	58,049	(27,934)	380,225

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مبالغ القروض القائمة للعملاء الذين تم إعادة جدولة تسهيلاتهم الائتمانية وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني للحد من آثار فيروس كوفيد-19 قد بلغت 340.469 (المرحلة 1: 33.638، المرحلة 2: 280.514، المرحلة 3: 26.317) مع مخصص انخفاض قيمة قدره 242.966 (المرحلة 1: 765، المرحلة 2: 25.931، المرحلة 3: 16.270). في 2024، بلغت القروض الممنوحة للعملاء الذين تم إعادة جدولة تسهيلاتهم الائتمانية وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني للحد من آثار فيروس كوفيد-19 ما قيمته 349,189 (المرحلة 1: 126,203، المرحلة 2: 219,820، المرحلة 3: 3,166) مع مخصص انخفاض قيمة قدره 28,838 (المرحلة 1: 1,834، المرحلة 2: 26,307، المرحلة 3: 697).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

33. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما:

- (1) في السوق الرئيسية التي يمكن الوصول إليه للأصل أو الالتزام؛ أو
- (2) في غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

- المستوى 1: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لذات الأداة (أي بدون تعديل أو إعادة صياغة)؛
- المستوى 2: الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المشابهة أو أساليب التقييم الأخرى التي تستند إليها جميع المدخلات الهامة على بيانات السوق القابلة للملاحظة؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يستند فيها أي مدخلات هامة إلى بيانات السوق القابلة للملاحظة.

تقدير القيم العادلة

يلخص ما يلي الطرق والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم العادلة للأصول والالتزامات.

قروض وسلف وتمويل

تم احتساب القيمة العادلة بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة للأصل والفوائد المستقبلية المتوقعة المخصومة. يتم افتراض حدوث سداد القروض في تواريخ السداد التعاقدية، حيثما ينطبق. بالنسبة للقروض التي ليس لها فترات سداد محددة أو تلك التي تخضع لمخاطر الدفعات المقدمة يتم تقدير السداد على أساس الخبرة في الفترات السابقة عندما كانت معدلات الفائدة بمستويات مماثلة للمستويات الحالية، بعد تعديلها بأي فروق في منظور معدل الفائدة. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بوضع مخاطر الائتمان وأي مؤشر على الانخفاض في القيمة في الاعتبار. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأي تصنيفات قروض متجانسة على أساس المحفظة ويتم خصمها بالمعدلات الحالية المقدمة للقروض المماثلة للمقترضين الجدد ذوي ملامح الائتمان المماثلة. تعكس القيم العادلة المقدرة للقروض التغيرات في مركز الائتمان منذ تاريخ تقديم القروض كما تعكس التغيرات في معدلات الفائدة في حالة القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة.

الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والأدوات المشتقة

تستند القيمة العادلة على الأسعار المدرجة بالسوق في تاريخ التقرير بدون أي خصم لتكاليف المعاملة. في حالة عدم وجود سعر مدرج بالسوق يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة وأية طرق أخرى للتقييم.

عند استخدام أساليب التدفقات النقدية المخصومة تستند التدفقات النقدية المستقبلية على أفضل تقديرات الإدارة ومعدل الخصم هو معدل يتعلق بالسوق بالنسبة للأداة المماثلة في تاريخ التقرير.

الودائع البنكية وودائع العملاء

بالنسبة للودائع تحت الطلب والودائع التي ليس لها فترات استحقاق معلومة، يتم اعتبار أن القيمة العادلة هي المبلغ المستحق السداد عند الطلب في تاريخ التقرير. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات فترات الاستحقاق الثابتة، بما في ذلك شهادات الإيداع، على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة المعروضة حالياً للودائع ذات فترات الاستحقاق الباقية المماثلة. لا يتم أخذ قيمة العلاقات طويلة الأجل مع المودعين في الاعتبار عند تقدير القيم العادلة.

أدوات مالية أخرى داخل الميزانية العمومية

تعتبر القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى داخل الميزانية العمومية مقارنة بقيمتها الدفترية.

أدوات مالية خارج الميزانية العمومية

لا يتم إجراء تسويات للقيمة العادلة للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تتضمن الارتباطات لتقديم الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمانات سارية المفعول لأن الإيرادات المستقبلية المرتبطة بها تعكس بشكل مادي الأتعاب والعمولات التعاقدية المحملة بالفعل في تاريخ التقرير لاتفاقيات ذات ائتمان واستحقاق مماثلين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

33. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

يرى البنك بأن القيمة العادلة للأدوات المالية لم تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية (بما في ذلك الفوائد المستحقة) في كل من تلك التواريخ. يوضح الجدول أدناه التصنيف والقيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية بما في ذلك الفوائد المستحقة.

التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة
في 31 ديسمبر 2025 الأصول				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	323,400	-	323,400	323,400
مستحق من بنوك	650,941	-	650,941	650,941
أوراق مالية استثمارية	537,688	1,577,678	2,153,538	2,153,538
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	5,763,904	-	5,763,904	5,761,535
أصول أخرى (باستثناء المدفوعات مقدماً)	85,185	-	85,641	85,641
الإجمالي	7,361,118	1,577,678	8,977,424	8,975,055
الالتزامات				
مستحق إلى بنوك	977,478	-	977,478	977,478
ودائع عملاء	6,749,799	-	6,826,799	6,893,355
التزامات أخرى (باستثناء المستحقات والمخصصات)	84,457	-	84,709	84,709
الإجمالي	7,811,734	77,252	7,888,986	7,955,542

التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	إجمالي القيمة الدفترية	إجمالي القيمة العادلة
في 31 ديسمبر 2024 الأصول				
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني	202,953	-	202,953	202,953
مستحق من بنوك	561,730	-	561,730	561,730
أوراق مالية استثمارية	370,349	1,710,400	2,119,029	2,119,029
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)	4,269,808	-	4,269,808	4,262,418
أصول أخرى (باستثناء المدفوعات مقدماً)	55,624	-	55,892	55,892
الإجمالي	5,460,464	1,710,400	7,209,412	7,202,022
الالتزامات				
مستحق إلى بنوك	570,313	-	570,313	570,313
ودائع عملاء	5,661,780	-	5,777,040	5,845,351
التزامات أخرى (باستثناء المستحقات والمخصصات)	69,404	-	70,045	70,045
الإجمالي	6,301,497	115,901	6,417,398	6,485,709

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

33. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة المالية:

31 ديسمبر 2025	أوراق مالية استثمارية	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	القيمة العادلة السالبة للمشتقات	ودائع العملاء	الإجمالي
المستوى 1	31,243	-	-	-	31,243
المستوى 2	1,584,092	456	252	77,000	1,661,800
المستوى 3	515	-	-	-	515
	<u>1,615,850</u>	<u>456</u>	<u>252</u>	<u>77,000</u>	<u>1,693,558</u>

31 ديسمبر 2024	أوراق مالية استثمارية	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	القيمة العادلة السالبة للمشتقات	ودائع العملاء	الإجمالي
المستوى 1	4,396	-	-	-	4,396
المستوى 2	1,743,784	268	641	115,500	1,860,193
المستوى 3	498	-	-	-	498
	<u>1,748,678</u>	<u>268</u>	<u>641</u>	<u>115,500</u>	<u>1,865,087</u>

استثمارات المستوى 3 هي استثمارات في أسهم شركة غير مدرجة، حيث يتم تداول أسهمها بشكل ضئيل. تقوم الإدارة بتقييم الاستثمار باستخدام صافي قيمة الأصول للشركة المستثمر فيها استناداً إلى البيانات المالية للشركة المستثمر فيها بالإضافة إلى العلاوة المنطبقة. ترى الإدارة بأن القيمة الدفترية للاستثمار تقارب قيمتها العادلة كمحافظة كبيرة للاستثمارات المعنية للشركة المستثمر فيها (مشروع رئيسي جاهز) وهو حالياً في مرحلة البناء. لذلك، فإن القيمة الدفترية تمثل القيمة العادلة للاستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

34. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

ضمن سياق أعماله الاعتيادية يقوم البنك بإجراء معاملات مع بعض أعضاء مجلس إدارته ومساهميته وإدارته العليا ومجلس الرقابة الشرعية والمراجع الشرعي والشركات التي يكون لهم فيها مصالح هامة. يتم تنفيذ هذه المعاملات وفقاً لشروط السوق الاعتيادية، ويتم اعتمادها من قبل إدارة ومجلس إدارة البنك.

إجمالي مبالغ الأرصدة والايرادات والمصروفات الناتجة عن الأطراف ذات العلاقة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
		أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا
4,884	7,324	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
3,528	3,229	الودائع
156	84	ايرادات فوائد
33	12	مصروفات فوائد
365	372	اتعاب حضور جلسات ومكافآت لأعضاء مجلس الإدارة
51	74	أعضاء مجلس الرقابة الشرعية
		أطراف ذات علاقة أخرى
91,253	77,487	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
10,654	9,793	الودائع
3,487	1,455	ايرادات فوائد
220	95	مصروفات فوائد

تعويض الإدارة الرئيسية

تتضمن الإدارة الرئيسية 7 (2024: 7) من كبار المديرين التنفيذيين. يعتبر البنك أن هؤلاء الأعضاء هم من موظفي الإدارة الرئيسيين لغرض الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 24.

في سياق الأعمال الاعتيادية، يجري البنك معاملات مع بعض من موظفي الإدارة الرئيسيين والشركات التي لديها مصلحة جوهرية. الأرصدة المتعلقة بهذه الأطراف ذات العلاقة الواردة في بيان المركز المالي كما في تاريخ التقرير هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,231	2,137	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
178	402	ودائع العملاء

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

34. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

الإيرادات والمصروفات، المستحقة أو المدفوعة، فيما يتعلق بموظفي الإدارة الرئيسيين كما هو مدرج في بيان الدخل الشامل للبنك للسنة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
36	6	إيرادات الفوائد
1	-	مصروفات الفوائد
3,658	2,734	رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل ⁽¹⁾
52	44	منافع ما بعد الخدمة

⁽¹⁾ يتم دفع بعض مكونات تعويض موظفي الإدارة الرئيسيين على أساس التأجيل وفقاً للإرشادات التنظيمية.

القيمة التراكمية للأرصدة والإيرادات والمصروفات الناتجة مع المساهمين المالكين لنسبة 10% أو أكثر من أسهم البنك هي كالتالي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
16,978	20,206	القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي
92	141	الودائع
668	19	إيرادات فوائد

كما في 31 ديسمبر 2025، لم تصنف أي قروض تم منحها لأطراف ذات علاقة بأنها في المرحلة 3 (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

35. الأنشطة الائتمانية

تتكون الأنشطة الائتمانية للبنك من إدارة المحافظ والاستثمارات وخدمات الحفظ. يبلغ إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة كما في 31 ديسمبر 2025 والتي لم يتم تضمينها في بيان المركز المالي للبنك 1.453 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: 1.173 مليون ع.).

36. الأدوات المالية المشتقة

في إطار النشاط الاعتيادي، يرتبط البنك بالعديد من أنواع المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين تعتمد فيه المدفوعات على التحركات في سعر واحد أو أكثر من الأدوات المالية أو المعدل الاستدلالي أو المؤشر. تدرج هذه الأدوات المشتقة بالقيمة العادلة. القيمة العادلة للأداة المشتقة هي ما يساوي الربح أو الخسارة غير المدرجين من المقارنة مع السوق بالنسبة للأداة المشتقة باستخدام الأسعار السائدة بالسوق أو أساليب التسعير الداخلية. تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة في بيان الدخل الشامل. تم وصف الأدوات المالية المشتقة المستخدمة من جانب البنك أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

ع. بالآلاف

36. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

1.36 أنواع الأدوات المالية المشتقة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء، أو لبيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لمقايضة الفائدة أو فروق صرف العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ تقديري محدد. بالنسبة لعقود مقايضة معدلات الفائدة، عادة ما تتبادل الأطراف المتقابلة معدلات الفائدة الثابتة والمتغيرة استناداً إلى قيمة تقديرية بعملة واحدة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنطوي على حق، دون التزام، إما في شراء أو بيع مقدار معين من السلع أو العملات الأجنبية أو الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة زمنية محددة.

2.36 المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

كجزء من إدارة أصوله والتزاماته يقوم البنك باستخدام الأدوات المالية المشتقة لأغراض التحوط بهدف تخفيض تعرضه لمخاطر العملات ومعدلات الفائدة. يتحقق ذلك من خلال التحوط لأدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة إضافة إلى التحوط الاستراتيجي لجميع تعرضات بيان المركز المالي بشكل مجمل.

يستخدم البنك عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للتحوط لمخاطر عملة محددة وللحفاظ على نسبة صافي حد الوضع المفتوح المحددة من البنك المركزي العماني.

يتم القيام بالتحوط الاستراتيجي بالنسبة لمخاطر معدلات الفائدة عن طريق رصد إعادة تسعير الأصول والالتزامات المالية والدخول في مقايضة معدلات فائدة للتحوط لحصة من مخاطر معدلات الفائدة. حيث أن التحوط الاستراتيجي لا يؤهل للمحاسبة الخاصة عن التحوط، تتم المحاسبة عن الأدوات المشتقة ذات الصلة على أنها أدوات للمتاجرة.

يوضح الجدول التالي القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى قيمها الإسمية، ويتم تحليلها حسب الفترة حتى تاريخ الاستحقاق. إن المبالغ الإسمية، التي توفر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية الفترة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. بالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تُعتبر مؤشر لتعرض البنك لمخاطر الائتمان التي تقتصر عامةً على القيمة العادلة الموجبة للمشتقات، وليس لمخاطر السوق.

المبالغ التقديرية حسب فترة الاستحقاق

في 31 ديسمبر 2025	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12-3 أشهر	أكثر من سنة
عقود شراء أجل لعملات أجنبية	397	29	1,446,344	1,059,329	353,134	33,881
عقود بيع أجل لعملات أجنبية	754	188	1,446,980	1,060,181	353,190	33,609
عقود مقايضة معدل الفائدة	48	35	77,000	-	-	77,000
الإجمالي	1,199	252				

المبالغ التقديرية حسب فترة الاستحقاق

في 31 ديسمبر 2024	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12-3 أشهر	أكثر من سنة
عقود شراء أجل لعملات أجنبية	55	119	949,811	902,745	10,399	36,667
عقود بيع أجل لعملات أجنبية	10,876	9	938,940	891,868	10,373	36,699
عقود مقايضة معدل الفائدة	155	513	115,500	-	38,500	77,000
الإجمالي	11,086	641				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

36. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

3.36 تحوطات القيمة العادلة

3.36 أ عقود مقايضة معدلات الفائدة

دخل البنك في مقايضة لأسعار فائدة ثابتة مقابل أسعار فائدة متغيرة بقيمة 224.320 مليون ع. لإدارة التعرض لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة بسبب تحركات أسعار الفائدة في السوق على بعض ودائع العملاء ذات السعر الثابت والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

37. إدارة المخاطر المالية

الهدف الأساسي لنظام إدارة المخاطر هو حماية رأسمال البنك وموارده المالية من مختلف المخاطر. يتعرض البنك للمخاطر التالية من استخدامه لأدواته المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إنشاء ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك. يتولى مجلس الإدارة هذه المسؤولية من خلال أربع لجان فرعية هي لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة اعتماد الائتمان ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت التنفيذية أعضاء مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة والحوكمة المنوطة بمجلس الإدارة فيما يتعلق بما يلي: (1) جوانب الأداء العام للبنك مثل وضع الإستراتيجية وتنفيذها، والأعمال المصرفية، وتوصيات الميزانية السنوية، وتكنولوجيا المعلومات، وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال والقضايا الأخرى ذات الصلة التي تتطلب دراسة وتحليل تفصيليين. (2) قضايا الموارد البشرية والتعيين والمكافآت مثل توفير التوجيه والإرشاد لاستقطاب الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا المناسبين وتقديم الدعم والتوجيه للبنك وأصحاب المصلحة وضمان حماية مصالحهم، إلخ.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتمثل الوظائف الرئيسية لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في تقييم ومراجعة نظام التقارير المالية للبنك للتأكد من صحة البيانات المالية وكفاءتها ومصداقيتها. تراجع اللجنة مع الإدارة البيانات المالية ربع السنوية / السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها. كما تقوم اللجنة بمراجعة مدى كفاية الامتثال التنظيمي والتقارير التنظيمية وأنظمة الرقابة الداخلية وهيكل إدارتي التدقيق الداخلي والامتثال. كما تجري اللجنة مناقشات مع المراجعين الداخليين / المراجعين الخارجيين حول النتائج المهمة المتعلقة ببيئة الرقابة.

يتمثل دور رئيس التدقيق الداخلي في تقديم تأكيد معقول بأن إطار الرقابة الإدارية المستخدم داخل البنك يعمل بشكل فعال. يتمثل دور رئيس الامتثال في ضمان امتثال البنك لجميع القوانين والقواعد واللوائح كما هو معمول به بموجب الإطار التنظيمي في سلطنة عمان وأفضل الممارسات الدولية. يقدم كلا الرئيسين تقاريرهما مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

لجنة اعتماد الائتمان

توافق لجنة اعتماد الائتمان على القروض التي تتجاوز تفويض الإقراض الصادر عن لجنة الائتمان التنفيذية للإدارة ومراجعة سياسات المنتجات الائتمانية وسياسة الائتمان ومحفظة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الحالية بشكل سنوي. يتم توضيح الأدوار التفصيلية للجان في الأقسام الخاصة بكل لجنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

توفر لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الإشراف والتوجيه على حوكمة المخاطر على مستوى البنك ككل، وتضمن أن يظل ملف المخاطر للبنك متوافقاً مع بيان تقبل المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. وتساعد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مجلس الإدارة في توفير إشراف مستقل على إطار حوكمة المخاطر وإدارة المخاطر الشامل للبنك. تشرف اللجنة على أنواع المخاطر الجوهرية، بما في ذلك مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، والتشغيل، والامتثال، وأمن المعلومات/الأمن السيبراني، ومخاطر النماذج، والمخاطر القانونية، وذلك من خلال تقييم مدى كفاية تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وضمان المعالجة الفعالة للمسائل الجوهرية. كما تراجع اللجنة التعرضات والتركيزات الرئيسية، وتضمن أن اختبارات الضغط، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وخطط التعافي، قوية ومتوافقة مع استراتيجية البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة والتوصية لمجلس الإدارة بشأن بيان تقبل المخاطر والسياسات الرئيسية للمخاطر، كما تراقب أداء الإدارة مقابل تقبل المخاطر المعتمدة، وحدود المخاطر، ومؤشرات الإنذار المبكر.

تضمن اللجنة تنفيذ استراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار عمل محكم للمخاطر في البنك مما يؤدي إلى تحسين الجودة والعائد على نشر الأصول. كما تقدم اللجنة الإرشاد والتوجيه بشأن جميع مسائل الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة والمخاطر التشغيلية.

كما تشرف لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة على استقلالية وفعالية مهام إدارة المخاطر (بما في ذلك صلاحيات رئيس إدارة المخاطر وخطوط التقارير الخاصة به)، وتضمن أن يحافظ البنك على ثقافة قوية لإدارة المخاطر، وضوابط فعالة للمخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية على مستوى البنك.

هناك لجان فرعية على مستوى الإدارة لإدارة المخاطر. تدير لجنة الأصول والالتزامات المخاطر في الميزانية العمومية الناشئة عن إدارة السيولة وإدارة أسعار الفائدة وكذلك مدة التعرض للمخاطر من قبل البنك. تزود لجنة الأصول والالتزامات الإدارة بالإرشادات حول إدارة هذه المخاطر. يتم التعبير عن الرغبة في المخاطرة من خلال حدود ونسب وسقوف مختلفة. تدار المخاطر التشغيلية بتوجيه من لجنة المخاطر الإدارية على مستوى الإدارة. كما تم إنشاء لجنة منفصلة للرقابة على الأصول لمراقبة أداء أصول صحار الإسلامي. تدير اللجنة التوجيهية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولجنة إدارة أصول الإجهاد متطلبات الحوكمة للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمراقبة واعتماد أحكام مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك والدوافع الأساسية. تشرف لجنة المخاطر الإدارية بالبنك على مهام إدارة المخاطر في البنك.

1.37 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي يتعرض لها البنك في حالة عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداء المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تمثل مخاطر الائتمان احتمال تخلف أي طرف مقابل عن سداد أصل القرض و/أو التزامات الفوائد بما يتفق مع البرنامج الزمني لسداد الدين أو شروط العقد.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية رصد مخاطر الائتمان للجنة إدارة المخاطر التابعة له وهي مسؤولة عن التعامل مع كافة أوجه المخاطر لقسمي الصيرفة التقليدية والإسلامية. ولدى البنك رئيس إدارة مخاطر يرأس مجموعة إدارة المخاطر يرفع تقاريره مباشرة للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. تتضمن إدارة مخاطر الائتمان:

- إرساء ثقافة المخاطر داخل البنك من خلال وضع حدود وقيود المخاطر، ضمن المبادئ التوجيهية التنظيمية، بحيث تكون المخاطر ضمن نطاق تقبل المخاطر المعتمد لدى البنك.
- سياسة إقراض محكمة وتفويض منظم للسلطات لكل من قسم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية.
- عملية تقييم ائتمان زمني تتضمن مراجعة مخاطر ائتمان مستقلة لكل عرض من عروض الائتمان للشركات، مع الالتزام بأسس سياسة الإقراض الخاصة بالبنك ومن خلال سياسة منتجات البيع بالتجزئة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ونموذج الإقراض. تتم مراجعة الاستثناءات الخاصة بالأفراد من قبل قسم مخاطر الائتمان.
- مراقبة محكمة للمحفظة ومراجعة دورية لمستوى العملاء من خلال آلية مستقلة لمراجعة القروض ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- الحد من تركيز التعرض للأطراف المقابلة والمواقع الجغرافية ومجالات العمل (بالنسبة للقروض والسلف)، وحسب المصدر وسيولة السوق والدولة (بالنسبة للأوراق المالية الاستثمارية) لتعزيز أفضل الممارسات على مستوى البنك في إدارة مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

يوظف البنك نطاقاً من السياسات والممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان. يتبع البنك ممارسة تخفيف المخاطر لتحديد التدفقات النقدية للعمل على أنه الدافع الرئيسي للسلفيات المقدمة. بعدها يتم فحص هذه التدفقات النقدية لتحديد الاستدامة على مدار فترة تسهيلات الائتمان ووضع آلية مناسبة للحصول عليها ضمن حساب العميل. ولتغطية بعض المخاطر غير المتوقعة، والتي بسببها تخف التدفقات النقدية، يتم أخذ ضمانات على شكل أوراق مالية ملموسة إضافية مثل الهوامش النقدية والرهن العقاري وأسهم الملكية. يطبق البنك الإرشادات الخاصة بمدى القدرة على قبول فئات محددة لتخفيف مخاطر الائتمان. فيما يلي فئات الضمانات الأساسية للقروض والسلف:

- الرهن على عقارات؛
- رهن على الأصول وفقاً لاتفاقية المراجعة؛
- ملكية/ سند ملكية الأصول وفقاً لتمويل الإجارة؛
- رهن على أصول الشركات مثل المقرات والمخزون والحسابات المستحقة القبض؛ و
- رهن على الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للدين والملكية.

تتم متابعة كافة قروض وسلف البنك بانتظام للتأكد من الالتزام بشروط السداد المحددة. يتم تصنيف هذه القروض والسلف إلى أحد أنواع تصنيفات المخاطر الخمس وهي: معيارية وخاصة وغير معيارية ومشكوك في تحصيلها وخسارة بموجب نظم وتوجيهات البنك المركزي العماني. علاوة على ذلك، وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم تصنيف القروض والسلف أيضاً إلى المرحلة 1، والمرحلة 2 والمرحلة 3 على أساس الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحسب معايير/ متطلبات تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149 بما في ذلك تقييم الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة. يوجد فريق متخصص لإدارة الحسابات التي تتعرض لضغط، مع المراجعة الدورية من قبل قسم إدارة المخاطر تحت إشراف الإدارة ولجان مجلس الإدارة.

المحاسبة عن خسارة التعديل

بالنسبة للمعلاء من الشركات، قام البنك بإضافة الفائدة البسيطة المستحقة خلال فترة التأجيل إلى المبلغ الأصلي القائم وقام إما بتمديد فترة الاستحقاق الأصلية للقروض أو زيادة الأقساط في نهاية فترة التأجيل.

يواصل البنك مراقبة المحفظة التي تتعرض لضغط، والتي استفادت سابقاً من بعض التخفيف بموجب إرشادات البنك المركزي العماني بشأن تأجيل التسهيلات الائتمانية للمقترضين المتأثرين. لقد تم الحفاظ على مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة على هذه التسهيلات الائتمانية واعتبارها جزءاً من تقديرات الإدارة.

تعديلات ما بعد النموذج وتراكبات الإدارة

يتم تطبيق تعديلات ما بعد النموذج وتراكبات الإدارة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لضمان أن تعكس تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بصورة مناسبة الظروف الحالية والمعلومات المستقبلية، وذلك في الحالات التي لا تكون فيها مخرجات النموذج قادرة بشكل كامل على اكتشاف المخاطر الناشئة أو قيود البيانات و/أو الأحداث الاستثنائية. وتستخدم هذه التعديلات بطريقة محكمة وشفافة، ومدعومة بمبررات موثقة ومنهجيات محددة (نوعية و/أو كمية)، مع ربط واضح بالمؤشرات القابلة للملاحظة مثل التطورات الاقتصادية الكلية، والضغوط القطاعية، وحالات التركيز، والضمانات وتقييماتها، وإشارات الإنذار المبكر، واتجاهات أداء المحافظ. عندما يكون ذلك مناسباً، يقوم البنك بإجراء تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة خارج عملية النمذجة المنتظمة للبنك لتعكس أحكام الإدارة في شكل تقديرات الإدارة، على نحو يعكس مخاطر الائتمان غير المتوقعة والناشئة التي لم يتم استخلاصها ضمن عملية النمذجة.

تعد تعديلات ما بعد النموذج هي تعديلات على الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تحدث نتيجة لتقييم الإدارة لنتائج نموذج اختبار الضغط الخاص بالبنك لمخاطر الائتمان في ظل سيناريوهات الاقتصاد الكلي المضغوطة المختلفة. تأخذ مثل هذه السيناريوهات في الاعتبار على سبيل المثال تأثير الاتجاه الصعودي بنسبة 100% والجانب التنزلي بنسبة 100% والحالة الأساسية لأوزان الاقتصاد الكلي المخصصة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لدى البنك أطر وضوابط حوكمة داخلية لتقييم مدى ملاءمة كافة التعديلات اللاحقة للنموذج، في حال وجودها، وتقديرات الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.أ حساسية تقديرات انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مقارنة بين مخصصات البنك لخسائر الائتمان من الأصول المالية التي لم تتخفف قيمتها (المرحلتان 1 و 2) بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بناءً على التوزيع المحتمل لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات خسائر الائتمان الناتجة عن عمليات المحاكاة لكل سيناريو مرجح بنسبة 100%.

صافي الزيادة/ (الانخفاض) في القيمة الدفترية للسنة

في 31 ديسمبر 2024		في 31 ديسمبر 2025		
التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	التأثير على الخسائر الائتمانية المتوقعة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	
-	199,994	-	313,482	الخسائر الائتمانية المتوقعة من قروض لم تتخفف قيمتها بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
23,901	176,093	114,289	199,193	المحاكاة
17,453	182,541	107,402	206,081	السيناريو التصاعدي - مرجح بنسبة 100%
6,477	193,517	97,632	215,851	السيناريو الأساسي - مرجح بنسبة 100%
				السيناريو التنازلي - مرجح بنسبة 100%

لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، يراعي البنك الثلاثة سيناريوهات، السيناريو التصاعدي والسيناريو الأساسي والسيناريو التنازلي بترجيحات 34.1% و 32.95% و 32.95% على التوالي.

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان

التأثير على كفاية رأس المال

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة

بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تتكون المرحلة 2 من التسهيلات التي كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي (ما لم يتم تصنيفها ضمن مخاطر الائتمان المنخفضة في تاريخ التقرير). يقيس البنك مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي حيث يتم تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- التعرضات السيادية (بما في ذلك شبه السيادية) / الأوراق المالية الاستثمارية للديون التي تم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان عليها بشكل ملحوظ منذ الإدراج الأولي.

لا يطبق البنك إعفاء ائتمانياً منخفضاً على أي أدوات مالية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب. التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

يقدم الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد، بالنسبة للأصول المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

31 ديسمبر 2025	غير متعثرة	فات موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	ذات قيمة ائتمانية منخفضة	المجموع
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الشركات				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	2,926,288	95,980	-	3,022,268
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	495,277	363,568	-	858,845
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	116	429,621	-	429,737
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	231,788	231,788
	<u>3,421,681</u>	<u>889,169</u>	<u>231,788</u>	<u>4,542,638</u>
القروض والسلف والتمويل الإسلامي - الأفراد				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 7)	1,534,069	13,895	-	1,547,964
القروض غير المتعثرة (درجات من 8-10)	-	-	50,788	50,788
	<u>1,534,069</u>	<u>13,895</u>	<u>50,788</u>	<u>1,598,752</u>
مجموع إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	<u>4,955,751</u>	<u>903,063</u>	<u>282,576</u>	<u>6,141,390</u>
البند الاحتياطية الطارئة المتعلقة بالائتمان				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	1,952,628	6,518	-	1,959,146
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	208,588	13,336	-	221,924
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	8,162	-	8,162
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	-	1,168	1,168
	<u>2,161,216</u>	<u>28,016</u>	<u>1,168</u>	<u>2,190,400</u>
مجموع إجمالي البند الطارئة للعملاء	<u>651,090</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>651,090</u>
مستحق من البنوك (درجات من 1 إلى 5)	<u>532,913</u>	<u>5,486</u>	<u>-</u>	<u>538,399</u>
أوراق مالية استثمارية (درجات من 1 إلى 5)	<u>323,400</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>323,400</u>
نقد وأرصدة (BBB-)	<u>91,862</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>91,862</u>
أصول أخرى (غير مصنفة)				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة (تابع)

غير متعثرة	فات موعد استحقاقها ولم تتخفص قيمتها	ذات قيمة ائتمانية منخفضة	المجموع	
31 ديسمبر 2024				
القروض والسلف والسلف والتمويل الإسلامي - الشركات				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	2,136,221	-	2,211,468	
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	250,651	-	511,333	
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	-	327,093	
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	174,551	174,551	
	2,386,872	174,551	3,224,445	
القروض والسلف والسلف والتمويل الإسلامي - الأفراد				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	1,334,524	-	1,347,713	
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	-	-	-	
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	-	-	
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	44,502	44,502	
	1,334,524	44,502	1,392,215	
مجموع إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي	3,721,396	219,053	4,616,660	
البنود الاحتمالية الطارئة المتعلقة بالائتمان				
القروض غير المتعثرة (درجات من 1 إلى 5)	1,216,170	-	1,230,927	
القروض غير المتعثرة (درجات 6)	210,822	-	222,031	
القروض غير المتعثرة (درجات 7)	-	-	8,676	
القروض المتعثرة (درجات من 8 إلى 10)	-	1,622	1,622	
مجموع إجمالي البنود الطارئة للعملاء	1,426,992	1,622	1,463,256	
مستحق من البنوك (درجات من 1 إلى 5)	562,221	-	562,221	
أوراق مالية استثمارية (درجات من 1 إلى 5)	362,314	-	2,097,151	
نقد وأرصدة (BBB-)	202,953	-	202,953	
أصول أخرى (غير مصنفة)	58,038	-	58,038	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الإعفاء من مخاطر الائتمان المنخفضة (تابع)

يبين الجدول التالي تحليلاً للأوراق المالية للدين وسندات الخزانة والسندات الأخرى المؤهلة حسب تقييم وكالة موديز أو ما يعادلها:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
13,332	12,090	Aaa
41,509,28	1,475,990	+AA
5,736	10,215	-AA
5,910	5,909	Ba2
8,190	5,503	Ba3
545,482	575,516	-BBB
9,217	9,263	سندات غير مصنفة
2,097,151	2,094,486	المجموع

يبين الجدول التالي إجمالي الإيداعات المحتفظ بها لدى أطراف مقابلة بتاريخ التقرير:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
246,127	513,694	Aaa1 إلى Aaa3
96,260	4,563	A1 إلى A3
139,061	106,935	Baa1 إلى Baa3
63,183	18,164	Ba1 إلى Ba3
17,590	7,735	B1 إلى Ca
562,221	651,091	المجموع

يجري البنك تقييماً مستقلاً استناداً إلى عوامل نوعية وكمية في حالة كون بنك ما غير مصنف.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى لجميع الموجودات بالميزانية العمومية تستند إلى صافي القيم الدفترية كما هو وارد في بيان المركز المالي.

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود خارج الميزانية العمومية المحسوبة وفقاً لمبادئ بازل يتم إظهارها في الإيضاح 38. تمثل المبالغ الواردة في الإيضاح 38 سيناريو أسوأ حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024 و2025، دون مراعاة أي ضمانات محتفظ بها أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى مرفقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

تقييم انخفاض القيمة

تعريف التعثر عن السداد والعلاج

- يكون الأصل المالي في حالة تعثر عن السداد عندما:
- يكون من غير المرجح أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل، دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل تحقيق الضمان (إن وجد)؛ أو
- تأخر المقترض في سداد أي التزام ائتماني مادي تجاه البنك لأكثر من 90 يوم. يعتبر السحب على المكشوف متأخر السداد بمجرد أن يخرق العميل الحد الموصي به أو يتم إخطاره بحد أصغر من المبلغ الحالي المستحق.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر عن السداد، يتم أخذ مؤشرات مثل ما يلي في الاعتبار:

- النوعية - على سبيل المثال - انتهاكات التعهدات؛
- كمية - على سبيل المثال - حالة التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس المصدر؛ و
- استناداً إلى البيانات التي تم إعدادها داخلياً، والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تختلف المدخلات في تقييم ما إذا كانت الأداة المالية في حالة تعثر عن السداد وأهميتها بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتوافق تعريف التعثر عن السداد إلى حد كبير مع التعريف المطبق لأغراض رأس المال التنظيمي.

كجزء من التقييم النوعي لما إذا كان العميل متعثر عن السداد، يأخذ البنك أيضاً في الاعتبار مجموعة متنوعة من الحالات (بما يتماشى مع تعميم البنك المركزي العماني رقم BM 1149) التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد. تشمل هذه الأحداث ما يلي:

- التصنيف الداخلي للمقترض يشير إلى التعثر أو شبه التعثر عن السداد و/ أو التخفيض الجوهري في التصنيف بمقدار درجتين على الأقل.
- تعرض المقترض لدعاوى قضائية من قبل أطراف خارجية قد يكون لها تأثير جوهري على وضعه المالي
- انخفاض مادي في قيمة الضمانات الأساسية
- خرق مادي لتعهدات لم يتنازل عنها البنك
- تأخير غير مبرر في بدء التشغيل التجاري
- عدم الموثوقية أو التأخير في تقديم البيانات المالية التي يقدمها المدين (أو أي كيان قانوني ضمن مجموعة المدين) لطلب الإفلاس/ الحماية

إن سياسة البنك في اعتبار أداة مالية "قد تم علاجها"، وبالتالي إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا يكون أي من معايير التعثر موجوداً لمدة إثني عشرة شهر متتالية على الأقل وهو ستة أشهر للحسابات المصنفة على أنها ضمن المرحلة 2. إن قرار تصنيف أصل ما في المرحلة 2 أو المرحلة 1 عند علاجه يعتمد على درجة الائتمان المحدثة، في وقت العلاج، وما إذا كان هذا يشير إلى وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مقارنة بالإدراج المبدئي.

استخدام معلومات تطلعية

يقوم البنك باستخدام معلومات تطلعية في كل من تقييمه لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد ازدادت بشكل كبير منذ الإدراج الأولي وقياسه لخسائر الائتمان المتوقعة. بناءً على اعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والمتوقعة الخارجية، يقوم البنك بصياغة وجهة نظر أساسية للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة.

بالنظر إلى طبيعة تعرض البنك للمخاطر وتوافر المعلومات التاريخية الموثوقة إحصائياً، فإن البنك يستخلص التعثر المحتمل باستخدام بيانات التعثر المحتمل خلال الدورة المحسوبة من بيانات التعثر في سداد الدين لكل فئة التصنيف. يتبع البنك تقدير معدل الدوران لاحتساب التعثر المحتمل من خلال دورة وهيكل التعثر المحتمل لاحتساب أعمار التعثر المحتمل في فترة زمنية. يتعين على نماذج الاقتصاد الكلي تعديل التعثر المحتمل لكي تعكس تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي، مما يجعلها تتطلع إلى المستقبل. اعتمد البنك إطار عمل Vasicek للتحويل عبر تقديرات دورة التعثر المحتمل إلى تعثر محتمل مشروط في فترة زمنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

التقييم الداخلي للبنك وعملية تقدير احتمالية التعثر

يدير البنك نماذج منفصلة لتصنيف مخاطر المدينين لمحاظته الرئيسة، حيث يتم تصنيف عملائه من 1 إلى 10 باستخدام 22 درجة داخلية. وقد تم تصميم هذا المقياس لتوفير تمييز تفصيلي ودقيق لمخاطر المدين عبر نطاق واسع من درجات الجودة الائتمانية. يتم تخصيص درجات التصنيف الداخلي عند نشأة التسهيلات، كما تتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل سنوياً، وبشكل أكثر تكراراً في حال حدوث أي أحداث ائتمانية جوهرية. ويقوم قسم مخاطر الائتمان ضمن مجموعة إدارة المخاطر في البنك بمراجعة واعتماد و/أو أرشفة التصنيف النهائي للمدين. تم تطبيق المقياس التفصيلية في عام 2022 كجزء من التعزيز الشامل لإطار تصنيف مخاطر المدينين داخل البنك.

تتضمن النماذج معلومات نوعية وكمية، وبالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمقترض، تستخدم المعلومات الخارجية التكميلية التي يمكن أن تؤثر على سلوك المقترض. حيثما يكون ذلك ممكناً، فإنها تعتمد أيضاً على المعلومات الواردة من وكالة تصنيف جيدة.

إن درجات التصنيف الائتماني الداخلية للبنك مع احتمالية التعثر المعنية هي كالتالي:

إيجاد هيكل فترة السداد لاحتمالية التعثر

يوظف البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم تحصيلها ووضع تقديرات لمخاطر التعرض لاحتمالية التعثر وكيف يتوقع أن تتغير نتيجة مرور الزمن. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية، عبر مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها البنك.

إن درجات التصنيف الائتماني الداخلية للبنك مع احتمالية التعثر المعنية هي كالتالي:

درجات التصنيف الداخلي	وصف درجات التصنيف الداخلي	مدى احتمالية التعثر (%)
1	درجة الاستثمار	0.65%
+2	درجة الاستثمار	0.81% - 1.01%
2	درجة الاستثمار	
-2	درجة الاستثمار	
+3	درجة الاستثمار	
3	درجة الاستثمار	1.12% - 1.38%
-3	درجة الاستثمار	
+4	درجة الاستثمار	
4	درجة الاستثمار	
-4	درجة الاستثمار	1.52% - 1.92%
+5	درجة الاستثمار	
5	درجة الاستثمار	
-5	درجة الاستثمار	
+6	درجة الاستثمار	2.18% - 2.67%
6	درجة الاستثمار	
-6	درجة الاستثمار	
+7	دون درجة الاستثمار	
7	دون درجة الاستثمار	3.66% - 5.86%
-7	دون درجة الاستثمار	
8 إلى 10	متعثر	100%

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

افتراضات اقتصادية متغيرة

يحصل البنك على البيانات المستخدمة من مصادر خارجية (موديز) لنماذج الاقتصاد الكلي/ الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك ويحدد الأوزان المنسوبة إلى سيناريوهات متعددة. تم إجراء تحليل الارتباط بين معدل التعثر التاريخي للمحفظة مع عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار لحساب التأثير الاقتصادي الكلي. تم إجراء تحليل الارتباط بين معدل التعثر عن السداد التاريخي للمحفظة مع عوامل الاقتصاد الكلي لتحديد العوامل التي يجب مراعاتها لحساب تأثير الاقتصاد الكلي. تم استكشاف العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي لتحديد أفضل مجموعة من المتغيرات المستقلة لتفسير خسائر الائتمان التاريخية. شملت هذه العوامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار النفط، والبطالة، الخ. الرئيسية المؤشرات الاقتصادية السيناريوهات تضمنت البنك لمحفظة الأساسية الحالة في التالية:

	2027	2026	2025	
(أ)	42.89	43.50	42.70	الدين الخارجي العام/ إجمالي الدين الخارجي (%)
(ب)	86.47	88.11	87.68	السعر الفوري لخام برنت في أوروبا على متن السفينة (دولار للبرميل)
(ج)	(2.00)	(1.30)	2.10	رصيد الحساب الجاري/ سندات تنمية حكومية (%)
(د)	4.88	0.21	6.79	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي (%)
(هـ)	39.03	35.50	39.57	إجمالي الادخار المحلي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة، وقد حُلَّت حالات عدم التوافق والتفاوتات في المحافظ المختلفة للبنك للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة من السيناريوهات المحتملة.

كما تم النظر في اعتبارات تطلعيه أخرى لم تدرج في سياق السيناريوهات أعلاه، مثل تأثير أي تغييرات تنظيمية أو تشريعية أو سياسية، ولكن لا يعتبر لها تأثير جوهري وبالتالي لم يتم إجراء تعديل على خسائر الائتمان المتوقعة لهذه العوامل. يتم مراجعة هذا ومراقبته لملاءمته على أساس ربع سنوي.

الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك

إن الخزينة والتجارة والعلاقات بين البنوك والأطراف المقابلة تشمل مؤسسات الخدمات المالية، والمصارف، وتجار السماسرة، وتجار صرف العملات، ودور المقاصة. بالنسبة لهذه العلاقات، يقوم قسم مخاطر الائتمان في البنك بتحليل المعلومات المتاحة للجمهور مثل المعلومات المالية والبيانات الخارجية الأخرى، على سبيل المثال، تصنيف موديز أو ما يعادلها، ويعين إجراء تصنيف داخلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

افتراضات اقتصادية متغيرة (تابع)

إقراض الشركات والأعمال التجارية الصغيرة

بالنسبة للقروض المصرفية للشركات والاستثمارات، يتم تقييم المقترضين من قبل موظفي مخاطر الائتمان المتخصصين في البنك. يستند تقييم مخاطر الائتمان على نموذج تقييم النقاط الائتمانية الذي يأخذ في الاعتبار مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية مثل:

- المعلومات المالية التاريخية مع التوقعات والموازنات التي أعدها العميل. تشمل هذه المعلومات المالية النتائج المحققة والمتوقعة ونسب الملاءة ونسب السيولة وأي نسب أخرى ذات صلة لقياس الأداء المالي للعميل. يتم التقاط بعض هذه المؤشرات في الاتفاقيات المبرمة مع العملاء، وبالتالي، يتم قياسها بمزيد من الاهتمام.
- أي معلومات متاحة للجمهور حول العملاء من الأطراف الخارجية. وهذا يشمل درجات التصنيف الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف، وتقارير المحللين المستقلين، وسندات متداولة للجمهور أو أسعار مقايضة عجز الائتمان أو البيانات الصحفية والمقالات.
- أي معلومات للاقتصاد الكلي أو معلومات جيوسياسية، على سبيل المثال، نمو إجمالي الناتج المحلي المتعلق بقطاعات صناعية وجغرافية محددة حيث يعمل العميل.
- أي معلومات داعمة أخرى موضوعية عن جودة وقدرات إدارة العميل ذات الصلة بأداء الشركة.
- يختلف مدى تعقيد وتقنيات التصنيف بناءً على تعرض البنك وتعقيد وحجم العميل. يتم تصنيف بعض القروض التجارية الصغيرة الأقل تعقيداً ضمن نماذج البنك الخاصة بمنتجات الأفراد.

الإقراض الاستهلاكي ورهونات التجزئة

يشمل الإقراض الاستهلاكي قروض شخصية غير مضمونة وبطاقات ائتمان وسحب على المكشوف. يتم تصنيف هذه المنتجات مع رهون التجزئة وبعض عمليات الإقراض الصغيرة للأعمال الأقل تعقيداً من خلال أداة بطاقة الأداء الآلي التي تعتمد في المقام الأول على الأيام التي فات موعد استحقاقها. المدخلات الرئيسية الأخرى في النماذج هي:

- منتجات الإقراض الاستهلاكي: استخدام السقوف وتقلباتها، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل/المرتبات الشخصية بناءً على سجلات الحسابات الجارية والمديونية الشخصية وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.
- رهون الأفراد: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتغيرات في مستويات الدخل/المرتبات الشخصية استناداً إلى سجلات الحسابات الجارية، والمديونية الشخصية، وإعادة تسعير الفائدة المتوقعة.

إجمالي التعرض عند التعثر

يمثل إجمالي التعرض في حال التعثر القيمة الدفترية الإجمالية للأدوات المالية الخاضعة لحسابات انخفاض القيمة، على نحو يتناول قدرة العميل على زيادة التعرض للمخاطر مع الاقتراب من التعثر عن الدفع والسداد المبكر المحتمل أيضاً.

لاحتساب إجمالي التعرض عند التعثر لقروض ضمن المرحلة 1، تتم مراعاة إجمالي التعرض عند التعثر عن السداد والذي يتكون من الأرصدة المستخدمة والتعرضات المستقبلية المحتملة حيثما وجدت عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر. بالنسبة للمرحلة 2 والمرحلة 3 والموجودات المالية المشتراة أو الناشئة بائتمان منخفض، تتم مراعاة إجمالي التعرض في حال التعثر عن السداد بالنسبة للأحداث على مدى عمر الأداة.

يحدد البنك مستويات إجمالي التعرض عند التعثر من خلال وضع نموذج لنطاق نتائج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة، بما يتوافق مع مختلف السيناريوهات.

الخسارة المحتملة عند التعثر

تتمثل الخسارة المحتملة عند التعثر في حصة الأصل الذي يتم خسارته عند تعثر المقترض عن السداد. يتم تعريف معدل الاسترداد على أنه 1 ناقص الخسارة المحتملة عند التعثر، وهي حصة الأصل التي يتم استردادها عند تعثر المقترض عن السداد. تعتبر الخسارة المحتملة عند التعثر خاصة بالمشاة لأنه من المفهوم بشكل عام أن هذه الخسارة تتأثر بخصائص المعاملة الرئيسية مثل وجود الضمانات ودرجة التبعية، إن وجدت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

يقوم البنك بتقسيم منتجات الإقراض للأفراد إلى محافظ أصغر متجانسة، بناءً على الخصائص الرئيسية ذات الصلة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. مكنت استراتيجية التجزئة الشاملة لمحفظة القروض البنك من التعرف السريع على السلوكيات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر الائتمان. تعتمد البيانات المطبقة على بيانات الخسارة التي تم جمعها تاريخياً وتتضمن مجموعة أوسع من خصائص المعاملات (على سبيل المثال، نوع المنتج، ونطاق أوسع من أنواع الضمانات) بالإضافة إلى خصائص المقترض.

يتم استخدام المزيد من البيانات الحديثة والسيناريوهات الاقتصادية التطلعية من أجل تحديد معدل الخسارة الناشئة من التعثر للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل مجموعة من الأدوات المالية. عند تقييم المعلومات التطلعية، تستند التوقعات إلى سيناريوهات متعددة. تتضمن أمثلة المدخلات الرئيسية تغييرات في قيم الضمانات بما في ذلك أسعار العقارات للرهون العقارية أو أسعار السلع أو حالة السداد أو غيرها من العوامل التي تدل على الخسائر في البنك.

يقتّر البنك المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخسارة الناتجة من التعثر على أساس مختلف. بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم تقدير معدلات الخسارة الناشئة من التعثر للمراحل 1، والمرحلة 2، والمرحلة 3، والقطاعات التي انخفضت قيمتها الائتمانية في معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 لكل فئة من فئات الأصول. يتم تقدير المدخلات لمعدلات الخسارة الناشئة من التعثر هذه، وحيثما أمكن، معايرتها من خلال الاختبار الرجعي مقابل عمليات الاسترداد الأخيرة. تتكرر هذه لكل سيناريو اقتصادي حسب الحاجة.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يراقب البنك باستمرار جميع الأصول الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة. من أجل تحديد ما إذا كانت أداة أو محفظة من الأدوات خاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً أو خسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الانتاجي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي.

كما يطبق البنك أيضاً طريقة نوعية ثانوية لإحداث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية لأصل ما، مثل نقل عميل/منشأة إلى قائمة مراقبة تصنيف الضغط، أو أن يصبح الحساب مرهوناً. في بعض الحالات، قد يعتبر البنك أيضاً في بعض الحالات أن الأحداث المبينة أدناه هي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بدلاً من التعثر في السداد. بغض النظر عن التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية عن موعد استحقاقها لأكثر من 30 يوماً، فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج الأولي. سيسترشد البنك بمتطلبات الجهة المنظمة في هذا الصدد.

- أ. عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات مثل عدم توفر البيانات المالية المدققة وعدم تعاون المقترض في المسائل المتعلقة بالوثائق.
- ب. تعرض المقترض لدعاوى قضائية من قبل أطراف ثالثة قد يكون لها تأثير كبير على مركزه المالي.
- ج. التغييرات المتكررة في كبار موظفي الإدارة العليا الرئيسيين دون وجود خلفاء مقبولين أو إدارة محترفة.
- د. التحويل الكبير للأموال داخل المجموعة بدون معاملات أساسية.
- هـ. التأجيل/التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية بأكثر من سنة واحدة إلا في المشاريع الحكومية أو التأخير بسبب الموافقات الحكومية.
- و. التعديلات على الشروط التي تؤدي إلى منح امتيازات للمقترض (بعد دراسة التدفقات النقدية للمقترض/المركز المالي/القدرة على السداد) بما في ذلك تمديد فترة التأجيل، وتأجيل السداد، والتنازل عن التعهدات وما إلى ذلك. يجب أن يكون هذا الشرط متوافقاً مع إرشادات إعادة الهيكلة التي يصدرها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف
37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.ب التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان (تابع)

- ز. انخفاض بنسبة 25% أو أكثر في معدل المبيعات أو في الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب مقارنةً بالعام السابق إلا في حالة حدوث تغيير في نموذج الأعمال/ في أحد الأحداث الجوهرية.
- ح. انخفاض نسبة تغطية خدمة الدين إلى أقل من 1 باستثناء الحالات التي تحظى بدعم ائتماني خارجي مقبول.
- ط. تخفيض درجة 7 درجات في مقياس التصنيف الرئيسي للبنك مع ما يرتبط بذلك من تخفيض في درجة التصنيف الرئيسي للبنك باستثناء الحسابات المصنفة على الدرجة 1 عند التأسيس والتي يتم تخفيض درجة تصنيفها إلى 3 درجات في درجات الاستثمار لفرة عية.
- ي. تآكل في صافي القيمة بأكثر من 20% مقارنةً بالسنة السابقة إلى جانب زيادة في الرافعة المالية بمقدار 1.5 مرة.

إدارة المخاطر النموذجية

وقد استخدم البنك النماذج في العديد من أنشطته المالية والتجارية بدءًا من الاكتتاب في التسهيلات الائتمانية إلى الإبلاغ عن الخسائر المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

لإدارة مخاطر النماذج، أنشأ البنك لجنة حوكمة النماذج، وبالتالي وضع إطار عمل قوي حول حوكمة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وجميع النماذج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على التقارير المالية المتعلقة بالخسائر المتوقعة. كما خضعت نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك أيضاً إلى مصادقة طرف ثالث مستقل في 2022.

يضع إطار العمل نهجاً منظماً لإدارة تطوير النماذج والتحقق من صحتها والموافقة عليها وتنفيذها واستخدامها المستمر. يحدد هيكل الإدارة الفعال مع أدوار ومسؤوليات وسياسات وضوابط محددة بوضوح لإدارة المخاطر النموذجية. تتم مراجعة الإطار بشكل منتظم لضمان استيفائه للمعايير التنظيمية والممارسات الدولية. يجب أن تتم الموافقة على أي تغيير رئيسي في إطار العمل من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37 ج. الضمانات الإضافية

يحتفظ البنك بضمانات مقابل القروض والسلف والتمويلات في شكل حقوق رهن عقاري على الممتلكات والأوراق المالية المسجلة الأخرى والأصول والضمانات. تستند تقديرات القيمة العادلة إلى قيمة الضمانات التي تم تقييمها وقت الاقتراض وتحديثها مرة كل ثلاث سنوات (أو على فترات ممتدة حسبما تسمح به الجهة المنظمة من وقت لآخر)، إلا عندما يتم تقييم القرض بشكل فردي على أنه منخفض القيمة. في الحالات المناسبة، يتم أيضاً الحصول على تقرير تقييم للتحقق من صحتها. يتم تقييم أسهم الشركات المدرجة بسوق مسقط للأوراق المالية التي يتم الحصول عليها كضمانات شهرياً كحد أدنى ما لم يكن سعر السهم شديد التقلب، وفي هذه الحالة يتم إجراء التقييم على أساس أكثر توازناً.

فيما يلي تقدير القيمة العادلة للضمانات الإضافية والتعزيزات الائتمانية الأخرى المحتفظ بها مقابل القروض والسلف والتمويلات:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
		مقابل ما تجاوز استحقاقه ولم تنخفض قيمته
188,823	116,544	ممتلكات
7,955	830	حقوق المساهمين
147,865	166,550	رهن تجاري
475	147	سيارات
648	-	ودائع ثابتة
345,766	284,071	الإجمالي
		مقابل ما تجاوز استحقاقه وانخفضت قيمته
156,308	241,521	ممتلكات
162,496	178,025	رهن تجاري
293	315	ودائع ثابتة
993	1,317	سيارات
2,238	1,740	ضمانات
322,328	422,918	الإجمالي
		مقابل ما لم يتجاوز استحقاقه ولم تنخفض قيمته
1,061,536	853,783	ممتلكات
456,508	572,176	رهن تجاري
135,397	291,319	ضمانات
140,352	37,253	ودائع ثابتة
130,401	147,567	حقوق المساهمين
15,210	17,167	سيارات
-	5,083	تخصيصات أخرى وشيكات مؤجلة
1,939,404	1,924,348	الإجمالي
2,607,498	2,631,337	إجمالي الضمانات المحتفظ بها

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37.1 د مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الإخفاق في تسوية أو تخليص المعاملات. تنشأ عندما لا يكون تبادل النقد و/أو الأوراق المالية و/أو الأصول الأخرى متزامناً.

في عمليات صرف العملات الأجنبية، على الرغم من وجود تنفيذ لكلا طرفي الصفقة في تاريخ التسوية كما هو شائع بين الشركاء التجاريين (التسوية الحرة)، إلا أنه ستكون هناك مخاطر بسبب اختلاف المناطق الزمنية. في هذه الحالات، يجب أن تتحكم حدود التسوية اليومية في الحجم الإجمالي للمبالغ الافتراضية للعملات الأجنبية المسموح بتسويتها مع الطرف الآخر في أي تاريخ تسوية معين.

1.37.2 ه التركيزات

تنشأ تركيزات المخاطر الائتمانية عندما يشارك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أو أنشطة تجارية متشابهة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم سمات اقتصادية متشابهة من شأنها أن تجعل قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع معين أو موقع جغرافي معين.

يقوم البنك بإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركيز غير المبرر للمخاطر مع أفراد أو مجموعة من العملاء في مواقع أو أعمال محددة. كما يحصل على ضمانه مناسبة.

فيما يلي تركيزات مخاطر الائتمان الإجمالية:

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025		
سندات الدين	مستحق من بنوك	قروض وسلف وتمويل	سندات الدين	مستحق من بنوك	قروض وسلف وتمويل
التركيز حسب القطاع					
27,433	-	3,224,445	151,097	-	4,542,638
-	-	1,392,215	-	-	1,598,752
2,049,733	-	-	1,944,100	-	-
-	562,222	-	-	651,091	-
<u>2,077,166</u>	<u>562,222</u>	<u>4,616,660</u>	<u>2,095,197</u>	<u>651,091</u>	<u>6,141,390</u>
التركيز حسب الموقع					
554,548	423,381	4,616,660	835,845	534,449	6,063,723
691,763	70,270	-	522,330	46,764	77,667
830,855	107	-	737,022	36,635	-
-	68,464	-	-	33,243	-
<u>2,077,166</u>	<u>562,222</u>	<u>4,616,660</u>	<u>2,095,197</u>	<u>651,091</u>	<u>6,141,390</u>

راجع إيضاح رقم 9 للاطلاع على التحليل حسب القطاع الاقتصادي .

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

1.37 مخاطر الائتمان (تابع)

1.37 هـ التركيزات (تابع)

يتم قياس التركيز حسب الموقع بالنسبة للقروض والسلف بناءً على موقع الكيان الذي يحتفظ بالأصل، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموقع المقرض. يتم قياس التركيز حسب الموقع للأوراق المالية الاستثمارية بناءً على موقع مُصدر الضمان. يسعى البنك إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإقراض لتجنب التركيز غير المبرر للمخاطر مع البنوك أو العملاء بعملة معينة. كما يحصل على ضمانات، متى كان ذلك ملائماً.

1.37 و تركيز الإيرادات

لم تصل أي إيرادات من المعاملات مع طرف مقابل خارجي واحد أو عميل واحد إلى 10٪ أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024 على التوالي.

2.37 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك المحتملة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقها أو عدم القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات إلا بتكاليف عالية. هناك نوعان من مخاطر السيولة.

- مخاطر سيولة التمويل هي مخاطر عدم قدرة البنك على سداد ديونه عند استحقاقها. بعبارة بسيطة، هو خطر عدم قدرة البنك على تلبية طلب العملاء الراغبين في سحب ودائعهم.
- مخاطر سيولة السوق هي مخاطر عدم القدرة على بيع الأصول في الوقت المناسب دون الحاجة إلى تقديم خصم كبير. غالباً ما تؤدي مشكلات سيولة التمويل إلى مخاطر سيولة السوق والعكس صحيح.

إدارة مخاطر السيولة

يتمثل النهج الذي يتبعه البنك في إدارة السيولة في ضمان أن يكون لديه دائماً سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، سواء في ظل الظروف العادية أو في ظل الظروف الحرجة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة البنك. لدى البنك خطة طوارئ قوية للسيولة لتسهيل إدارة السيولة في ظل الظروف الصعبة.

تتضمن عملية إدارة مخاطر السيولة تحديد مخاطر السيولة ومخاطر التمويل الرئيسية التي يتعرض لها البنك؛ ووصف كيفية تحديد هذه المخاطر ومراقبتها وقياسها ووصف التقنيات والموارد المستخدمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.

يقوم المجلس بتحديد استراتيجية مخاطر السيولة ومخاطر التمويل للبنك بالإضافة إلى تحمل المخاطر بناءً على التوصيات التي تقدمها مجموعة إدارة المخاطر بالبنك ويقوم المجلس بمراجعة تحمل البنك للمخاطر والموافقة عليها.

إن قسم الخزانة لدى البنك مكلف بإدارة السيولة الإجمالية وأوضاع التمويل في البنك، وذلك بتوجيه وإشراف من لجنة الأصول والالتزامات لدى البنك. تضمن لجنة الأصول والالتزامات أن يحافظ البنك على سيولة كافية من خلال ما يلي:

- وضع حدود مناسبة للتعرض الهيكلي للسيولة على أساس النطاق الزمني ("الفجوات")، من خلال ضوابط "حدود الفجوة" و"الحد الأقصى للتدفق التراكمي للخارج".
- ضمان "القدرة على النجاة من الأزمات"، بما في ذلك وضع خطط طوارئ تشمل خيارات السيولة مثل إنشاء مخزون مناسب من الأصول عالية السيولة وغير المرهونة القابلة للتسويق؛ وتسهيلات الاقتراض مثل خطوط الائتمان الاحتياطية والتسهيلات الملزمة بها.

تتولى مجموعة مخاطر السيولة لدى البنك مسؤولية مراجعة إطار عمل مخاطر السيولة واقتراح حدود تقبل المخاطر وسيناريوهات اختبار الإجهاد على لجنة الأصول والالتزامات للحصول على التوجيهات والموافقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

إدارة مخاطر السيولة (تابع)

الأدوات والاستراتيجيات الرئيسية لإدارة السيولة:

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للحفاظ على وضع السيولة الأمثل، بما في ذلك:

يستخدم البنك الأدوات التالية لإدارة السيولة والتمويل:

1. تحليل فجوة السيولة: التقييم المنتظم لفجوات السيولة باستخدام المعايير الداخلية والتنظيمية لتحديد أوجه عدم التطابق في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
2. اختبار الإجهاد وعمليات المحاكاة: التقييمات الدورية لمحاكاة أزمات السيولة وتقييم قدرة البنك على تحمل سيناريوهات الإجهاد. ويشمل ذلك ضمان وجود مخزون احتياطي كافٍ للتعافي من الأزمات.
3. مؤشرات الإنذار المبكر للسيولة: مجموعة من المؤشرات المحددة مسبقاً التي تراقبها لجنة الأصول والالتزامات للكشف عن مخاطر السيولة المحتملة في وقت مبكر وتمكين اتخاذ تدابير استباقية.
4. الامتثال التنظيمي: الالتزام بالمعايير مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر للحفاظ على مركز سيولة قوي يتماشى مع التوقعات التنظيمية.
5. تقييم رأس المال الاقتصادي: كجزء من عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي، يقوم البنك بتقييم حساسية السيولة ويقدم النتائج إلى الجهات التنظيمية، بما في ذلك البنك المركزي

2.37 أ. التعرض لمخاطر السيولة

ينشأ التعرض لمخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التأثير على الاستقرار المالي للبنك. للتخفيف من هذه المخاطر، يستخدم البنك كلاً من نهج المخزون ونهج التدفق النقدي لإدارة السيولة:

- نهج المخزون: تتضمن هذه الطريقة مراقبة النسب الرئيسية مثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، وغيرها من المقاييس التي تقيّم مدى كفاية احتياطات السيولة المتاحة مقابل التزامات البنك.
- نهج التدفق النقدي: يركز هذا النهج على التنبع الشامل لعدم تطابق التدفقات النقدية. ويشمل قياس نسب السيولة الحرجة وتقييم الفائض أو العجز التراكمي للأموال عبر آفاق زمنية محددة باستخدام تدرج آجال الاستحقاق. يضمن ذلك إجراء تقييم دقيق لثغرات السيولة ويسهل الإدارة الاستباقية.

الامتثال التنظيمي لنسب السيولة التنظيمية

يلتزم البنك بالمتطلبات التنظيمية التي وضعها البنك المركزي العماني لضمان إدارة قوية لمخاطر السيولة:

1. نسبة تغطية السيولة

- يحافظ البنك على نسبة تغطية سيولة لا تقل عن 100% وفقاً لما تنص عليه إرشادات البنك المركزي العماني.
- تتضمن نسبة تغطية السيولة أن البنك يحتفظ بمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير مرهونة لتحمل سيناريو إجهاد السيولة قصير الأجل الذي يستمر لمدة تصل إلى 30 يوماً.
- تشمل الأصول السائلة عالية الجودة النقد واحتياطيات البنك المركزي والأوراق المالية الحكومية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في ظل ظروف السوق المجهد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

3. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

2.37 أ. التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

2. صافي نسبة التمويل المستقر

- يلتزم البنك بمتطلبات معدل العائد الوطني الإجمالي للأسهم بنسبة 100%، والذي يركز على ضمان المرونة على مدى أفق زمني أطول.
- يقيم صافي نسبة التمويل المستقر استقرار تمويل البنك من خلال اشتراط أن تكون الأصول طويلة الأجل مدعومة بمصادر تمويل مستقرة، مثل ودائع العملاء والتمويل طويل الأجل بالجملة ورأس المال.

تتم مراقبة هذه النسب التنظيمية على أساس مستمر للتأكد من أن البنك مستعد بشكل كافٍ لمخاطر السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

3. نسبة الإقراض

تتم مراقبة نسبة الإقراض، التي تقيس إجمالي القروض والسلف إلى ودائع العملاء بالإضافة إلى رأس المال، على أساس يومي بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية. داخليًا، تم تحديد عتبة نسبة الإقراض عند مستوى أكثر تحفظًا مما تتطلبه الجهة المنظمة. كما يدير البنك أيضًا مخاطر السيولة بشكل شهري من خلال مراقبة نسبة السيولة، أي صافي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. لهذا الغرض، يشمل صافي الأصول السائلة النقد وما يعادله من النقد وسندات الدين من الدرجة الاستثمارية لتلك الأوراق المالية التي لها سوق نشط وسيولة. اتخذ البنك العديد من المبادرات لزيادة ودائع العملاء بشكل تدريجي. في إطار نهج التدفق النقدي، قام البنك بتوزيع أصوله والتزاماته على مجموعات زمنية مختلفة على أساس الاستحقاق المتبقي.

4. اختبار إجهاد السيولة والتخطيط للطوارئ

لزيادة تعزيز إدارة مخاطر السيولة، يُجري البنك اختبارات منتظمة للضغوط لمحاكاة سيناريوهات ضغوط السيولة القصوى، ولكن المعقولة. تعمل عمليات المحاكاة هذه على تقييم قدرة البنك على إدارة التدفقات الخارجة في ظل الظروف المعاكسة. تتم مراجعة النتائج من قبل لجنة الأصول والالتزامات لتنفيذ أي تدابير طوارئ ضرورية.

يحفظ البنك أيضًا بخطة طوارئ السيولة لمواجهة أزمات السيولة غير المتوقعة. وتحدد خطة العمل طويلة الأجل الإجراءات المطلوبة لتأمين تمويل إضافي، وتحديد أولويات المدفوعات الأساسية، والحفاظ على سمعة البنك خلال فترات الضغط.

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفقًا لإطار عمل بازل 3 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها البنك المركزي العماني بموجب التعميم BM 1127 و BM 1147. تتوفر الإفصاحات الكاملة المطلوبة بموجب هذه التعاميم على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

يلخص الجدول أدناه موجزًا لملاح استحقاق التزامات البنك كما في تاريخ إعداد التقرير بناءً على ترتيبات السداد التعاقدية. تم تحديد آجال الاستحقاق التعاقدية للالتزامات على أساس الفترة المتبقية في تاريخ بيان المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولم تأخذ في الحسبان آجال الاستحقاق الفعلية كما هو مبين في تاريخ احتفاظ البنك بالودائع وتوافر الأموال السائلة. يشمل التدفق الخارجي الاسمي الإجمالي الفائدة التعاقدية حتى تاريخ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف
37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

2.37 مخاطر السيولة (تابع)

2.37 أ. التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

31 ديسمبر 2025					
إجمالي التدفق الخارجي الاسمي	القيمة الدفترية	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من عام واحد	
					التزامات غير مشتقة
977,478	1,008,002	431,480	62,596	513,926	مستحق لبنوك
6,826,799	6,875,342	4,622,218	1,567,913	685,211	ودائع العملاء
170,933	170,933	170,933	-	-	التزامات أخرى
7,975,210	8,054,277	5,224,631	1,630,509	1,199,137	الإجمالي

31 ديسمبر 2024					
إجمالي التدفق الاسمي	القيمة الدفترية	خلال 3 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من عام واحد	
					التزامات غير مشتقة
570,313	634,003	109,776	137,744	386,483	مستحق لبنوك
5,777,040	5,885,511	3,952,044	940,050	993,417	ودائع العملاء
115,092	115,092	115,092	-	-	التزامات أخرى
6,462,445	6,634,606	4,176,912	1,077,794	1,379,900	الإجمالي

يقوم البنك أيضاً بمراقبة السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

المستويات الحالية لهذه النسب:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
177.2%	185.8%	نسبة تغطية السيولة
170.0%	140.8%	نسبة تغطية السيولة (متوسط الربع)
132.0%	116.2%	نسبة صافي التمويل المستقر
11.1%	11.5%	نسبة الرافعة المالية

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإطار عمل بازل 3 والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها البنك المركزي العماني بموجب التعميم BM 1127 و BM 1147. تتوفر الإفصاحات الكاملة المطلوبة بموجب هذه التعاميم على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

3.37 مخاطر السوق

تُعرف مخاطر السوق بأنها الخسائر المحتملة بسبب التغيرات في متغيرات السوق. تشمل مصادر مخاطر السوق التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك. يمكن أن تؤثر هذه التقلبات بشكل كبير على أرباح البنك وتقييمه. إن أنشطة أعمال البنك، بما في ذلك محافظ التداول والاستثمار الخاصة به، معرضة بطبيعتها لمخاطر السوق.

قياس مخاطر السوق وإدارتها

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر السوق والسيولة، كجزء من وظيفة إدارة المخاطر المستقلة لدى البنك، في وضع المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر السوق لعمليات الخزينة والعملات الأجنبية والأسهم والمشتقات المالية للبنك. يعمل على تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر وفلسفة المخاطر فيما يتعلق بعمليات الخزينة / الفوركس / الأسهم / المشتقات، والضوابط التي تعتبر ضرورية لإدارة مخاطر السوق. تعمل إدارة مخاطر السوق والسيولة بشكل وثيق مع خط الدفاع الأول ("وحدات الأعمال") ومجموعات الرقابة والدعم الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

3.7 إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

قياس مخاطر السوق وإدارتها (تابع)

يواجه البنك في الغالب نوعين من مخاطر السوق:

1. تنشأ مخاطر سوق التداول بصورة رئيسية من خلال أنشطة قطاع السوق. يتضمن ذلك اتخاذ مراكز في العملات، أو الديون أو الأسهم أو الأوراق المالية ذات الصلة.
2. تنشأ مخاطر السوق غير المتداولة من تحركات السوق في دفتر حسابات البنك المصرفية ومن البنود خارج الميزانية العمومية. وهذا يشمل مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر فروق أسعار الفائدة، ومخاطر فروق أسعار الائتمان، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار السلع.

يتم إدارة مخاطر السوق والسيولة بشكل جيد ضمن المتطلبات التنظيمية العامة التي يحددها البنك المركزي العماني واللوائح الداخلية الواردة في سياسة المخاطر. يتم الالتزام الصارم بالحدود وجميع الإرشادات الداخلية / الخارجية، وأي انحرافات، إن وجدت، يتم رفعها فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة.

3.37 أ. قياس إدارة مخاطر السوق والسيولة

تراقب إدارة مخاطر السوق الحدود المعتمدة التالية:

- الحدود التنظيمية والحدود الداخلية المحددة بناءً على إطار تحمل المخاطر لدى البنك
- حدود مخاطر سعر الفائدة
- حدود المراكز والمتعاملين
- حدود وقف الخسارة
- حدود الصرف الأجنبي
- حدود التركيز (حدود التعرض للدول)
- أرصدة الممتلكات والمعدات والتجهيزات

يتولى قسم إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (شريطة موافقة لجنة الأصول والالتزامات للعمليات ولجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس). تتم مراجعة سياسة مخاطر السوق والسيولة وتحديثها بشكل دوري بناءً على تطور بيئة الأعمال والتغيرات التنظيمية.

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من التأثير السلبي على المركز المالي للبنك بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق. ينعكس أثر سجلات التداول من خلال التغير في قيمة الاستثمارات. ينعكس تأثير السجلات المصرفية المصرفية من خلال التغير في صافي إيرادات الفوائد والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. تتولى لجنة الأصول والالتزامات بالبنك مسؤولية إدارة مخاطر أسعار الفائدة. تتضمن التقارير الدورية التي تُرفع إلى لجنة الأصول والالتزامات تقارير مخاطر أسعار الفائدة، وتقارير مخاطر العملة بالإضافة إلى مراكز الميزانية العمومية الموحدة، وفجوات السيولة، وقياس صافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. تقوم لجنة الأصول والالتزامات بانتظام بمراجعة التقارير وتقديم التوصيات للخزانة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم إبلاغ لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لدى البنك بالمزيد من المعلومات الأساسية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري. يتم تقييم معاملات التحوط للدفاتر المصرفية بشكل دوري من خلال اختبار فعالية التحوط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37 أ التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة

مركز حساسية سعر الفائدة استناداً إلى ترتيبات إعادة تسعير تعاقدية:

معدل الفائدة الفعلي السنوي %	خلال ثلاثة أشهر	اربعة أشهر إلى 12 شهراً	أكثر من عام واحد	غير حساس لمخاطر أسعار الفائدة	المجموع
31 ديسمبر 2025					
الأصول					
0.01	7	-	-	323,393	323,400
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية					
3.91	504,181	86,903	-	59,857	650,941
مستحق من بنوك					
3.89	1,508,492	121,633	458,620	64,793	2,153,538
أوراق مالية استثمارية					
5.11	1,756,976	603,740	3,271,777	131,411	5,763,904
قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)					
-	-	-	-	91,862	91,862
أصول أخرى					
-	-	-	-	2,900	2,900
عقارات استثمارية					
-	-	-	-	75,695	75,695
ممتلكات ومعدات					
-	-	-	-	66,556	66,556
أصول غير ملموسة					
	3,769,656	812,276	3,730,397	816,467	9,128,796
إجمالي الأصول					
الالتزامات وحقوق المساهمين					
4.31	502,553	59,986	405,183	9,756	977,478
مستحق لبنوك					
2.73	2,951,736	1,526,579	283,530	2,064,954	6,826,799
ودائع العملاء					
-	-	-	-	170,837	170,837
التزامات أخرى					
-	-	-	-	1,153,586	1,153,586
مجموع حقوق المساهمين					
	3,454,289	1,586,565	688,713	3,399,229	9,128,796
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين					
	315,367	(774,289)	3,041,684	(2,582,762)	-
فجوة حساسية الفائدة					
	315,367	(458,922)	2,582,762	-	-
الفجوة التراكمية					

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

3.7 إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37.ب التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

غير حساس لمخاطر أسعار الفائدة	أكثر من عام واحد	من أربعة أشهر إلى 12 شهرًا	خلال ثلاثة أشهر	معدل الفائدة الفعلي السنوي %	
المجموع					
31 ديسمبر 2024					
الأصول					
					نقد وأرصدة لدى البنوك
202,953	202,946	-	-	7	0.01
561,730	46,159	-	73,865	441,706	4.65
2,119,029	21,803	298,260	160,830	1,638,136	4.79
4,269,808	21,813	1,730,474	599,236	1,918,284	5.27
					قروض وسلف وتمويل إسلامي (بالصافي)
58,038	58,038	-	-	-	أصول أخرى
2,900	2,900	-	-	-	عقارات استثمارية
74,364	74,364	-	-	-	ممتلكات ومعدات
71,929	71,929	-	-	-	أصول غير ملموسة
<u>7,360,751</u>	<u>499,452</u>	<u>2,028,734</u>	<u>834,431</u>	<u>3,998,133</u>	إجمالي الأصول
الالتزامات وحقوق المساهمين					
570,313	56,936	-	140,450	372,927	4.62
5,777,040	3,129,095	706,177	742,765	1,199,003	2.51
115,092	115,092	-	-	-	مستحق لبنوك
898,306	898,306	-	-	-	ودائع العملاء
					التزامات أخرى
					مجموع حقوق المساهمين
<u>7,360,751</u>	<u>4,199,429</u>	<u>706,177</u>	<u>883,215</u>	<u>1,571,930</u>	مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين
-	(3,699,977)	1,322,557	(48,784)	2,426,203	فجوة حساسية الفائدة
-	-	3,699,977	2,377,419	2,426,203	الفجوة التراكمية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

3.7 إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37.أ التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال أخذ وجهات النظر حول تحركات أسعار الفائدة للسنة وإعادة تنظيم المحافظ وتعهدات الإقراض، وذلك من أجل أن تكون استباقية وتقليل الآثار السلبية. إن المعيار متاح حاليًا في عُمان هو أسعار الفائدة لدى البنك المركزي العماني لمدة 28 يومًا. فيما يلي اتجاه المتوسط المرجح للفائدة على القروض وتكلفة الودائع للسنة:

2025	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل الإيداع	%5.73	%5.69	%5.65	%5.67	%5.65	%5.60	%5.64	%5.60	%5.56	%5.54	%5.52	غير متاح
معدل الإقراض	%2.50	%2.62	%2.58	%2.49	%2.52	%2.53	%2.55	%2.50	%2.51	%2.51	%2.45	غير متاح

2024	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل الإيداع	%5.79	%5.75	%5.81	%5.84	%5.86	%5.80	%5.80	%5.82	%5.80	%5.82	%5.83	%5.77
معدل الإقراض	%2.65	%2.65	%2.71	%2.57	%2.63	%2.65	%2.67	%2.66	%2.67	%2.60	%2.67	%2.53

نظرة عامة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة
تعتبر مخاطر أسعار الفائدة عنصرًا حاسمًا في إدارة مخاطر السوق وتنشأ بصورة أساسية من عدم التطابق بين الأصول المدرة للفائدة لدى البنك والالتزامات المدرة للفائدة. يمكن أن يؤدي عدم التطابق هذا إلى تقلبات في أرباح البنك وقيمتها الاقتصادية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. تعتبر الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة ضرورية لضمان استقرار الأداء المالي للبنك وحماية مركز رأس ماله.

مناهج إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يستخدم البنك منهجين رئيسيين لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة في محافظه غير التجارية:

1. نهج الأرباح:
 - يركز هذا النهج على التأثير قصير الأجل للتغيرات في أسعار الفائدة على صافي دخل الفائدة للبنك.
 - من خلال تقييم حساسية صافي دخل الفائدة تجاه تغيرات أسعار الفائدة، يقوم البنك بتقييم قدرته على استيعاب الانخفاضات المحتملة في الدخل الناجمة عن تحركات أسعار الفائدة غير المواتية.
 - يساعد منظور الأرباح في تحديد الإجراءات التصحيحية الفورية، مثل إعادة التوازن بين الأصول والالتزامات للحفاظ على ربحية مستقرة.

2. نهج القيمة الاقتصادية:

- يبحث هذا النهج في التأثير طويل الأجل لتقلبات أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية للأسهم.
- فهو يقيّم القيمة الحالية لأصول البنك والتزاماته، ويقيم التغيرات في قيمتها بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.
- من خلال التركيز على القيمة الاقتصادية، توفر هذه الطريقة رؤية شاملة للآثار المحتملة طويلة الأجل لمخاطر أسعار الفائدة على الاستقرار المالي للبنك.

المكونات الرئيسية لمراقبة مخاطر أسعار الفائدة

لإدارة مخاطر أسعار الفائدة بفعالية، يستخدم البنك الأدوات والممارسات التالية:

1. تحليل فجوة إعادة التسعير:
 - يقوم البنك بانتظام بتحليل عدم التطابق بين جداول الاستحقاق وإعادة تسعير الأصول والالتزامات لتحديد المخاطر المحتملة الناشئة عن تغيرات أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

3.7 إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37 أ. التعرض لمخاطر معدلات الفائدة - المحافظ لغير المتاجرة (تابع)

2. السيناريو واختبار الضغط:

- تُستخدم النماذج الكمية لقياس حساسية صافي دخل الفائدة والقيمة الاقتصادية للسهم تجاه التحولات الموازية وغير الموازية في منحنى العائد.

- يُجري البنك اختبارات إجهاد دورية لتقييم مرونته في ظل سيناريوهات أسعار الفائدة المعاكسة. تساعد هذه الاختبارات في فهم تأثير ظروف السوق الحرجة، ولكن المعقولة.

3. استراتيجيات التحوط:

- عند الضرورة، يستخدم البنك أدوات التحوط مثل مقايضات أسعار الفائدة والخيارات للتخفيف من تأثير تحركات أسعار الفائدة المعاكسة على الأرباح ورأس المال.

4. إشراف لجنة الأصول والالتزامات:

- تقوم لجنة الأصول والالتزامات بانتظام بمراجعة إجراءات مخاطر أسعار الفائدة، وتقديم التوجيهات الاستراتيجية، وتضمن بقاء التعرض للمخاطر ضمن الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة والحدود التنظيمية.

أوصى اتفاق بازل 2 بأن تقوم البنوك بتقييم تأثير مخاطر أسعار الفائدة من خلال تطبيق حساسية سعر الفائدة بمقدار 50.100 و 200 نقطة أساس، وبناءً على ذلك يرد أدناه تأثير صدمة سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس على أرباح البنك ورأس ماله:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
180,993	167,415	صافي إيرادات الفوائد (متضمنه التمويل الإسلامي)
821,929	1,088,102	إجمالي رأس المال النظامي (إيضاح 38)
		على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس
11,643	5,209	تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 50 نقطة أساس
%6.43	%3.11	نسبة التأثير على صافي إيرادات الفائدة
%1.42	%0.48	نسبة التأثير على رأس المال
		على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس
23,286	10,418	تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 100 نقطة أساس
%12.87	%6.22	نسبة التأثير على صافي إيرادات الفائدة
%2.83	%0.96	نسبة التأثير على رأس المال
		على أساس صدمة تقلبات أسعار الفائدة بواقع 200 نقطة أساس
46,574	20,835	تأثير صدمة تقلبات معدلات الفائدة بواقع 200 نقطة أساس
%25.73	%12.45	نسبة التأثير على صافي إيرادات الفائدة
%5.67	%1.91	نسبة التأثير على رأس المال

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

3.7 إدارة المخاطر المالية (تابع)

3.37 مخاطر السوق (تابع)

3.37 ب. التعرض لمخاطر السوق الأخرى

تتمثل مخاطر سعر الاستثمار في مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمحفظة المجموعة نتيجة تراجع القيمة السوقية للاستثمارات الفردية. تخضع استثمارات البنك لسياسة الاستثمار وسياسة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتخضع لفحص دقيق وشامل. يتم تحديد حدود الاستثمار مثل حدود المراكز، وحدود التعرض، وحدود وقف الخسارة، والحدود القطاعية في سياسات مختلفة لتمكين الإدارة السليمة لمخاطر استثمارات البنك. تتألف لجنة الاستثمار من الإدارة العليا للبنك وتقوم بمراقبة الاستثمارات بشكل دوري. يتم مراقبة التصنيف والتكلفة مقابل سعر السوق للأدوات يوميًا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل التعرض إذا لزم الأمر. يتم إعادة تقييم المحفظة المتداولة يوميًا والبقية على فترات منتظمة لضمان أن الخسائر غير المحققة، إذا وجدت، نتيجة انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات دون تكلفتها تبقى ضمن المعايير المقبولة الواردة في سياسة الاستثمار لدى البنك.

نسبة التغير في القيمة العادلة +/- %5

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
279	1,622
4	-

الضمان حسب الدولة

سلطنة عمان
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى

مخاطر العملة

يضع مجلس الإدارة الحدود المتعلقة بمستوى التعرض حسب العملة وبصورة إجمالية لكل من المراكز الليلية واليومية، والتي يتم مراقبتها يوميًا. كما تخضع هذه الحدود أيضًا للوائح بنك التسويات الدولية.

تتمثل مخاطر العملة في التأثير السلبي المحتمل على الأرباح والقيمة السوقية لحيازات العملات نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية. يتم ضمان إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية لدى البنك من خلال القياس والمراقبة المنتظمة للمراكز المفتوحة في الصرف الأجنبي مقارنة بالحدود التنظيمية والداخلية المعتمدة. إن غالبية معاملات الصرف الأجنبي التي تنفذها الإدارة تتم نيابة عن العملاء من الشركات وتتم على أساس التعامل بالوكالة أو وفقًا لشروط مماثلة. يضمن قسم الخزينة أن تكون المراكز مع العملاء مغطاة في سوق البنوك.

31 ديسمبر 2024			31 ديسمبر 2025			
صافي (الالتزامات)/ الأصول	الالتزامات	الأصول	صافي (الالتزامات)/ الأصول	الالتزامات	الأصول	
444,706	8,469,796	8,914,502	(310,957)	7,999,293	7,688,336	دولار أمريكي
(96,502)	6,297,125	6,200,623	96,807	2,395,681	2,492,488	درهم إماراتي
(638)	1,875,941	1,875,303	(5,492)	1,754,882	1,749,390	يورو
16,478	775,077	791,555	491	29,507,929	29,508,420	ين ياباني
284	165,150	165,713	8	107,516	107,524	جنيه إسترليني
563	287,138	287,422	(17)	7,974	7,957	فرنك سويسري
71,946	1,128	73,074	197,710	85,883	283,593	روبية هندية

التغير في القيمة العادلة +/- %5

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
481.59	441.95

مخاطر العملة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

4.37 المخاطر التشغيلية

وفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية، تُعرّف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو من أحداث خارجية وتستنني مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. وهي تشمل المخاطر القانونية ولكنها تستثنى المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

يتمثل هدف البنك في إدارة المخاطر التشغيلية لتجنب/تقليل الخسائر المالية التي يتعرض لها البنك من خلال وضع الضوابط والأنظمة والإجراءات اللازمة. ويدرك البنك أن الإفراط في السيطرة على البيئة سيؤثر على أعمال البنك وأرباحه، بالإضافة إلى زيادة التكاليف. ولذلك، يهدف البنك إلى إدارة المخاطر التشغيلية بفعالية من خلال تحسين الرقابة والأنظمة والأساليب وإطار الحوكمة الجيد.

وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية عن وضع وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على عاتق الإدارة العليا داخل كل وحدة أعمال. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير البنك بشكل عام في المجالات التالية لإدارة المخاطر التشغيلية:

- خطوط إبلاغ واضحة.
- التفويض السليم للصلاحيات.
- الفصل المناسب بين الواجبات والتفويض المناسب للمعاملات من خلال نظام المُعد والمراجع ومصفوفة التفويض.
- تسوية الملكية ومراقبة الحسابات.
- توثيق الضوابط والعمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى.
- إجراء تقييم دوري للمخاطر التشغيلية التي تواجهها وتقييم مدى كفاية الضوابط والإجراءات لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها.
- الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والحوادث التي تتسبب في خسائر تشغيلية والإجراءات العلاجية.
- تطوير خطط الطوارئ.
- التدريب ورفع مستوى المهارات والتطوير المهني.
- المعايير الأخلاقية والتجارية.
- الحد من المخاطر من خلال التأمين، حيثما كان ذلك مستحباً.

في هذا الصدد، قام البنك بوضع سياسة وإطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية معتمدة من مجلس الإدارة والتي تضمن الامتثال لجميع الإرشادات التنظيمية المحلية المعمول بها وكذلك المعايير العالمية المنصوص عليها في لجنة بازل للرقابة المصرفية. يتمثل الهدف الأساسي لسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في ضمان الإدارة المستمرة للمخاطر المتعلقة بالأشخاص والعمليات والأنظمة والأحداث الخارجية بشكل مناسب، وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات/المبادئ التوجيهية المحددة جيداً. هذه السياسات والإجراءات لدى البنك مدعومة بأنظمة وتطبيقات وإجراءات سير عمل قوية، إلى جانب موظفين مدربين تدريباً جيداً وموظفين مهرة في أقسام الأعمال والعمليات والدعم المعنية.

لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة المخاطر التشغيلية تتبع رئيس إدارة المخاطر التشغيلية وهي مزودة بعدد كافٍ من الموظفين المتخصصين/الموظفين الذين يتمتعون بمستويات كافية من الخبرة والمعرفة في مختلف مجالات العمل المصرفي، حيث يشارك رئيس إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مباشر في التوظيف وتحديد الأهداف وتقييم الموظفين. من أجل الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية، يتعاون موظفو إدارة المخاطر التشغيلية الأساسيون/موظفو إدارة المخاطر التشغيلية بشكل وثيق مع مديري المخاطر والرقابة من الخط الأول والثاني، وهم موظفون معينون في جميع خطوط الأعمال والعمليات الهامة، ومسؤولون عن ضمان الالتزام بمتطلبات سياسة المخاطر التشغيلية بشكل كافٍ، وبالتالي تحسين بيئة الرقابة الداخلية الشاملة في البنك. ويعمل مديرو إدارة المخاطر التشغيلية كخبراء متخصصين يتمتعون بمعرفة فنية ووظيفية عميقة إلى جانب الفهم الكافي لسياسة المخاطر التشغيلية والمتطلبات التنظيمية للبنك، ويقومون مع قسم إدارة المخاطر التشغيلية الأساسي بالإشراف على أنشطة الأعمال والعمليات ودعمها وتحديثها، ويضمنون تحسين المفاضلة بين المخاطر والمكافآت من خلال الموازنة بين المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

تجدر الإشارة إلى أن البنك قد نفذ جميع تدابير الرقابة الرئيسية اللازمة للحد من المخاطر التشغيلية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الفصل المناسب بين الواجبات، والتحكم في الوصول، والحوكمة القوية لإدارة التغيير، والتخطيط السليم لاستمرارية الأعمال وضوابط الأمن المادي، إلى جانب تدابير استعادة البيانات وتدابير التعافي من الكوارث وتدريب الموظفين وتوعيتهم على أساس الحاجة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
عـ بالآلاف

37. إدارة المخاطر المالية (تابع)

4.37 المخاطر التشغيلية (تابع)

علاوة على ذلك، طبق البنك نظاماً/إجراءً منظماً للإبلاغ عن أحداث خسائر المخاطر التشغيلية بهدف التعرف سريعاً على أي أوجه قصور في الضوابط أو ثغرات في العمليات ومعالجتها. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك عملية شاملة لتقييم الرقابة الذاتية للمخاطر يتم تنفيذها بشكل دوري لجميع خطوط الأعمال الحيوية، بهدف التعرف على جميع المخاطر الرئيسية وتقييمها والحد منها ومراقبتها والإبلاغ عنها. ووفقاً لمتطلبات الجهات التنظيمية، يحتفظ البنك بقاعدة بيانات شاملة لحوادث المخاطر التشغيلية / الخسائر الداخلية، مصنفة حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية لدراسة اتجاهات الخسائر والاستعداد لتطبيق أساليب أعلى لإدارة المخاطر التشغيلية.

فيما يتعلق بالإشراف من قبل الإدارة والمجلس، قام البنك بوضع إطار حوكمة قوي من خلال تشكيل لجان على مستويات مختلفة، لإدارة فعالة وتنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية. وفي هذا الصدد، على مستوى المجلس، تم تكليف لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بمهمة تنفيذ وإدارة فعالة لإطار إدارة المخاطر التشغيلية داخل البنك، بينما على مستوى الإدارة التنفيذية، فإن لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة مسؤولة عن مراجعة ومراقبة وتقديم الإرشادات/التوجيهات المناسبة بشكل دوري بشأن مجالات المخاطر غير المالية في البنك، وهي المخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أمن المعلومات، والمخاطر القانونية، وضمان اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة عند الحاجة. لتحقيق هذا الهدف، يقدم قسم إدارة المخاطر التشغيلية تقارير دورية لكل من لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس ويناقش مختلف القضايا الرئيسية والحوادث والمخاطر الناشئة بالإضافة إلى تطبيق إجراءات الحد ذات الصلة.

5-37 إدارة مخاطر جهات خارجية

نجاح البنك في إنشاء إطار عمل شامل لإدارة المخاطر من جهات خارجية يركز الرقابة ويوحد منهجيات تقييم المخاطر من الأطراف الخارجية عبر جميع وحدات الأعمال. يوفر هذا الإطار الأساسي نهجاً واضحاً ومتسقاً لإدارة المخاطر المرتبطة بجميع الأطراف الخارجية للبنك وضمان التوافق مع المعايير والإرشادات التنظيمية المتطورة.

لدعم هذا الإطار وضمان المساءلة المستمرة، أنشأ البنك أيضاً هيكلًا رسميًا للحوكمة والتقارير. يوفر هذا الإطار للإدارة العليا رؤية واضحة حول تعرضنا للأطراف الخارجية، مما يضمن تحديد المخاطر الجوهرية بسرعة وتصعيدها وإدارتها بفعالية ضمن مدى تحمل البنك للمخاطر.

6.37 إدارة استمرارية الأعمال

أنشأ البنك برنامج إدارة استمرارية الأعمال المصمم لتقليل تعطل الخدمة والتأثير المحتمل على البنك وعمالئنا وموظفينا. ويشمل ذلك سياسة استمرارية تعريف الأعمال التي وافق عليها مجلس الإدارة إلى جانب خطط وإجراءات مكتوبة لاستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث تخضع لمراجعة دورية مستقلة. على الرغم من أن التفاصيل المحددة لترتيبنا الخاصة باستمرارية الأعمال سرية لأسباب أمنية، إلا أن البنك يحتفظ بخطط استمرارية الأعمال التي تعالج سيناريوهات المخاطر والأحداث ذات النطاق المتفاوت بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الخدمات أو البنية التحتية وفقدان الموقع.

تركز خطط استمرارية الأعمال لدى بنك صحار على الحفاظ على العمليات الحيوية، بما في ذلك الخزينة ورأس المال والسيولة وخدمات الدفع، وتزويد العملاء بإمكانية الوصول إلى أموالهم دون انقطاع، والحفاظ على التواصل الفعال مع عملائنا وموظفينا وأصحاب المصلحة الآخرين.

38. إدارة رأس المال

تقوم الجهة التنظيمية الرئيسية للبنك، وهو البنك المركزي العماني، بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للبنك ككل. بهدف تطبيق متطلبات رأس المال الحالية يتطلب البنك المركزي العماني من البنك الحفاظ على نسبة محددة من إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. يقوم البنك بحساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بناءً على النموذج الذي حدده البنك المركزي العماني على النحو التالي

- المطالبات ضد الجهات السيادية بالعملات الوطنية المعنية - لا شيء
- المطالبات ضد الجهات السيادية بعملة أخرى - يتم تطبيق ترجيح المخاطر بنسبة 100% على النحو الذي يحدده البنك المركزي العماني
- قروض الأفراد والشركات - في حالة عدم وجود نموذج تصنيف ائتماني يتم تطبيق ترجيح مخاطر بنسبة 100%
- البنود غير المدرجة في الميزانية العمومية - وفقاً لعوامل تحويل الائتمان وأوزان المخاطر التي يحددها البنك المركزي العماني

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للبنك إلى مستويين:

- يشمل رأس المال من الفئة 1 رأس المال العادي، وعلاوة الأسهم، والأوراق المالية من المستوى 1 من رأس المال الدائم المصنفة كأوراق مالية مبتكرة من الفئة 1، والأرباح المحتجزة واحتياطي التحويل وحقوق الأقلية بعد خصم الشهرة التجارية والأصول غير الملموسة، والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود التي يتم تضمينها في حقوق الملكية ولكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية رأس المال.
- يشمل رأس المال من الفئة 2 المطلوبات الثانوية المؤهلة، ومخصصات انخفاض القيمة الجماعية والخسائر غير المحققة من أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع.

يتم تطبيق حدود مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال. إن مبلغ الأوراق المالية المبتكرة من الفئة 1 لا يمكن أن يتجاوز 15% من إجمالي رأس المال من الفئة 1؛ ولا يمكن أن يتجاوز رأس المال المؤهل من الفئة 2 رأس المال من الفئة 1؛ ولا يجوز أن يتجاوز رأس المال المؤهل من القروض الثانوية المؤهلة 50 في المائة من رأس المال من الفئة 1. هناك أيضاً قيود على مقدار مخصصات انخفاض القيمة الجماعية التي يمكن إدراجها كجزء من رأس المال من الفئة 2. تشمل الاستقطاعات الأخرى من رأس المال المبالغ الدفترية للاستثمارات في الشركات التابعة غير المدرجة في التوحيد التنظيمي، والاستثمارات في رأس مال البنوك وبعض البنود التنظيمية الأخرى.

يتم تصنيف العمليات المصرفية إما إلى دفتر متاجرة أو دفتر مصرفي، ويتم تحديد الأصول المرجحة بالمخاطر وفقاً لمتطلبات محددة تسعى إلى عكس المستويات المختلفة للمخاطر المرتبطة بالأصول والتعرضات خارج الميزانية العمومية. وتتمثل سياسة البنك في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم إدراج تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين ويدرك البنك الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة مع زيادة المديونية والمزايا والأمان التي يوفرها مركز رأس المال الجيد.

من أجل الحد من التقلبات المرتفعة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة وأثرها على رأس المال التنظيمي للبنوك بسبب كوفيد 19، أصدر البنك المركزي العماني مطلب مؤقت جديد لتطبيق "إجراء احترازي" على أحكام المعيار رقم 9 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب رأس المال التنظيمي. يبلغ تأثير هذا الإجراء الاحترازي على رأس المال التنظيمي للبنك 52 نقاط أساس.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف
38. إدارة رأس المال (تابع)

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 2 وبازل 3 كما اعتمدها البنك المركزي العماني. الإفصاحات المطلوبة بموجب اتفاقية بازل 3 والتعميم رقم BM-1114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013 الصادر عن البنك المركزي العماني متاحة على صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك.

إن المعيار الدولي لقياس كفاية رأس المال هو نسبة أصول المخاطر، والتي تربط رأس المال بأصول الميزانية العمومية والتعرضات خارج الميزانية العمومية المرجحة وفقاً لفئات واسعة من المخاطر. إن نسبة أصول المخاطر المحسوبة وفقاً للمبادئ التوجيهية لكفاية رأس المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
		رأس المال العادي الفئة 1
702,508	702,508	رأس المال العادي
18,038	18,038	علاوة إصدار الأسهم
55,900	65,947	الاحتياطي القانوني
988	988	احتياطي عام
75,557	139,052	الأرباح المحتجزة (1)
(11,411)	(11,411)	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ
(61,140)	(56,573)	أصول غير ملموسة (2)
(1,723)	(847)	خسائر القيمة العادلة
-	(2,401)	أصل ضريبي مؤجل
778,717	855,301	إجمالي رأس المال العادي الفئة 1
-	200,000	رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى
778,717	1,055,301	سندات رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى
		إجمالي رأس مال إضافي دائم من الشريحة الأولى
		رأس المال الفئة 2
43,191	29,481	مخصص انخفاض القيمة على أساس المحفظة
21	3,320	أرباح القيمة العادلة
43,212	32,801	إجمالي رأس المال الفئة 2
821,929	1,088,102	مجموع رأس المال النظامي
		الأصول المرجحة بالمخاطر
4,188,315	5,510,706	مخاطر الائتمان
189,749	234,684	مخاطر السوق
367,264	436,618	مخاطر التشغيل
4,745,328	6,182,008	مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر
		معدل كفاية رأس المال
16.41%	13.84%	مجموع رأس المال العادي من الفئة 1 معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول
16.41%	17.07%	المرجحة بالمخاطر
16.41%	17.07%	مجموع رأس مال الفئة 1 معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة
17.32%	17.60%	بالمخاطر
		مجموع رأس مال النظامي معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة
		بالمخاطر

(1) تم بيان الأرباح المحتجزة لسنة 2025 بعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المقترحة البالغة 26.469 مليون ع. (31 ديسمبر 2024: 52.94 مليون ع.). لم يتم تضمين المقترح من السندات القابلة للتحويل الإلزامية في معدلات رأس المال.

(2) الأصول غير الملموسة صافية من التزامات الضرائب المؤجلة وتمثل خصم من رأس المال العادي من الفئة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف

39. فيما يلي يتم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بالقطاعات التشغيلية للبنك:

يراقب الرئيس التنفيذي أداء قطاعات الأعمال الرئيسية التالية.

الخدمات المصرفية للأفراد:

تقدم الخدمات المصرفية للأفراد للعملاء الأفراد مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك الودائع الجارية ولأجل، وتمويل الإسكان، والقروض الشخصية، والتأمين، وبطاقات الائتمان، وصرف العملات الأجنبية، ومنتجات إدارة الثروات، مما يوفر تجربة عملاء متميزة من خلال شبكة فروع البنك الواسعة والقنوات الرقمية الرائدة في السوق.

- **الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المميزة:** تقدم منتجات وخدمات لقاعدة واسعة من العملاء الأفراد بما في ذلك شريحة العملاء المتميزين.
- **إدارة الثروات:** تقدم منتجات وخدمات للأفراد بالإضافة إلى استشارات إدارة الثروات للأفراد ذوي الملاة المالية العالية.

الخدمات المصرفية للشركات:

تقدم الخدمات المصرفية للشركات لقاعدة عملائها المتنوعة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك القروض وتسهيلات رأس المال العامل والودائع لأجل والتمويل التجاري وإدارة النقد وخدمات الحفظ والخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأموال، والتي يتم تقديمها من خلال مجموعات عملائها ومنتجاتها المتخصصة:

- **الخدمات المصرفية للشركات:** تقدم منتجات وخدمات للشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- **الخدمات المصرفية الاستثمارية:** تقدم خدمات الاستشارات في أسواق رأس المال وخدمات الحفظ وإدارة الأموال لدى جميع عملاء الخدمات المصرفية للشركات بالإضافة إلى إدارة المحفظة الاستثمارية الخاصة بالبنك.
- **الخدمات المصرفية الحكومية والخاصة:** تقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مخصصة للاحتياجات الفريدة للوزارات الحكومية والمؤسسات العامة والمؤسسات غير الحكومية والأفراد ذوي الملاة المالية العالية.
- **الخدمات المصرفية الدولية:** تقدم الخدمات الاستشارية للمستثمرين الأجانب الراغبين في دخول السوق العماني من خلال الاستثمارات المباشرة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الحلول المالية الشخصية والمخصصة للمكاتب العائلية وغير المقيمين.
- **الأسواق العالمية:** توفر سوق المال والعملات الأجنبية والمنتجات المشتقة لعملاء الخدمات المصرفية للشركات. كما يقوم فريق الخزينة بإدارة التمويل العام للميزانية العمومية للبنك والسيولة ووضع مخاطر السوق.

الصيرفة الإسلامية:

تقدم نافذة الصيرفة الإسلامية مجموعة كاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات. وتشمل الأنشطة الرئيسية للنافذة قبول ودائع العملاء المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على أساس المراجعة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلام، وتقديم الخدمات المصرفية التجارية والاستثمار والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية.

فرع المملكة العربية السعودية:

أنشأ البنك فرع في المملكة العربية السعودية في 2023. يقدم فرع المملكة العربية السعودية حالياً الخدمات المصرفية للشركات.

المكتب الرئيسي:

يشمل المكتب الرئيسي جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية غير المنسوبة مباشرة إلى قطاعات الأعمال. يشمل الربح والخسارة تلك العناصر غير المنسوبة مباشرة إلى قطاعات الأعمال.

يتم التسعير التحويلي بين قطاعات الأعمال وفقاً لشروط السوق بطريقة مماثلة للمعاملات مع أطراف أخرى. يشتمل صافي إيرادات الفوائد حسب القطاع على تخصيص المزايا الرأسمالية الافتراضية، بناءً على الأصول المرجحة بالمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف
39. المعلومات القطاعية (تابع)

المجموع	المركز الرئيسي	المملكة العربية السعودية	الصيرفة الإسلامية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	
31 ديسمبر 2025						
152,842	-	7,487	-	98,618	46,737	الأرباح والخسائر
14,573	-	-	14,573	-	-	صافي إيرادات الفوائد
85,062	-	1,460	4,514	62,738	16,350	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمارات وإيرادات تشغيل أخرى
252,477	-	8,947	19,087	161,356	63,087	إجمالي إيرادات التشغيل
(111,532)	-	(8,058)	(8,556)	(53,919)	(40,999)	إجمالي مصروفات التشغيل
140,945	-	889	10,531	107,437	22,088	صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة
(26,232)	-	(806)	(2,010)	(23,035)	(381)	رسوم انخفاض قيمة قرض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (صافي)
114,713	-	83	8,521	84,402	21,707	الربح قبل الضريبة
(14,246)	-	1,758	(1,278)	(11,470)	(3,256)	مصروف ضريبة الدخل
100,467	-	1,841	7,243	72,932	18,451	ربح السنة
7,964	-	-	682	7,282	-	الإيرادات الشاملة الأخرى
108,431	-	1,841	7,925	80,214	18,451	إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى
المركز المالي						
أصول						
323,400	-	17	40,407	282,976	-	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
650,941	-	144,321	21,581	485,039	-	مستحق من بنوك
2,153,538	-	10,215	145,119	1,998,204	-	استثمارات أوراق مالية
5,763,904	-	532,961	775,102	3,125,012	1,330,829	صافي قروض وسلف وتمويل إسلامي
91,862	44,735	2,417	10,171	34,539	-	أصول أخرى
2,900	2,900	-	-	-	-	عقارات استثمارية
75,695	70,145	2,475	3,075	-	-	ممتلكات ومعدات
66,556	-	-	-	39,934	26,622	أصول غير ملموسة
9,128,796	117,780	692,406	995,455	5,965,704	1,357,451	إجمالي الأصول
التزامات						
977,478	-	145,662	10,921	820,895	-	مستحق لبنوك
6,826,799	-	510,491	867,080	4,388,400	1,060,828	ودائع العملاء
170,933	114,156	4,793	19,162	32,822	-	التزامات أخرى
7,975,210	114,156	660,946	897,163	5,242,117	1,060,828	إجمالي الالتزامات
-	-	31,460	-	723,587	296,623	تمويل داخلي (صافي)
1,153,586	(1,051,670)	-	98,292	-	-	إجمالي حقوق المساهمين
9,128,796	117,780	692,406	995,455	5,965,704	1,357,451	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع. بالآلاف
39. المعلومات القطاعية (تابع)

الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الصيرفة الإسلامية	المملكة العربية السعودية	المركز الرئيسي	المجموع
31 ديسمبر 2024					
الأرباح والخسائر					
صافي إيرادات الفوائد	133,718	-	544	-	170,040
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار	-	10,953	-	-	10,953
إيرادات تشغيل أخرى	41,271	5,035	75	-	63,953
إجمالي إيرادات التشغيل	174,989	15,988	619	-	244,946
إجمالي مصروفات التشغيل	(51,178)	(6,533)	(4,422)	-	(98,409)
صافي إيرادات التشغيل قبل مخصصات انخفاض القيمة	123,811	9,455	(3,803)	-	146,537
رسوم انخفاض قيمة قرض ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى (صافي)	(34,302)	(1,096)	(194)	-	(37,860)
الربح من شراء بسعر منخفض	-	-	-	9,234	9,234
الربح قبل الضريبة	89,509	8,359	(3,997)	9,234	117,911
مصروف ضريبة الدخل	(14,255)	(1,254)	-	-	(17,730)
ربح السنة	75,254	7,105	(3,997)	9,234	100,181
الإيرادات / (الخسائر) الشاملة الأخرى	(612)	(496)	-	-	(1,108)
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	74,642	6,609	(3,997)	9,234	99,073
المركز المالي					
أصول					
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	179,180	23,304	469	-	202,953
مستحق من بنوك	489,878	71,774	78	-	561,730
استثمارات أوراق مالية	2,068,049	45,244	5,736	-	2,119,029
صافي قروض وسلف وتمويل إسلامي	2,312,266	681,482	83,232	-	4,269,808
أصول أخرى	21,468	2,498	564	33,439	57,969
عقارات استثمارية	-	-	-	2,900	2,900
ممتلكات ومعدات	-	2,387	2,667	69,310	74,364
أصول غير ملموسة	43,199	-	-	-	71,998
إجمالي الأصول	5,114,040	826,689	92,746	105,649	7,360,751
التزامات					
مستحق لبنوك	556,046	14,173	94	-	570,313
ودائع العملاء	3,994,315	697,461	1,730	-	5,777,040
التزامات أخرى	20,627	5,790	1,903	86,772	115,092
إجمالي الالتزامات	4,570,988	717,424	3,727	86,772	6,462,445
تمويل داخلي (صافي)	543,052	18,900	89,019	(789,064)	-
إجمالي حقوق المساهمين	-	90,365	-	807,941	898,306
إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين	5,114,040	826,689	92,746	105,649	7,360,751

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
ع بالآلاف

40. اندماج الأعمال – مقابل الشراء وصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها

تم احتساب الاندماج مع انش بي او ان باستخدام طريقة الاستحواذ المحاسبية. وبناءً على ذلك، يتم تسجيل الأصول المكتسبة والالتزامات المفترضة والمقابل المتبادل بالقيمة العادلة المقدرة في تاريخ الاستحواذ.

تم تخصيص مقابل الشراء (يُشار إليه أيضًا باسم "سعر الشراء") للأصول والالتزامات باستخدام قيمها العادلة المؤقتة في تاريخ الاندماج. يتم احتساب مقابل الشراء وتخصيصه لصافي أصول المندمجة على أساس القيمة العادلة لكل منها اعتبارًا من تاريخ الاندماج والأرباح الناتجة عن صفقة الشراء بسعر منخفض المفصلة أدناه.

فيما يلي القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد في شركة انش بي او ان كما في 31 ديسمبر 2024:

31 ديسمبر 2024	الأصول
456,817	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
477,913	مستحق من بنوك
62,087	استثمارات أوراق مالية
1,123,979	قروض وسلف (صافي)
38,913	أصول أخرى
19,977	ممتلكات ومعدات
79,174	أصول غير ملموسة (إيضاح 13)
2,258,860	إجمالي الأصول
	الالتزامات
65,728	مستحق إلى بنوك
1,654,871	ودائع العملاء
94,329	التزامات أخرى
1,814,928	إجمالي الالتزامات
443,932	القيمة العادلة بالصافي من الأصول المحددة في تاريخ الاندماج (أ)
	ناقصاً: مقابل الاندماج
106,216	أسهم عادية
(11,411)	احتياطي القيمة العادلة عند الاستحواذ
94,805	القيمة العادلة للأسهم المصدرة
248,142	نقد
342,947	إجمالي المقابل المدفوع (ب)
100,985	الربح من شراء بسعر منخفض (أ) – (ب)
	المدرجة في بيان الدخل الشامل
91,751	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
9,234	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
100,985	

41. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لسنة 2024 لتتوافق مع العرض المتبع للسنة الحالية. لا تؤثر عمليات إعادة التصنيف هذه على أرباح السنة أو حقوق الملكية التي تم بيانها سابقاً.